

مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

مخطوطة

السيف المسلول على من سب الرسول

المؤلف

علي بن عبد الكافي بن تمام (السبكي)

السَّيْفُ الْمَشْلُوكُ عَلَى مَسْبِئِ الرَّسُولِ

الفضل
الشيخ
المرتبين
المرتبين
المرتبين

وللقاضي في غيبته اذ اراد المصلحة وذلك حتى للرهن لاعليه لكنه متعلق
بما عليه وان كان بيع غير الرهن اروج وقال المرتب من انا اطلب المباحة
بالوفاء فهل يجب تجديلا بوفاء الحق الواجب اولا لان حقيقة تعلق بالمرتبين
هذا انه نظر لم يصرح به الاصحاب والقاس الاقول واطلاق كلام الامام
يمكن ان يتعلق به للشأنى ولا فرق في ذلك بين غيبة الراتبين وحضوره فكل
ما وجبت عليه في حضوره قام القاضي مقامه فيه في غيبته وكل ما جوزناه له
قام القاضي مقامه فيه اذا دعت الحاجة اليه وبيع الراتبين حتى للمرتب
يفعله القاضي بطلبه ولا يفعله بدون طلبه وبيع غير الراتبين ليس حقا
للمرتبين وليس له طلبه والقاضي يفعله اذ اراد المصلحة وقد طلب
المرتبين بيع الراتبين او الوفاء تخليصا للراتبين من المرتبين ومنعاه له من
بيعه وتبريد لزمته الغايب والله اعلم

بلغ مقابلة
له محمد الحسن
لله تعالى على نعمه
على سيد محمد

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله المنتصر لا وليا له، المنتقم من أعدائه، المعبود في أرضه
 وسماؤه، المقدس بصفاته واسماؤه، المتفرد بعظمته وكبريائه،
 القاهر مجبروته وعلاؤه، الواحد الأحد الذي لا أول ولا زيلته
 ولا آخر لبقائه، الرب الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يشركه أحد
 في قضائه، الحي وقد حكم على كل أحد بقضائه، العالم فلا يعزب عنه
 مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، في حالتي ظهور وظهور، القادر
 فكل الممكنات تحت طوعه مستحق لا من ودعاؤه، الحكيم الذي اتقن
 ما صنع فسبحانه من اله تجار العقول في بحار الآله، احمد على ما اسبح
 من نعمائه واسبل من عطائه، واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
 له شهادة اذ خرمنا واستودعنا آياها ليوم لقائه، واشهد ان محمدا
 عبده ورسوله خاتم انبيائه وصفوة رسله وأمنائه بنبي الرحمة،
 وشفيع الأمة، وكاشف الكرب والغمة، المخرج باذن الله الى
 النور من الظلمة، المسبب بالهدى والحكمة، والموتد بما بشر به
 من الكفاية والعصمة، شرف الله قدره على سائر الخلق، واخذ
 من الانبياء على نصرته العهود والمواثيق، جيب الله وخليقه وامينه
 على وحيه ورسوله، اكرم الخلق على ربه، والموعود النصر لحزبه،

لولاه ما خلقت شمس ولا قمر، ولا كان للديارين ولا اثر، الداعي
 الى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة، والواجب تعظيمه والصلاة
 عليه على جميع الالسنه، من وجبت نبوته وادم بن الروح والجسد،
 وكان اسمه مكتوبا على العرش مع الفرد الصمد، ورفع الله ذكرك فلا يذكر
 الا ذكر معه، وجعل شريعته ناسخة لجميع الشرائع فلو كان موسى
 وعيسى حين لاقتدا به كل منهما وتبعه، وكان النبي بعث الى
 قومه وصاحب الشفاعة العظمى حين يذهل كل احد عن ولدن والدن
 وامه، بيد لواء الحمد وادم ومن دونه تحت لوائه، واول من نشق
 عنه الارض اذ ابعث الاموات، وامام الانبياء وخليفهم اذ اخشعت
 للرحمن الاصوات، صاحب الصدر المشروح، والامداد بالملكوت والروح،
 والمعجزات الباهرة، والآيات الظاهرة، المطهر من كل دنس وعيب
 والمبجل عن كل شك وريب، لم ينزل نورا انقل في الاصلاب والجباه
 من لدن آدم الى ابيه عبد الله، فنسبه اظهر الانساب واعظمها وارفعها
 عند الله واخلاق وكرمها، مبرر من النكحة اجمالية الفاسدة والشفاع
 محفوظا بكلمة الله في عقودها العجايب، حتى طلع بدرا منيرا انكسرت
 الاصنام لطلعت، وأقل داعي الشرك لبعثته، والى كمال دايمة
 الوجود وقطبه، وصفوة العالم ولبه، من انفس القبائل وهو انفسها

المنصور الربيع مسبق شهر
 والباقي كتابه بغير الدور
 المخصوص بالرفع العامة

وارأس الشعوب وموارأشها كما ملا في ذاته وصفاته ، محفوظاً في
 حر كاته وسكناته ، معصوماً في جلواته وخلواته ، مدعواً عند قومه
 بالاميين ، مقبلاً بقلبه وقالبه على عبادة رب العالمين ، نسلم عليه
 قبل مبغثه الحجر ويظلمه الغمام ، ويتوسم فيه كل من له علم انه رسول
 الملك العالم الى ان اكمل الاربعين ، فاتاه الروح الامين بالكتاب
 المبين ، الذي هو اعظم المعجزات تسبح احصا ونوع الماء والنشاق
 القمر ورد العين من العور ، وكبير القليل واجابة الدعاء والمعداج
 والاسرار ، وكما حسنه في الخلق والخلق ورافته ورحمته بكافة
 الخلق ، والصلوة بالانبياء وسيادة ولد آدم ورد الشمس بمشامك
 العالم وقلب الاعيان ، وابدا الحكمة في العيان ، وغير ذلك من المعجزات
 والآيات البينات التي لا تعد ولا تحصى ، صلى الله عليه وعلى آله وزواجه
 وذريته وسلم تسليماً كثيراً ، ما دار فلكك ، وسبح علك ، ودار شارف
 وغرب ، وغر و حمام واطرب ، وما دامت الدنيا والاخرة ، والبسمة
 من تعظيمه صلته الفاضل ، وأتاه الوسيلة والفضيلة ، والدرجة الرفعة
 الرفيعة ، وبغثه مقاماً محموداً ، واهدى اليه منا كل وقت سلاماً
 جديداً **اتابع** فانه لامنة علينا لاجد كما لهذا النبي الكريم
 ولا فضل لبشر سواه علينا كفضله العيم اذ به هداانا الله الى الصراط المستقيم

ووقانا من

ووقانا من حر نار الحميم قال تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز
 عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ، به حصلت لنا مصالح
 الدنيا والاخرى ، واسبح الله علينا نعمه باطنه وظاهره ، وبصبرنا بعد العي
 وهذا انا بعد الضلال وعلمنا بعد الجهل وبه ان شاء الله نرجو الامن بعد
 الخوف احتسب لنا دعوته شفاعته لنا يوم القيامة ، وسأل الله لنا ما
 لا يبلغه اميتتنا من انواع الكرامة فكيف نفوم بشكر او نفوم من
 واجب حقه بمحشر عشرين ، فلذلك ولما له عند الله من المرتبة العلية
 اوجب علينا تعظيمه وتوقيره ونصرتة ومحبتة ، والادب معه قال
 تعالى اتانا رسلك شاهداً ومبشراً ونذيراً للمؤمنين ، والله وسوله وعزوه
 ولوقروه ، وقال تعالى الانصرون فقد نصره الله وقال تعالى النبي
 اولى بالمؤمنين من انفسهم وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا لا ترفعوا
 اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض
 ان تحبط اعمالكم وانتم لا تعلمون ان الذين يغضون اصواتهم عند رسول
 الله اولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى لهم مغفرة واجرة عظيم وقال
 تعالى ان الله وطلائقته صابرون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا
 عليه وسلموا تسليماً وقال تعالى وان نظا مرا عليه فان الله مومولاه
 وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظمير وقال تعالى

سليحة

الألوكة

www.alukah.net

ووقانا

لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِنْ تَأْتِلِ
الْقُرْآنَ كُلَّهُ وَجَدَ طَائِفًا بِتَعْظِيمِ عَظِيمِ لِقْدَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّ
اللَّهُ تَعَالَى كَمَا اخْتَدَعْنَا لِنَفْسِهِ مَعَ التَّصَدِيقِ بِهِ وَبِوَجْهِ أَيْدِيهِ وَاجِبَاتِ
فِي قُلُوبِنَا مِنَ التَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ وَالْمَهَابَةِ وَالْخَوْفِ وَالرَّضَى وَالْتَوَكُّلِ
وَالشُّكْرِ وَفِي السَّنَنِ مِنَ الثَّنَاءِ وَالذِّكْرِ وَالْحَمْدِ وَالْقِرَاءَةِ وَفِي جَوَارِحِنَا
مِنَ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ لَكَ ذَلِكَ أَوْجِبَ لِنَبِيِّهِ مَعَ التَّصَدِيقِ
بِهِ وَبِرِسَالَتِهِ وَاجِبَاتِ فِي قُلُوبِنَا مِنَ التَّوْقِيرِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْحُبِّ وَفِي السَّنَنِ
مِنَ الصَّلَاةِ وَالشَّهَادَةِ فِي الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ وَفِي جَوَارِحِنَا بِأَنَّ
نَقَدَّمَهُ عَلَى أَنْفُسِنَا وَنَبْذِلُ مَحَبَّتَنَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مَا أَوْجِبَهُ
اللَّهُ لَهُ هَذَا زِيَارَةً عَلَى مَا يَحِبُّ بِتَبْلِيغِهِ مِنْ جَهَةِ الرِّسَالَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ
عَامٌّ فِي كُلِّ رَسُولٍ مِنْ جِهَةِ الرِّسَالَةِ وَمَذَا قَدَرُ زَايِدِ تَعْظِيمِ الْخُصُوصَةِ
زِيَادَةً عَلَى التَّبْلِيغِ. وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ
حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَآلَتَانِ أَجْمَعِينَ. وَقَالَ عُمَرُ
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ إِلَّا نَفْسِي فَقَالَ لَا يَأْمُرُ
حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ قَالَ أَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي
قَالَ فَالآنَ وَكَذَلِكَ حَرَّمَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَيْنَا أُمُورًا التَّعْظِيمِ
النَّبِيِّ فَقَالَ تَعَالَى وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ

تَسْتَكْبِرُوا أَوْ وَاجِبٌ مِنْ بَعْدِ أَنْ ذُكِرَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا وَقَالَ تَعَالَى
إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا
مُهِينًا وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا ظَالِمًا كَلَسُوا وَفَعَلْنَا حَتَمًا
بِهِمْ سَاءًا وَآمَنَّا بِمُهِينًا فَانْظُرْ كَيْفَ غَايَرْنَا فِي الْأَحْزَابِ بَيْنَ أَذَى الرَّسُولِ
وَأَذَى غَيْرِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَحَمَمِ الْأَوْجَابِ بَعْدَ وَلَمْ تَحْرَمِ الْأَوْجَابَ غَيْرِهِ
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ وَقَالَ تَعَالَى وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ
هُوَ أَذْنُ قُلٍّ أَذْنُ خَيْرِكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ بِالْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا
مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَقَالَ تَعَالَى إِنْ
ذُكِرَ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْخُفَى وَحَرَّمَ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى التَّقَدُّمُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ
سَقَدَّمَ بِقَوْلِهِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَمَمِ التَّخْلُفَ عَنْهُ فَقَالَ
مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
وَالْأَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ وَحَمَمِ نَدَاءَهُ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرَاتِ وَنَسَبَ مَنْ
يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَى عَدَمِ الْعَقْلِ وَالْأَسْبِيلِ إِلَى أَنْ يَسْتَوْعِبَ هَهُنَا الْآيَاتِ
الدَّالَّةَ عَلَى ذَلِكَ وَمَا فُهِمَ مِنَ التَّصَرُّحِ وَالْإِشَارَةِ إِلَى عُلُوِّ قَدْرِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُرْتَبَتِهِ وَوَجُوبِ الْمُبَالَغَةِ فِي حِفْظِ الْأَدَبِ مَعَهُ
وَكَذَلِكَ الْآيَاتُ الَّتِي فِيهَا ثَنَاءُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَتَمِيزُهُ بِجَاهِهِ وَتَدَاوُلُهُ بِالْبَرِّ

والنبي ولم يناده باسمه بخلاف غيبي من الانبياء ناداهم باسمائهم
الى غير ذلك مما يشير الى افاقة قدره العلي عنده وانه لا مجد لسيا وى
مجان فكان تعظيمه له وبذلنا النفوس والمهج بن يديه وتوقيرنا اياه
ونصرنا له عبارة واجبة علينا لا مثال امير الله تعالى ونفوسنا
منقادة اليه لما له علينا من الاحسان والقلوب مجبولة على حب من احسن
اليها والمحبة بالقلب والنصرة باليد واللسان فاذا عجزت اليد فلا اقل
من اللسان وهذا تصنيف سميت السيف المسلمون على من سب
الرسول وكان الداعي اليه ان فينا رفعت الى في نصراني سب ولم يسلم
فكذبت عليها بقتل النصراني المذكور كما قتل النبي صلى الله عليه وسلم
كعب بن الاشرف وطهر الجناح الرفيع من ولوغ هذا القلب شعر
لا يسلم الشرف الرفيع من الالف حتى يداو على جوانبه الدم
وكتب معي جماعة من ائمة واما لكيت فانكر ذلك بعض الناس
محتج بقول الرازي وغيره من اصحابه ان في انقراض عهد بذلك
خلافا وظن انه اذا لم ينقض عهد لا يقتل ويحب من استدلال بقصة
كعب بن الاشرف وقال منذ واقعة عين لا يستبدل بها لاحتمال انه
قتله بغر السب وربما زعم بعض المجادلين في ذلك ان كعب بن الاشرف
كان حرسا وانى لا تجب من مله المجادلة في ذلك ممن له ادنى

سب لطف الجواب
ان زعمت فيما
في نصراني سب ولم يسلم

طائفة
يقولون ان
ما ينقض عهد
العهد

المسلم بالسب او النسي بالفتنة والتجرب من شافعي عجب آخر وامامه قد
قال ما قلته واصح بما لا يجتهد به من خبر كعب بن الاشرف وكذلك الاكابر
من اصحاب مذهبه ولم يصرح احد منهم بخلاف ذلك وقال الغزالي ان
المذهب انه لا يقبل توبته فلا وجه لانكار ذلك الا المجادلة بالباطل وحق
علي وعلى غيري من اهل العلم القيام في ذلك وتبيين الحق فيه فان فيه
نصرة للنبي صلى الله عليه وسلم والله تعالى يقول ولينصرك الله من ينصره
ورسله ان الله قوي عزيز وليس في ذلك ان انتقم بيدي من هذا السب
الملعون والله يعلم ان قلبي كان منكرا ولكن لا يكتفي الانكار بالقلب ههنا
فاجاهد بما اقدر عليه من اللسان والقلم واسأل الله عدم المواخنة بما نصرت
يدي عنه وان يخفى كما انجا الذين يهتدون عن السوء انه عفو غفور وربيب
هذا الكتاب على ابواب البقية الاول في حكم السب من المسلمين
الثاني في حكم السب من اهل الذمة وشاير الكفار الثالث في بيان
ما هو سب الرابع في شأن من شرف المصطفى صلى الله عليه وسلم ونظم
به الكتاب ليكون حننا منه مسكا والله تعالى اسأل ان ينفع به وان
يجعله خالصا لوجهه وان يسدوا اقوالنا وافعالنا وتبائنا وجمع لنا
ولا بائنا ولا تمائنا واولادنا واهلنا خير الدنا وخير الاخر ونصروف
عنا شر الدنا وشر الاخر ويحشرنا في رفق هذا النبي الكريم بفضلته ومنته

لا يقبل توبته
السب

تبت الكتاب
على اربعة ابواب

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

المسلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هـ
الباب الأول في حكم التائب من
 من المسلمين وفيه فصلان احدهما في وجوب قتله اذا لم يتب والثاني
 في توبته واستتابه **الفصل الأول** في وجوب قتله وذلك مجمع عليه
 والكلام في مسلمين احداهما في نقل كلام العلماء في ذلك ودليله
 والثاني انه يقتل كفرا او حدا مع الكفر **المسئلة الاولى** في نقل كلام
 العلماء ودليله اما النقل فقال القاضي عياض اجمعت الامة على قتل
 متقصه من المسلمين وسابته وقال ابو بكر بن المنذر اجمع عوام اهل
 العلم على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم عليه القتل ومن قال
 ذلك ما كان ابن انس والليث واحمد واسحق ومحمد بن السافى قال
 عياض وبمثل قال ابو حنيفة واصحابه والثوري واهل الكوفة والاوزاعي
 في المسلم وقال محمد بن سحنون اجمع العلماء ان شاتم النبي صلى الله عليه
 وسلم المنقص له كافر والوعيد جار عليه بعذاب الله وحكمه عند الامة
 القتل ومن شك في كفره وعذابه كفر وقال ابو سليمان الخطابي
 لا اعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وعن
 اسحق بن راهويه احدا لامة الاعلام قال اجمع المسلمون ان من سب
 الله او سب رسوله صلى الله عليه وسلم او دافع شيئا مما انزل الله

٢٤

اجمعت الامة على قتل
 متقصه وسابته
 المهر

من دفع شيئا مما انزل الله
 فكفر بالحق والافان
 مقرأ بجمل انزله

او قتل نبي من انبياء الله كافر بذلك وان كان مقرا بقتل ما انزل
 الله ومنه نقول معضدة بدليلها وهو الاجماع ولا عيب بما اشار اليه
 ابن حزم الظاهري من الخلاف في تكفير المستخف به فانه شئ لا يعرف
 لاحد من العلماء ومن استقرأ سير الصحابة تحقق اجماعهم على ذلك فانه نقل
 عنهم في قضايا مختلفة منسوخة لسفخص مثلها ولم نذكر احدا روى
 ابو داود والنسائي عن ابن برك قال كنت عند ابن بكر رضي الله عنه
 فتغيط على رجل ورواية من اصحابه فاستد عليه فقلت تاذن لي
 يا خليفة رسول الله اضرب عنقه قال فاذهبت كلمتي غضبه فقام
 فدخل فارسل الي فقال ما الذي قلت انفا قلت اتاذن لي اضرب
 عنقه اكننت فاعلا لوامرته قلت نعم قال لا والله ما كانت للبشر
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم فهذا الكلام من ابن بكر رضي الله عنه
 يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم له ان يقتل من تغيط عليه
 بخلاف غن من البشر وكل شك ان سبته تغيطه وروى سيف
 وحن ان المهاجر من الامة وكان امير اهل الشام ونواحيها
 رفعت اليه امرأتان غننت احدهما بشتم النبي صلى الله عليه وسلم
 فقطع يدها ونزع ثيابها وغننت الاخرى بمحاربة المسلمين فقطع يدها
 ونزع سمها فكاتب اليه ابو بكر بلغني الذي سرت به في المرأة التي

امرأة غننت بشتم
 النبي صلى الله عليه وسلم

تغثت ورمزت لبشتم النبي صلى الله عليه وسلم فلولاً ما قد سبقني
 فيها لامرئتك بقتلها لان جد الانبياء ليس يشبه احد ودفن تعاطي
 ذلك من مسلم فهو مريد او معا هدمو محارب غادر فان قيل
 لم لا كتب اليه ابوبكر بقتلها قلنا لعلمنا اسلمت اولاً المهاجر
 حذوها باجتماعه فلم يرا ابوبكر ان يجمع بين حدين وعن عمر رضي الله
 عنه انه اتى برجل سب النبي صلى الله عليه وسلم فقتله ثم قال عمر
 من سب الله او سب احداً من الانبياء فاقتلوه وعن ابن عباس
 قال ايما مسلم سب الله او سب احداً من الانبياء فقد كذب برسول
 الله صلى الله عليه وسلم ومي ردة يستتاب فان رجع والا قتل
 واما معا مدعيه فسب الله او سب احداً من الانبياء او جهر به فقد
 نقض العهد فاقتلوه وعن حماد بن زاهد سب عمر بن العزير فكتب عمر
 انه لا يقتل الا من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم والاكثر من
 ذلك لا حاجة اليه مع العلم بقيام الاجتماع عليه ومكذاً ورد على شافعي
 رضي الله عنه انه سئل عن من سب الله من ايات الله تعالى فقال هو كافر
 واستدل بقوله تعالى قل ابا الله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا
 قد كفرتم بعد ايمانكم وتقول القاضى عياض عن ابراهيم بن حسين ابن خالد
 الفقيه انه اصاب بقتل خالد بن الوليد مالك بن نويرة لقوله عن النبي

قول لعلمنا اسلمت
 هذا الجواب منه ما فيه لوقول النبي
 فلولاً ما سبقني اليه الا ان يار
 ان الصديق ظن انها اسلمت فقال
 اقامه الحق بالقتل بعد ان اراد للمهاجر
 اذا قتله انما هو التوب في القتل
 واللعن لعلمنا بالفتوات
 هارم

اذا استعاض عن بعض العهد
 وحرقت العزير قتل

من سب النبي مرات الله
 فهو كافر

اخرج بقتل خالد بن الوليد
 لقوله قال صلى الله عليه
 وسلم ان سب الله

صلى الله عليه وسلم صا حاكم قال وقال ابن القسم عن مالك في كتاب
 ابن سحنون والمبسوط والعنبره وحكاية مطرف عن مالك في كتاب ابن
 حبيب من سب النبي صلى الله عليه وسلم قتل ولم يستتاب وقال
 ابن القسم في العنبره او سبته او عابه او مقصه فانه قتل وحكمه عند
 الامة القتل كالزنا في المبسوط عن عثمان بن كيسان من سب النبي
 صلى الله عليه وسلم من المسلمين قتل او صلب حيّاً ولم يستتاب
 والامام محيتر في صلبه حيّاً او قتله ومن رواه انه مصعب وابن
 ابي اويس سمعا مالك يقول من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او
 سبته او عابه او مقصه قتل مسلماً كان او كافراً ولا يستتاب وفي
 محمد اخبرنا اصحاب مالك انه قال من سب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم او غير من النبيين من مسلم او كافر قتل ولم يستتاب وقال
 اصنع بقتل على كل حال استر ذلك او اظهر ولا يستتاب لان توبته
 لا يعرف وقال عبد الله بن عبد الحكم من سب النبي صلى الله عليه وسلم
 من مسلم او كافر قتل ولم يستتاب وحكي الطبري مثله عن اشهب عن
 مالك وروى ابن وهب عن مالك من قال ان ردا النبي صلى الله
 عليه وسلم وروى زاذ النبي صلى الله عليه وسلم وسخ اراد به عيبه قتل
 قال القاضى عياض وقال بعض علما اجمع العلماء على ان من سب على

مطلب
 اجمع العلماء ان سب النبي
 عليه وسلم او غيره من النبيين
 يقتل ولم يستتاب

كتاب

مطلب
 من قال ردا النبي صلى الله
 عليه وسلم وسخ اراد به
 عيبه يقتل

مروى عن أبي هريرة
بالويل يقتل
وكذا ما قاله يقيم
أبو طالب

طلب
الشيخ أبو جعفر
قصده بنقص أذى
قل يقتل لوجه

طلب
عن أحمد بن حنبل
عن الإمام

نبي من الأنبياء بالويل أو بسب من المكروه أنه يقتل بالاستنابة والقتل
أبو الحسن القاسمي فمن قال في النبي صلى الله عليه وسلم يقيم أي طالب
بالقتل وافق فقهائنا لا نلش حاتم المتفق الطليطلي وصليبه باستخفافه
حق النبي صلى الله عليه وسلم وتسميته إياه أننا نظرت باليتم وزعمه
أن زعمه لم تكن قصدا ولو قد رعى الطبقات أكلها وقال حبيب بن ربيع
القروى مذموب مالك وأصحابه أن من قال فيه عليه السلام ما فيه نقص
قتل دون الاستنابة وقال ابن عتاب الكتاب والسنة موجبان أن
من قصد النبي صلى الله عليه وسلم باغته أو نقص معرضا أو مصدقا وإن قل
فقتله واجب قال القاضي عياض وكذلك قول حكم من غصه أو عين
برعاية الغنم أو السهوا أو التسيان أو التخر أو ما أصابه من جرح أو أصاب
بعض جيوشه أو سدق من رمية أو عدو أو بالليل إلى نسائه فيحكم هذا
كلمة لمن قصد به القتل وقال أحمد بن حنبل في رواية عبد الله من شتم
النبي قتل وذلك أنه إذا شتم أحد عن الإسلام ولا شتم مسلم النبي
صلى الله عليه وسلم وقال في رواية حنبل كل من شتم النبي صلى الله
عليه وسلم أو نقصه مسلما كان أو كافرا فعليه القتل وإرا أن يقتل
ولا يستتاب وقال في رواية أخرى من شتم النبي صلى الله عليه وسلم
مسلمًا كان أو كافرا يقتل وقال عبد الله بن أحمد سألت أبا

لا يستتاب
بعد جرحه

عن شتم النبي صلى الله عليه وسلم يستتاب قال قد وجب عليه القتل
ولا يستتاب خالد بن الوليد قتل رجلا شتم النبي صلى الله عليه وسلم ولم
يستنبه وهكذا قال أصحاب أحمد أن من سب الله كفر سواء كان
ما زحًا أو جادًا للآية التي استدلت بها الشافعي وقال أبو يعلى من
أحسب أنه من سب الله أو سب رسوله فإنه كفر سواء أسحل أو سببه
أولم يسحله فإن قال لم يسحل ذلك لم يقبل منه في ظاهر الحكم رواية واحدة
وكان مرئيا قال وليس كالقائل والشارب والسارق إذا قال إن
غيري سحل حيث صدق لأن له غرضا في فعل هذه الأشياء مع الحرمان وهو
الذبح وإذا حكمت بكفره فأنما حكم بالظاهر فأنما الباطن فإن كان صادقا
فما قال فهو مسلم كما في الردية وذكر أبو يعلى عن بعض الفقهاء
أن كان مستحلا كفر وأن لم يكن مستحلا فسق ولم يكفر كسب الصحابة وهذا
نظير ما يحكي أن بعض الفقهاء من أهل العراق أفتى مروان الرشيد
فمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلد حتى أنكر ذلك ما لك رضي الله
عنه ورزق هذه الفتية وهذا نظير ما حكاه ابن حزم وقد ذكر القاضي
عياض بعد أن رد هذه الحكاية عن بعض فقهاء العراق واختلاف الذي
أشار إليه ابن حزم بما نقله عن الإجماع من غير واحد وحمل الحكاية أن أولئك
لم يكونوا ممن شتمه بالعلم أو لم يكونوا ممن يوثق بفتواه لميل الهوى به

او ان الفتيا كانت في كلمة اخلف في كونها سببا او كانت فمن تاب وما
حكى عن بعض الفقهاء من انه اذا لم يستحل لا يكفر زلة عظيمة وخطا صريح
لا يثبت عن احد من العلماء المعتبرين ولا تقوم عليه دليل صحيح وامس
الدليل فالكتاب والسنة والجماع والفتيا من امت الكتاب فقوله تعالى
ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة واعلم عذابا
مهيما وقوله تعالى والذين يؤذون رسول الله لم عذاب اليم وقال
تعالى ملعونين اينما تقنطوا اخذوا وقتلوا تقييلا فمذات الامات كلها تدل
على كفره وقوله والاخيه موالشترا تخفيف فان زاد كان ضررا كذا قال
الخطابي وغيره ويدل له قول الله تعالى فيما حكى عن نبيته يا عبادي
انكم لم تبغوا ضري فتصرون مع اثامه الا في هذه الآيات وفي ذلك
تعظيم لقد النبي صلى الله عليه وسلم ان نبيله بشي يسير من البشر
كفره والضرر في حق الله تعالى محال والا في في حقه وحق رسوله
كفر لان العذاب المهيمن انما يكون للكفر وكذلك القطع بالعذاب في الدنيا
والاخر انما يكون للكفار وكذا العذاب الاليم وكذا قوله بعد ذلك الم
تعلموا انه من يحاد الله ورسوله الا انه فانه مع الاله قبله يدل على
ان الا في محاله وقد قال تعالى ان الذين يحادون الله ورسوله كبوا
اولئك في الا دليين كتب الله لا غلبن انا ورسلي وقوله ومن بلغن الله

فمن تجد له نصيرا واذا علم هذا فتركب دليلك وموان السات مؤذ
والمؤذ في محاد والمحاد يكبر اذل مغلوب ومن كان كذلك لا يكون منصورا
فلو لم يجز قبله لوجب على المؤمن من نصرتة وقد ثبت بطلانه وايضا
نقول السات مؤذ والمؤذ كافر بالآيات الاولى وغير ذلك من وجوه
تركيب الاستدلال وامس السنة فقول النبي صلى الله عليه وسلم
في الحديث الثابت في الصحيحين لما خطب في قصبة الافك واستعذر
من عبد الله بن ابي سلول فقال من يعذرني من رجل بلغني اذا ه في
اهلي فقال سعد بن معاذ سيد الاوس انا يرسل الله اعذر من
ان كان من الاوس ضربت عنقه وان كان من اخواننا اخذ رج
امرنا ففعلنا امرك فقول سعد بن معاذ هذا دليل على ان قتل
مؤذيه كان معلوما عندهم واقترع النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر
ولا قال له انه لا يجوز قتله وامس تعذر منه ابن ابي وكان ظاهرا
الاسلام ولم يكن قصد سعد قتله لنفاق وانما كان لا ذاه لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فان قلنا قد كان من جملة من خاض
في الافك امسح وجماعه من خيار المسلمين ممن قطع بانهم لا يحكم عليهم
بكفر ولا قتل ولو كان ما استدلت به على ظاهرا من لوجب اجراء
ذلك عليهم وكان سبب ازواج النبي صلى الله عليه وسلم موجب للكفر

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

او القتل قلت - الاذى على قمين اذى مقصود واذى غير مقصود
فمسلح وحمسه وحسان لم يكن مقصودا اذى النبي صلى الله عليه وسلم
فلذلك لا يجري عليهم كفرة ولا قتل واما ابن ابي فكان مقصوده بالاذى النبي
صلى الله عليه وسلم فلذلك يستحق القتل ولكن الحق للنبي صلى الله عليه وسلم
فله بركة وهذه القادة واعتبار القصد فما حصل به الا في مما يجب اليه
له فان الشخص قد يفعل فعلا او يقول قولاً فحصل لآخر منه اذى لا يكون ذلك
الفاعل والقائل قصدا اذ البتة واما قصدا من آخر ولم يحضر عند ان
ذلك يستلزم الاذى لذلك الشخص ولا كان لزومه له بيتا فهذا لا ترتيب
عليه حكم الايذاء وهذا قد وقع جماعة من جفافة الاعراب ومن لم يتاقل
مواقع الكلام فلم يواخذهم النبي صلى الله عليه وسلم وحال مسلح ورفعت
يحمل ان يكون من هذا الضرب ويحتمل انه قيل ان يتبين لم انها زوجة
في الدنيا والآخرة وان زوجات الانبياء يجب براهم وجوزوا ان
سيقتلوا بها وما يدرك على هذا قوله تعالى في شأن الذين قعدوا في ولية
وتدب بآياتها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان لوذن لكم الى
طعام غير ناظرين اياه ولكن اذا دعيتهم فادخلوا فاذا اطعمتم فانشروا
ولا مستأنسين لحديث ان ذلكم كان لوذى النبي فهو لا من خيان
التحابة لم يقصدوا الا في فلذلك لم يترتب عليهم حكمه واما عبد الله

بن ابي فاحمله على ذلك الانفاقة وبغضه للنبي صلى الله عليه وسلم وقصد
الايذاء فلذلك كان يستحق القتل الا ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم عليه
ولهذا قال جماعة من المفكرين ان قوله تعالى ان الذين يرمون المحصنات
الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة خاصة بازواج النبي صلى الله
عليه وسلم خاصة وليس فيها توبة لما في قد فهم من القطع على رسول الله
صلى الله عليه وسلم بخلاف قد في غير من حيث استثنى منه الذين تابوا
وان كان المحن بخلاف هذا القول وان الآية التي في اول السورة لبيان
الحكام الدينوت وهذه لبيان المحكام الاخرية وكلامهما يسقط بالتوبة
وقد اطلق في هذا الدليل ومن السنة ايضا حديث عبد الله بن سعد
بن ابي سرح ومرو في سنن ابن داود ومن حديث اسباط بن نصر عن السدي
عن مصعب بن سعد عن سعد قال لما كان يوم فتح مكة امن رسول الله صلى
الله عليه وسلم الناس الا اربعة نفر وامر اثنين وسماهم وابن ابي
سرح فذكر الحديث قال واما ابن ابي سرح فانه احصا عند عثمان بن عفان
فلما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس الى البيعة جأ به حتى اوقفه
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله بايع عبد الله فرفع راسه
فقطر الدم ثلاثا كل ذلك باي فبايعه بعد ثلاث ثم اقبل على اصحابه
فقال ما كان فيكم رجل رشيد يقوم الى هذا حين راى كفت يدي

عن بيعته فيقتله فقلوا ما ندري يارسول الله فاني نفسك الا اوثات الينا
بعينك قال انه لا ينبغي لنبى ان يكون له خاينه الا عين واحرجه النساء
انضا واسمعل السدى واسباط بن نصر روى لهما مسلم وفيهما كلام لكن
الحدث مشهور جدا عند اهل السير كالم وكان ابن انه سرح بكتب
الوحى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ارتد مشركا وصار الى قرين مكة
فقال لهم انه كنت اصرف محمد احيث ارد كان يلى على عزيز حكيم فاقول
او عليم حكيم فقول نعم كل صواب فلما كان يوم الفتح امر رسول الله صلى
الله عليه وسلم بقتله وقتل عبد الله بن هلال بن حطل ومعتس بن صبيبه
وان وجدوا تحت استار الكعبة وكذلك امر بقتل حويرث بن نفيد
وهبار بن الاسود وابن الزبير وعكرمة بن انه جهل وحشى وقبتي
بن حطل ومما فرطنا وارسل كان يقول الشعر بحجور رسول الله صلى الله عليه
وسلم وما امر بما يغيب ان به وسان مولاه عمرو بن ماسم مغنية تواحه
مكة كانت تلقى عليها بجاء النبى صلى الله عليه وسلم وتغنى به وقتلوا
ثم ابن انه سرح ومبار بن الاسود وعكرمة وحشى وفرسا احدى
العسرين فاسلموا وقتل ابن حطل كان قتل انضاريا كان رفقة
وذكر الواقدي ان ابن انه سرح لما جاء مع عثمان جاء تايبا وظاهر حاله
لقضى ذلك ومولا الذين اهدر النبى صلى الله عليه وسلم دمهم

والرابع

منهم من كان مسلما فارتد كابن انه سرح وانضاف الى روته ما حصل منه
في حق النبى صلى الله عليه وسلم فلذلك اهدر النبى صلى الله عليه وسلم
حتى جاء به عثمان واسحقا النبى صلى الله عليه وسلم فبالعه وموبلا شاك
ودليل على الثاب قبل التوبة اما بعد التوبة فسنكلم عليه ونكلم ايضا
مننا ان شاء الله على قول النبى صلى الله عليه وسلم اما كان فيكم رجل
رشيد يقوم الى هذا فضله ومنهم معتس بن صبا به ارتد وقتل
نفسا ومنهم ابن حطل انضاريا وقتل نفسا فقتلها الله ومنهم
عكرمة بن انه جهل انضاف الى كفره الاصل شدة عداوته للنبى
صلى الله عليه وسلم ولا اعلم مل صدر منه سب او صا بعد ذلك
من سادات المسلمين ومنهم من كان كافرا اصيليا ولكن ما كان
اهدار دمه لكفره ولا لشدة عداوة بل ما صدر منه من السب الى النبى
ان النساء لا تقتلن بالكفر فلم يكن الامر بقتلهن الا للوقعة ولم يقتل
النبى صلى الله عليه وسلم يوم الفتح احدا من المجتر والكفر لكن قل انه اذن
لخزاعه ان ينقم من بنى بكر الذين اغاروا عليهم فقتلوا منهم ثم
حرّم النبى صلى الله عليه وسلم مكة بعد ذلك وامر ان الانصار
قاتلوا وللنكلام في تحقيق ذلك محل غير هذا واما اذنه لخزاعة
فروى ابو عبيد في كتاب الاموال ما عبد الوثاب عن ابن عطاء عن

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال لما فتح
 مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كفوا السلاح الاخر اعة
 عن بنه بكر فان لم يحضر حتى صلى العصر ثم قال كفوا السلاح فلقى رجل
 من خزاعة رجلاً من بنه بكر بالمدلفة فقتله فبلغ ذلك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلما كان من الغد قام خطيباً مستنداً ظهراً الى الكعبة
 فقال ان اعتا الناس على الله من عدا في الحرم ومن قتل غيره قاتله ومن
 قتل يدخل الجاسلية وابوعبد روى ان مكة افترقت عنوق والثافي
 رحمه الله مع قوله ففتح صلى قال ان الذين قاتلوا بها بنو قيس فاذن
 في قتلهم ولا مال لهم ولا لهم سبي بها فوخذوا بما هم قوم من غير اهلها لحوالها
 ذكر ذلك في الامم جواً عن ابن ابي نوفل ان السبي لا يجري على اهل مكة في اجراء
 التابع عشر من الامم والاستدلال بحديث ابن ابي سرح مذكور عند
 من يرى ان استنابة المرتد واجبة فان قتله لو كان للرودة لاستنابه
 على قول هو لا ولا يقع ذلك وليس بكافراً صلى حتى يقول ان الامام
 مختار فيه قبل الاسلام فلا يحمل لقله الا السب وان السب يقتل بعينه
 استنابه اعني للعرض عليه التوبة اما اذا ارتد واسلم فسيأتي حكمه ومن
 لا يرى الاستنابه واجبه يقول انها سنة فترك النبي صلى الله عليه وسلم
 ايت ما تدك على ان هذا القتل عن السب وانه اعظم من قتل الردة اذا

قوله

استناب في ذلك وجوباً او استحباباً ولا يستناب في هذا وما يدل على ان
 جرم السب اعظم من جرم المرتد فاروى البخاري عن انس قال كان
 رجل نصراني فاسلم وكان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم فعاد نصرانياً
 فكان يقول ما يدري محمد الا ما كذبت له فامانة الله فدفنوه فاصبح وقد
 لفظت الارض فقالوا ماذا فعل محمد واصحابه نبشوا عن صاحبنا فالتقوا
 فحفروا له واعمقوا فاصبحوا وقد لفظته الارض فعملوا الله ليس من الناس
 فالتقوا فانظر عناية الله تعالى باظهار كذب من افترى على نبه وعدم
 قبول الارض له حتى يظهر للناس امره والا فكثير من المرتدين ما توا
 ولم تلفظهم الارض ولكن الله اراد ان يفضح هذا الملعون ويبين كذبه
 للناس ولو لم يسلم ابن ابي سرح لكان كذلك وقد اختلف الناس فيما
 قاله ابن ابي سرح وهذا النصراني فقتل ان ذلك كذب واقتراء
 لم يكن منه شيء وقيل ان القرآن انزل على سبعة اعرف ثم نسخت
 الستة وثبتت السابعة في العرصة الاخيرة التي عرستها النبي صلى
 الله عليه وسلم على جبريل وكان في الاول يجوز سميع عليهم ونحو
 موضع عليهم حكيم ونحو ما لم يحكم الله رحمة بعذاب ولا اية عذاب
 برحمة وقيل غير ذلك من التاويلات الصحيحة التي لم يفهمها ابن
 ابي سرح ولا النصراني حيث اضلها الله تعالى وكان ذلك من اعظم

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

سار

ابحرم لانه يؤثر في القلوب المريضة ريبا فكانت عقوبته اشد وان
 خط ايضا كان مسلما واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة
 واصحبه رجلا من الانصار يخدمه فغضب عليه لكونه لم يصنع له طعاما
 فقتله ثم خاف ان يقتل فارتد وكان يقول الشعر يجوبه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وامر جاريته ان تغتيا به وقتله لو كان قصاصا لسلتم
 الى اولياء المقتول ولو كان ردوة فاستنبت فلم يكن الا للسب فان
 قلت المجاء بالشعر من اخفى السب فلم يعم السب بالكلمة الواحدة
 قلت سب أي عموم الحكم في السب بغیر الشعر والتعليل بالاذى
 وهو يقتضي العموم وايضا فابليغ للدم لا فرق في الجنس الواحد منه بن
 قلمه وكثيرين ومن السنة ايضا ما اشتهر ان بجبر بن زمير
 بن انه سلى كتيب الى اخيه كعب بن رهير ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قد قتل رجلا ملكة ممن كان بهجوع ويؤفده ومن
 السنة ايضا حديث الاعراب الذي قال للنبي صلى الله عليه
 وسلم لما اعطاه ما احضرت ولا اجمعت فارادوا المسلمون قتله
 ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم حين لو تركتم حين قال الرجل
 ما قال فقتلتموه دخل النار ولما قسم غنائم حين قال رجل ان
 هذه لقسمه ما اريد بها وجه الله فقال عمر وعنه يرسل الله فاقول

هذا المنافق فقال معاذا الله ان تحدث الناس اني اقتل اصحابي
 وفي هذا الشأن انه كان مستحقا للقتل باذن النبي صلى الله عليه وسلم
 لواذن ولما قال ابن ابي لين رجعا الى المدينة لخروج الاعراب منها الاذل
 استأمر عمر في قتله فقال اذن ترعد له انف كثيرين بالمدينة وقال
 لا تحدث الناس ان محمد اقتل اصحابه وفي معاذي سعيد بن يحيى بن سعيد
 عن ابيه عن ابن الجارود عن الشعبي قال لما افترق رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مكة ود عاتل العري فتر بن بديعة ثم د عاتل قد سمه فاعطاه
 ثم د عاتل هطام من قريش فاعطاهم فقام رجل فقال انك البصير حيث تضع
 التبر ثم قام الثانية فاعرض عنه صلى الله عليه وسلم فقام الثالثة فقال
 انك لتحكم وما رى عدلا قال ويحك اذا لم تعد احد بعدى ثم د عاتل
 الله صلى الله عليه وسلم ابا بكر فقال اذهب فاقتله فذهب فلم يجد
 فقال لو قتلت لرجوت ان يكون اولهم واخرهم ومن السنة ايضا
 ما روي الصافي عياض ما ابن غلبون عن ابن ذرارة قال ما ابو الحسن
 الدارقطني وابو عمرو بن حنبل ما محمد بن نوح ما عبد العزير وابن محمد بن الحسن
 بن رباح ما عبد الله بن موسى عن ابيه عن جده عن محمد بن علي الحسين
 عن ابيه عن الحسين بن علي عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من سب نبيا فاقول ومن سب اصحابي فاقول ومن سب اصحابي فاقول

الحديث نظر من جهة الراوي عن اهل البيت فنه وعبد العزيز بن محمد
 ابن الحسن بن زبالة جرحا بن جبان وغيره وقد رواه ايضا احوال ولازجج
 من حديث علي بن ابنه طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سب
 نبيا قتل ومن سب اصحابه جلد. وابن الصلاح قال في كلامه على الوسيط
 هذا حديث لا يعرف وهذا الكلام من ابن الصلاح لانه لم يقف على اسناده
 فنبي النظر فيه فان كان محفوظا فهو حجة قوية في المسلم والكافر وقد اطلقنا
 في الاستدلال في هذا المكان ولا ضرورة اليه لانه حكم جمع عليه وامس
 الاجماع فقد تقدم نقله واما القياس فلان المرتد ثبت قتله بالاجماع
 والنصوص المتظاهرة ومنها قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقلب
 والنسب مرتد مبتدئ لدينه فلك ان يدخله في عموم قوله من بدل دينه
 فيكون ثابتا بالنص ولكن ان يجعل السب مقبلا على الردة بطريق الاوول
 لانه انما يقتل **المسألة الثانية** في ان قتل السب كالكفر او المحل واقد علمه
 مقدمة ومنه ان المرتد يقتل بالنص والاجماع كما سبق وتوبته مقبولة
 باجماع اكثر العلماء اذ لم يكن زنديقا ولا شكا ان قتله اذ لم يثبت
 لسرقتل الكافر الاصل لان الكافر الاصل ايجز اذا اسرى بخير الامم
 فيه بين القتل والاشتراف والمن والفداء وان كان كتابيا يقر بالجزية
 ويهادن ويؤمن وان كانت امرأه لم يقتل الا ان قاتلت والمرتد بخلاف

ذلك في جميع هذه الاحكام ويجبر على الاسلام رجلا كان او امرأة والقتل
 منه غير فان لم يسلم قتل فعلت بهذا ان العلة في هذا الحكم ليس بمطلوب
 الكفر بل خصوص الردة ولذلك جعلها الغزالي من اجنبايات الموجهة
 للعقوبة ومنه سبع البغي والردة والزنا والقدف والسرقة وقطع
 الطريق والشرب وفسرها بانها عيان عن قطع الاسلام من مكلف
 وقال اجتزأت بالقطع عن الكفر الاصل ومكذ او في كلام القاضي
 حسين في تعليقه والرواية في البحر حيث حكى ما سئل عن ابن
 بكر الفارسي ان قتل المرتد حد يسقط باسلامه ومكذ في كلام غيرهما
 وهذا هو التحقيق وموان القتل عقوبة خاصة ربها الشرع على خصوص
 الردة كما رتب الرجم على زنا المحصن وبهذا يظهر ان قتل المرتد حد
 والردة كفر خاص لوجب القتل حد ان لا يسقط بالاسلام الا ترى ان
 اخلفنا في حد الزنا لم يسقط بالتوبة او لا مع الاجماع على تسميته
 حدا فلا يمنع ان يكون قتل المرتد حدا وان سقط بالاسلام ومن ظن
 انه متى سميت حدا لا يسقط بالاسلام فهو غلط واحل بالعقوبة المقدرة
 من جهة الشارع ولكن ان يجعل المعاقبة عليه في الردة خصوص الكفر
 بعد الاسلام ولكن ان يجعله قطع الاسلام بالكفر كما يشير اليه عيان الغزالي
 وهو معنى غير الاول وهو احسن فرتب الشارع على قطع الاسلام القتل

الذي لا يفيده الاسلام
 كلامه في هذا النوع
 الكفر والاسلام
 قد اورد

ثم يسقط بالاسلام لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد
سلف ولقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يحب ما قبله ولا يلزم من
التردد في سقوط الحد بالتوبة التردد في سقوطه بالاسلام لان الاسلام
اعلا اذ عرفت هذا فنقول السبب المسلم مرتد فالكلام فيه
كالكلام في قتل المرتد فيكون حدا ايضا وان كان كافرا كما لم ترد وفي هذا
يبحث زايد وموان القتل هل هو لعموم الردة او لخصوص السبب او لما
معنا هذا محل نظر الفقيه امت غوم الكفر فلا لما قدمناه من اختلاف
المثارات لان هذا لا يستوفى ولا يؤمن ولا الف دابة ولا يقتل
بجزية ولا يفتروا حال بن ان يكون رجلا او امرأة ولكن النظر
مثل هو لعموم الردة او لخصوص السبب او لمجموعهما ولا شك ان الردة موجبة
للقتل بالاجماع والتصوص وخصوص السبب موجب للقتل كحديث من
سب نبيا فاقتلوه وترتب الحكم على اللفظ وترتب الحكم على خصوص
الوصف لشعر بانه هو العلة وقد وجد في السبب المسلم المعينان جميعا
اعني الردة والسبب فيكون قد اجتمع على قتله علته ان كل منهما موجبة
للقتل والقتل حد لكل منهما وقد جتمع علتهان شرعتان على معلول
واحد ولهذا البحث اثر نظمه في اذ اصدر السبب من كافر فانه
انفرد به السبب عن الارتداد وفيما اذا تاب السبب واسلم

وسدكن ان شاء الله تعالى هذا محرم الحديث في قتل السبب والمرتد
وقد قال القاضي عياض رحمه الله بعد ان حكى قبله عن جماعة ثم قال
ولا يقبل توبته عند هؤلاء وبمثله قال ابو حنيفة واصحابه والثوري
واهل الكوفة والاوزاعي في المسلم لكنهم قالوا هي ردة وروى مثله
الوليد بن مسلم عن مالك وقال بعد ذلك ذكرنا لاجماع على قتله ومشهور
بذهب المالک واصحابه والسلف وجهود العلماء قبله حد الاكفر
ان اظلم الردة ولهذا لا يقبل التوبة عندهم فاشار القاضي في هذا
الكلام الى ان ماخذ قبول التوبة جعل قتله للكفر وماخذ عدم قبولها
جعل له الحد وقد بينا ان ذلك غير لازم ويمكن تاويل كلام القاضي على
فرض الاختلاف فيما اذا اسلم لا فيما قبل ذلك وقد نقل القاضي حسين
من الشافعية عن ابن بكر الفارسي انه قال اجتمعت الامة على ان
من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حدا قال وانما ذاك لان
من سب النبي صلى الله عليه وسلم فقد خرج عن الايمان والمرتد يقتل
حدا فان تاب بحسب ان يقبل توبته وقال الرويانى ذكر ابو بكر
الفارسي ان الامة اجتمعت على ان من سب رسول الله صلى الله
عليه وسلم خذ القتل بخلاف ما لو قد فرغ من حد ثمانين قال
الرويانى قال اصحابنا معناه ان يقدفه كفره فيقتل بالردة ويقتل

المسألة السادسة في حد القذف بالسلامة واذا اسلم هنا بقي حد القذف عليه ثمانون
لأن من قذف غيره ثم ارتد ثم اسلم فحد القذف عليه باق وقيل
اراد به انه يقتل حد الا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر يقتل ابن
خطل وهذا الاستدلال صحيح لأن ذلك مشرك كما لا امان له فلهذا اختلفت
هذا انتهى كلام الرويات وسنعود الى كلام الفارسي وانما قصدنا
بذلك هنا قوله انه يقتل حدًا وحكاية الاجماع على ذلك وموافقة
القاضي حسين والرويات والاصحاب له على تسميته حدًا وان
خالقه في شيء آخر نذكره في سبب الكافران شاء الله فقد نحرر من هذه
المسألة ان السبب يقتل ان لم يتب حدًا مع كفره واختلفت في كونه
حدًا او كفرًا لفظي لا يكاد يظهر له فائدة في هذا المحل وانما يظهر فايده
في البحث وفي سبب الكافر وقد اشرنا الى انه لا يظهر له اثر في قبول
اسلامه بل قد يكون حدًا وقيل اسلامه نعم اذا اخذ بالنسبة الى ما قاله
الناس وافهمه كلامهم واشد ان بعضهم الى ان قتله حدًا مستلزم لعدم
سقوطه بالاسلام فقد ظهر اثره وحل الكلام على ذلك عند الكلام
في قبول توبته وظاهر ايضا اثره في هذا المحل في شيء آخر وهو ان لا نعلم
احدًا قال فما اذا كان السبب قد قذفه فانه يجمع فيه بين اجلد والقتل
وقد يقال لم لا يجمع بينهما كما لو وجب عليه لشخص قصاص وحد قذف

كان

وتحقق اجواب عن هذا يرجع الى تحرير ما كنا فيه فنقول ان قلنا
القتل لخصوص السبب وان خصوص السبب موجب للقتل من حيث هو
فكفون وجوب حد القذف به محرزًا على قاعدة ومضى ان ما اوجب اعظم
الاثارين بخصوصه هل لوجب اهو نعمًا بعمومه وعلى قاعدة اخرى وهي
اذا اجتمع امران من جنس واحد هل يدخل احدهما في الآخر وعلى هاتين
القاعدتين يخرج مسئلة ان المني لوجب خروج
الغسل فهل لوجب مع ذلك الوضوء فيه خلاف المشهور في المذهب
انه لا يجب للقاء علة الأولى ومنها اننا المحض لوجب الرجوع
ولا خلاف عندنا انه لا لوجب اجلد عملاً بالقاء علة الأولى ايضا وقد قال
بعض العلماء ويمكن ان يقال بان موجب اجلد زنا البكر لا يعمم الزنا
ومنها خروج الحيض لوجب الغسل والوضوء معًا وهو ردة على القاعدتين
الأولى ومنها اذا وجب عليه وضوء وغسل اجزاء الغسل على ظاهر
المذهب للقاء علة الثانية ومنها اذا احرم قارنا بالجماع والعمن
دخلت اعمال العمن في اعمال الجماع عندنا وعند جمهور العلماء للقاء علة الثالثة
حيث ان مسئلتنا يمكن حزمها على القاعدتين فتعالجب القتل وحد
ولسقط الحد اما للقاء علة الأولى فان هذا القذف الخاص اوجب القتل
وهو اعظم الاثرين بخصوص كونه في هذا المحل الخاص فلا لوجب اهو نعمًا

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

وكتبه

وهو الجدل بعموم كونه قدفا او نقابا انما وجبا ولكن دخل الاصغر في الاكبر
 كما دخل الوضوء في الغسل وكما دخلت الجن في الحج او نقاب ان القدر في هذا
 المحل الخاص صدق القتل فلا حاجة الى تمسك بشيء من آيات عدلين في اسقاط
 الجدل لكن هذا الوجه تخصيص آية القدر ولا دليل عليه هذا كله اذا
 قلنا القتل لمخصوص السب من حيث كونه سببا وان قلنا القتل به
 لكونه ردة فيحتمل ان نسلكت المباحث المذكورة وحتمل ان نقول لا وجه
 حينئذ لسقوط الجدل لان الحدور على القات عدل الاولى ان يكون الشيء
 الواحد موجباً لشئين وهذا مفقود هنا على هذا التقدير وانما
 الموجب للجلد القدر والموجب للقتل ما استعمل عليه من الكفر ومع هذا
 كله فلا اعلم احداً يوجب الجمع بين القتل والجلد في مسئلتنا وانما الواجب
 قبل التوبة القتل وحده وبعد التوبة قال بعض اصحابنا سقط القتل
 وبقي حد القدر وهذا كانه اعرض عن القات عدل الاولى ولا حظ للثانية
 فجعل القدر موجباً لما فان استوفى الاعظم دخل فيه الاصغر واما انفرد
 الاصغر والمذهب سقوط الحد وكانه نظر الى القات عدل الاولى وانه
 لم يجز من اصله الى القتل فخرج الوجهين على هذين المأخذين
 وامت الوجه الثالث القائل بانه يقتل بعد الاسلام فسد ذلك حينئذ
 لا بجلده معه كما قبل التوبة ولم يقل احد بالقتل بالعتا عدلين جميعاً

ثمذا

في هذا المحل لا تباين منه ان يجلد ويقتل قبل التوبة وكذا بعدها
 على وجه **الفصل الثاني** في توبته واستتابته وفيه مسئلتان
 احدهما في قبول توبته والثانية في استتابته **المسئلة الاولى**
 في قبول توبته ولا خلاف ان توبته لا يكون بغير الاسلام وحيث
 اطلقت توبته فالمراد بها اذا اسلم وقد اختلف العلماء في قبولها مع
 القات ثم اوالشرع على قبول توبته المرد غير الزنديق وقد قد مناع
 عن القات اذ عارض ان مشهور مذهب مالكا واصحابه وقول السلف
 وجمهور العلماء انه لا يقبل توبته وانه يقتل حداً قال وحكمه حكم الزنديق
 ومستر الكفر في هذا القول سواء كانت توبته بعد القدر والشهادة
 على قوله ام جاء تائب من قبل نفسه لانه حد وجب لا سقطه التوبة
 كسائر الحدود قال القاسمي اذا قرت بالتب والتاب واظهر التوبة قتل
 بالتب اذ هو حد وقال ابن ابي زيد مثله وامت فيما بينه وبين
 الله تعالى فتوبته تنفعه وقال ابن سحنون فمن ستم النبي صلى الله
 عليه وسلم من الموحدين ثم تاب لم نزل توبته عنه القتل وكذلك
 اختلف في الزنديق اذا جاء تائباً فحكى ابن القتيبة وقولان قال
 من شيوخنا من قال اقتله باقتران ومنهم من قال اقبل توبته
 بخلاف من استربه الله قال القاضي عياض وهذا قول اصينغ

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

فصل في الشهادة
 وقد قيل الوجه في الشهادة
 او الزينة او غيرها
 يسمع السب والشتم قال ابن
 الزنديق في قوله ان علم الحكم
 ان لا يؤدى في الشهادة ويرى الاستتابة
 بشهادة فليشهد ويرى ان لا يقيم
 لا يرى القتل فيما يشهد ذلك شهيد
 والادب فليشهد ويرى حال المتكلمين
 الشهادة في قوله بقدره وزلق اللسان
 في مثل هذه الكلمات التبرؤ اليها
 من غير قصد وهذا هو الوجه في التاخير
 ولا يسقط هذه الشهادة بالآخر
 وعدم علمه بالآخر
 انفراد الشاهد الذي يتعلق
 بتوبة شهادته ولا في السب والشتم
 بتوبة وشهادته بالسيب والشتم
 حتى لا يفسد بالسيب والشتم
 فختلف فيها من سائر الحكم

ومسألة ساء النبي صلى الله عليه وسلم أقوى لا يتصور فيها اختلاف على
 الأصل المسقط لأنه حق متعلق للنبي صلى الله عليه وسلم ولا منه لفسقه لا سقطه
 التوبة كسائر حقوق الكافرين والزندوقيين إذا تاب بعد القدر عليه فعند مالك
 والليث وأبي حنيفة وأحمد لا يقبل توبته وعند الشافعي يقبل واختلف فيه
 عن ابن حنيفة وإنه يوسف وحكي ابن المنذر عن علي بن يساب وقال
 ابن سحنون لم نزل القتل عن المسلم بالتوبة من سببه عليه التسليم لأنه لم ينقل
 من دين وإنما فعل شئاً حاداً عندنا القتل لا عفو فيه لأحد كالأندليقيين
 لأنه لم ينقل من ظاهر إلى ظاهر وقال القاضي أبو محمد بن نصر محجتاً
 لسقوط اعتبار توبته والفرق بينه وبين من سبب الله تعالى على مشهود
 القول باستثنائه أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس يلحق
 المعصية بحكمته وليس سببه إلا من أكرمه الله بنبوته والله تعالى منزه
 عن جميع المعاصي قطعاً وليس من جنس يلحق المعصية بحكمته وليس سببه
 عليه التسليم كما لا ريب والمقبول فيه التوبة لأن الرداء معنى منفرد
 به المرتد لا حق فيه لغیر من الكافرين فقبلت توبته ومن سبب النبي
 صلى الله عليه وسلم متعلق فيه حق كادمي فكان كالمتردد قبل حين ارتداده
 أو تقوف وإن توبته لا سقط عنه حد القتل والقذف وإنما فإن توبته
 المرتد إذا قبلت لا سقط ذنوبه من زنا وسرقة وغیر ولم ينقل

إلى دينه

سأب النبي صلى الله عليه وسلم لكفره لكن لمعنى يرجع إلى تعظيم حرمة
 وزوال المعصية به وذلك لا سقطه التوبة قال القاضي أبو الفضل يزيد
 والله أعلم لأن سببه لم يكن بكلمة تقضي الكفر ولكن بمعنى الزنا والاستخفاف
 أو لأن نبوته وأظهار انسابه ارتفع عنه اسم الكفر ظاهراً والله أعلم بشريته
 وبقي حكم السب عليه وقال أبو عمر إن العاصي من سب النبي صلى الله عليه
 ارتد عن الإسلام قتل ولم يستتاب لأن السب من حقوق الكافرين
 التي لا سقط عن المرتد وكلام شيوخنا هو الآية مبني على القول بقتله
 حداً لا كفراً وهو محتاج إلى تفصيل وأما على رواية الوليد بن مسلم
 عن مالك ومن وافقه على ذلك ممن ذكرناه وقال به من أهل العلم فقد
 صرحوا به أنه ردة قالوا واستتاب فيها فإن تاب نكل وإن أنكر قتل فحكم
 له حكم المرتد مطلقاً في هذا الوجه والوجه الأول أشهر وأظاهر
 لما قدمناه ونحن نلخص الكلام فيه فنقول من لم يرد ردة فهو ملحق
 القتل فيه حداً وإنما يقول ذلك مع فصلين أما مع انكان ما شهد
 عليه به وأظهرا أن القلاع والتوبة عنه فمصلحة حد السب كلمة الكفر
 عليه في حق النبي صلى الله عليه وسلم وحقق ما عظم الله من حقه
 وأجرنا حكمه في ذلك وغیر حكم الزندوقيين أو أظهر عليه وأكره أو تاب فإن
 قيل كيف يثبتون عليه الكفر وسببه عليه بكلمة الكفر ولا يحكمون عليه

شبكة

بحكمه من الاستنباط وتوابعها قلت اني وان اثبت له حكم الكافر في
القتل فلا يقطع عليه بذلك الا قران بالتوحيد والنبوة وان كان شاهداً
عليه اوزعه ان ذلك كان منه وهلا ومعصية وانه مصلح عن ذلك
نادم عليه ولا يمنع اثبات بعض احكام الكفر على بعض الاشخاص وان لم
يثبت له خصايصه كقتل تارك الصلوة وامن من علم انه سده معتقداً
لا استحالة فلا شك في كفره ولذلك ان كان سبه في نفسه كفراً كذلك يسهل
او تكفر من ونحو هذا ما لا اشكال فيه ويقتل وان تاب منه لا نال تقبل
توبته ونقضه بعد التوبة حداً ومقدم كفره وامن بعد الى الله تعالى
المطلع على صحة اقلاعه العالم بسريته وكذلك من لم يظهر التوبة واعترف
بشهادته عليه وصح عليه فهذا كافر بقوله واستحالة هتك حرمة الله وحرمة
بنية نسل كافر بلا خلاف فعلى هذه التفصيلات حمل كلام العلماء هذا
كلام القاضي انما الفضل عياض رحمه الله في كتاب الشفا بتعريف حقوق
المصطفى وقد ضمن اشارة الى ان عدم قبول توبته مبني على انه صد وقبولها
مبني على انه رد وقد ثبت ان هذا النال يحتاج الى العلم والتصواب
ان تذكر الحكم المذكور واخلاف العلماء فيه من غير ما وقدم القاضي عياض
في اول كلامه ان جميع من سب النبي صلى الله عليه وسلم او عابه او الحق
به نقصاً في نفسه او نسبه او دينه او حضلة من خصاله او عرض به

او سبهم بسب على طريق السب له او الاضرار عليه او التصغير لشانه
او العصب منه والعيب له فهو سب له والحكم فيه حكم السب لقتل
ولا مسمى فيه نصريحاً كان او سلوياً وكذلك من لعنه او دعا عليه
او تمنى مضيق له او نسب اليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم او عيب
في جهته العزيز بسحق من الكلام ومحو منكر من القول وزور او عيّن
بشراً مما جرى من البلاء والمحنة عليه او عصمه لبعض العوارض البشرية
الحاكم والمعروفة لديه وهذا كله اجماع من العلماء وامة الفتوى من ذلك
القضاة رضوان الله عليهم والى ههنا قال ابن المنذر اجمع عوام اهل
العلم على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم لقتل وممن قال ذلك
مالك بن انس والليث واحمد واسحق ومحمد بن الشافعي قال
القاضي عياض وهو مقتضى قول ابن بكر الصدوق رضي الله عنه ولا يقبل
توبته عند هؤلاء وبطله قال ابو حنيفة واصحابه والثوري واهل
الكوفة والاوزاعي في المسلم لكنهم قالوا هي ردّة وروى مثله الوليد
بن مسلم عن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل توبته
لكونه نزل عن الشافعي موافقه مالك في القتل ثم قال ولا يقبل توبته
عند هؤلاء ومقتضى ذلك ان الشافعي لا يقبل توبته ولم أر من
اصحابه من صرح عنه بذلك على الاطلاق الا ما سلكه وهو ما حكاها

بهم

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

او

اعم احرمين عن ان يذكر الف رسي قال الامام في كتاب الجرح بعد ان ذكر
 حكم الذم في حكم الفصل بامر يتعلق بالمتكلمين قال الامة من ذكر الله تعالى
 بسوا وكان ذلك مما يوجب التكفير بالاجماع فالذي صدر منه رده فاذا تاب
 قبلت توبته ولو سب رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هو قد عرف صريح
 كفر باتفاق الاصحاب قال الشيخ ابو بكر الف رسي في كتاب
 الاجماع لو تاب لم يسقط القتل عنه فان حد من سب النبي صلى الله
 عليه وسلم القتل فكما لا يسقط حد القذف بالتوبة كذلك لا يسقط
 القتل الواجب لسب النبي صلى الله عليه وسلم بالتوبة وادعى
 فيه الاجماع ووافقه الشيخ ابو بكر القفال وقال الاستاذ ابو اسحق
 كفر بالسب وعرض للسيف عرض المرتد فاذا تاب سقط القتل عنه
 وقال الشيخ ابو بكر الصيدلاني اذا سب الرسول استوجب القتل
 للردة لا للشب فاذا تاب زال القتل الذي هو موجب الردة وجعل
 ثمانين ثم قال الامام ولا تجزئ عندنا الا مسلكا واحدا مما قاله
 الف رسي وهو في نهائه احسن ولكنه مبهم بعد فانه اطلق فقال حد من
 سبه القتل وهذا منه نظر فان الحد لا يثبت بالراي وقد ورد
 في الاخبار من سب نبي فقتلوه ولكن مع هذا لا يمكن القضاء بانه
 حد قذف ولكنه قبل سب موروثة وهو متعلق بتعظيم رسول الله

صلى الله عليه وسلم ولا يصح التوبة عما يتعلق بحسب آدمي وهذا مراد الف رسي
 والثاني انه رده والتوبة عنها كالتوبة عن الردة وما ذكركم الصيدلاني
 من ثمانين جلده يعرض منهم لقياس حروي في الفقه والدليل عليه انه
 لو لم يد للزم ان يحلده ويقتل ولو تعرض متعرض لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم بوقعة للست قد فاصر حيا ولكنها تعرض لوجوب مثله
 التعزير فالذي اراه انه كالتب الصريح فان الاستهانة بالرسول كفر
 ثم مقدح فنه تحم القتل حتى لا يسقط بالتوبة هذا كلام الامام وكلم
 في انه لو عفا بعض بنه اعماه صلى الله عليه وسلم حل سقط وهذا ليس
 بشيء لان الانبياء ائمة وزوا العلم وكذا ان استيفاه بتوقف على
 طلب بعضهم فهذا الذي قاله الف رسي واستحسنه الامام من عدم سقوط
 بالتوبة وحكاه الاجماع على ذلك قد شهد لما اقتضاه كلام عياض من عد
 الشافعي مع الف يدين بعدم قبول التوبة ويقرب منه قول العزالي
 في الخلاصة في اهل الذمة اذا صدر منهم ذلك ان المذهب عدم قبول
 توبتهم اذا اخذ على اطلاقه لكن الاقرب ان مراده بالتوبة غير الاسلام
 ولكن المشهور على الالسنه وعند الحكم وما يزا لون يحكون به ان مذهب
 الشافعي قبول التوبة واما الراعي فانه قال المسلم اذا ذكر الله تعالى
 بما يقتضي التكفير فهو مرتد مدعو الى الاسلام وكذلك لو كذب رسول الله

صلى الله عليه وسلم فان عاد وتاب قبلت توبته ومن قذف النبي
 صلى الله عليه وسلم وصرح بنسبته الى الزنا فهو كافراً باثماً والنصاب
 فان عاد الى الاسلام فقه ثلاثه اوجه احدها ونظم الوجيز
 يقتضي ترجيحه وبه قال الاستاذ ابو اسحق انه لا يلزمه شيء اسان
 صار مرتداً بذلك وقد عاد الى الاسلام والثاني وبه قال ابو بكر
 الف ربي انه يقتل حداً لان قذف النبي صلى الله عليه وسلم حد
 القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة والثالث قال الصديقي
 بجلد ثمانين حداً لان سب النبي صلى الله عليه وسلم كفر موجب للقتل
 فاذا عاد الى الاسلام سقط القتل الواجب بالردة وبقي حد القذف على
 قياس ما اذا قذف نسائاً وارتد ثم عاد الى الاسلام فصدر كلامه الدافعي
 جانم بقبول توبة المكذب واخرج ماردة في قبول توبة القاذف ردوداً
 قوية بحيث انه ما يقتل ترجيح قبولها الا عن اقتضاء نظم الوجيز فحتمل ان
 يقال ان هذا الردود خاص بالقذف فان حد القذف في غير النبي صلى
 الله عليه وسلم لا يسقط بالتوبة ولا يتخفف فيه الحاكم وينصرف الى طلب القذف
 وينقل لورثته كل ذلك مما لا خلاف فيه والسب لغر النبي صلى الله عليه
 وسلم بما سوى القذف انما لوجوب التعزير واختلفوا في ان الامام هل تخير
 فيه اولا فعملت بهذا ان الحد اقوى من التعزير وموجب الحد اقوى

من موجب التعزير وبما في حق النبي صلى الله عليه وسلم مقتضيان للتكفير
 مستويان في ذلك قبل التوبة والاسلام امت بعد فحوز ان نظماً اخلافاً
 ويكون حكم الاول انه لا يسقط كسائر الحدود اعني حد القذف في غير الاستقط
 الا بعفو المقدوف او وارثه وهو من امتعذ راعني العفو واخذ هذا القتل
 فلذلك لا يقبل التوبة على وجه وعلى وجه يقبل بالنسبة الى القتل
 ويحد حد القذف وحكم الثاني السقوط ويحتمل ان يقال ان كلاهما
 يسقط بالاسلام لاننا نعلم من شفقة النبي صلى الله عليه وسلم على امته ورحمته
 لم يورثه بهم ورغبته في هدايتهم انه لو كان حياً لقبل اسلامهم وعفا
 عنهم وان ذلك يرضيه ولم يصح ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل احداً
 بعد التلفظ بالشهادتين بغير الزنا والعصا وحيداً يكون مسلماً ان
 احدهما السب بغير القذف ولا خلاف عند الشافعية في سقوطه
 بالاسلام والثاني السب بالقذف وهو محل الخلاف والراجح فيه
 انما السقوط هذا وجه من البحث بحسب ما تقتضيه كلام الرازي في
 ويحتمل ان يقال ان الوجه الثالث القتل بجلد ثمانين الياض
 في غير القذف بلا اشكال لكن ما يبدله انه يعذر لان القتل حق الرسالة
 المتعلقة بالتبوية ففسق بالاسلام واخذ والتعزير كلاماً حق البشرية
 ويرد على هذا ان هذا البشر الخاص حد والتعزير لاجله انما هو القتل

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

والوجهان الآخران مطردان سواء كان السب قد فاء أو غين ومُسْتَد
السقوط انه ردّة ومُسْتَد عدم السقوط انه حقّ أو حتى لا ترى كلام الامام
حيث استعمل لفظ السب تارة ولفظ القذف اخرى وجرى على حكم
واحد ولم يفرق بينهما في الحكم وتعليقه بتعظيم قدر النبي صلى الله عليه
وسلم وان حقّ الادعى لا يسقط بالتوبة ولهذا اختلفت عبارات الناقليين
لكلام الفرسية فالامام ذكره بلفظ القذف وصرح بعدم قبول التوبة
والفرضي حسين ذكره بلفظ السب واقضا كلامه بقول التوبة واضطربت
عبارتنا قلنا لعبدان الفرسية وسأجمعها عند الكلام في الذمّي والذمّي
يتعلق منهما بهذا الموضع قد ذكرته فامتلخص ان القاذف في قبول توبته
خلاف قوي وليس فيما من حيث النقل ترجيح قوي لكن الدليل القضيبي
لما ذكرته واذا ذكر ان شاء الله والتسبب غير القاذف اولى بقبول
التوبة من القاذف وحاصل المنقول عندنا ان فعليه انه متى لم يسلم
قتل قطعاً ومتى اسلم فان كان السب قد فاء فالوجه الثلاثة هل يقتل
او يجلد اولاً سئى وان كان السب غير قذف فلا يعرف فيه نقلاً للسب فعه
غير قبول توبته وجه مخرج وجهين احدهما القتل والبث في التعزير
ولكنني لم اجد من صرح بهما من ائمة فعه وقد يفرق بان التعزير يدخل
في احد مكفومات الزنا مع الزنا واحد الحدين لا يدخل في الاخر فلذلك لم يدخل

حد القذف في القتل هذا ما حضره نقلاً ونحوه ولم اجد في مذهبي
الشافعي شيئاً غير هذا وغير قول الخطابي في معالم السنن اذا كان التسبب
ذمياً قال مالك من سب النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود
والنصارى قتل الا ان يسلم وكذا قال احمد وقال الشافعي يقتل
الذمّي اذا سب النبي صلى الله عليه وسلم وبترامنه الذمّة واجتزأ في ذلك
بخبر كعب بن الاشرف وحكي عن ابن حنيفة قال لا يقتل الذمّي بسب
النبي صلى الله عليه وسلم فهذا الكلام من الخطابي يشعر بان الشافعي
يقول يقتله ولو اسلم واذا كان كذلك في الذمّي ففي المرتد اولى الا ان
كلام الخطابي يمكن حمله على انه اراد حكاية لفظ الشافعي وهو ساكت
عن حكمه اذا اسلم هذا ما وجدته للسب فعه في ذلك والحنفية
في قبول التوبة قريب من الشافعية ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة
وكلت الاطرافين لم ارجع تكلوا في مسئلة السب مُسْتَقْلِلَةً بل في ضمن
نقض الذمّي العهد وكان الحاصل على ذلك ان المسلم لا يسب ولم ار
احداً من ائمة صرح بان التسبب مطلقاً لا يقبل توبته لان
الامام حدث صرح عن الفرسية بعدم قبول التوبة انما نقله في القذف
وان كان في عصون كلامه ما لقضي تعميمه وغير الامام نقله في السب
واقصر على قوله يقتل حدّاً او قد قدمت ان قتله حدّاً الا ان

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

قبول توبته واما اتحنا بلة فكلهم قريب من كلام الملائكة المشهور عن
 احمد عدم قبول توبته وعنه روايه بقبولها فذهب مذهب مالك سواء
 هذا تحريرو المنقول في ذلك واما الدليل فعمدنا في قبول التوبة
 قوله تعالى قل للذين كفروا ان نتهموا بغض لكم ما فادلسوا وقوله تعالى
 يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر
 الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما
 كفروا ابعدايمانهم وشهدوا ان الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدي
 القوم الظالمين اولئك جزاؤهم ان عليهم لعنة الله والملائكة والناس
 اجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون الا الذين
 تابوا من بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم ومنه نص في قبول
 توبة المرتد وعموما دخل فيه الساب وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام
 بحب على ما قبله والتوبة بحب ما قبلها ولان لا تحفظ ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قتل احدا بعد اسلامه والتاسي به واجيب ولقوله صلى
 الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول
 الله الا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه
 المفارق للجماعة وهذا الحديث عمدة في منع القتل الابهذه الجاهات
 الثلاثة وبعد الاسلام ليس لواحد من الثلاثة فلا يقتل وبالقياس على

سبب الله تعالى فانه يقتل بالاجماع اذ لم يتب وان تاب فالصح المشهور
 من مذهب مالك قبول توبته وسقوط القتل عنه فان قلت وقد قدم
 الفرق بان هذا حق آدمي وحق الادمي لا يسقط بالتوبة قلت صحيح
 لكننا علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم ورافته ورحمته وشفقته انه ما انقم
 لنفسه قط الا ان سهل جرما ات الله فينقم الله وهذا الساب قد انتهك
 حرمة الله بسببه انبياءه فوجب قتله ما دام مقيما على كفره بالسبب
 فاذا اسلم وتاب سقط حق الله تعالى وقد علمنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لرافته بامته ورحمته ما انقم لنفسه فكيف ينقم له بعد موته فكانت
 صلى الله عليه وسلم جعل حقه تابع لحق الله تعالى ما اسقط المبتوع سقط
 التابع ولا شك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس له قصد الهداية
 العالم وتعظم حرمة الله تعالى وليس قتل الساب محتملا لله تعالى بالاتفاق
 بل كان له صلى الله عليه وسلم ان يعفو عنه الا ترى انه عفا عن ابن عمه سيفان
 بن الحارث وكان بعد ذلك من خيار المسلمين وعفا بعد عن ابن ابي
 سرح وجماعة ولم يقتل احدا بعد اسلامه فلو كان قتل الساب لحق
 الله تعالى حتما لم تتركه فعملت ان قتله في حال كفره على الكفر انما كان
 لحق الله تعالى لا انه لم يكن ينقم لنفسه وبعد الاسلام زال هذا المعنى
 ولو كان لله حق في ان يقتل سابت نبية بعد رجوعه الى الاسلام

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

لما تركه النبي صلى الله عليه وسلم فان قلنا قتل قبل الاسلام حق لله تعالى ولرسوله ولم يترك وبالإسلام سقط حق الله وبقي حق رسوله صلى الله عليه وسلم فله العفو والقتل فلذلك عفا عن ابنه سفيان ابن عمه وجماعة منهم ابن أبي سرح بعد مراجعة عثمان فمسه وكان يجوز له قتله ولهذا قال اما كان فيكم رجل رشيد يقوم الله فيقتله وقد ورد ان ابن أبي سرح اسلم قبل قدوم النبي صلى الله عليه وسلم ورجع عن رذته قلنا اما كونه يرجع عن الرذة وانما قتل ذلك فلم يثبت وانما رواه بعض اهل السير والاكثر لم يذكره ولا قرب انه لم يقع ذلك وقول الواقدي انه جاء تأييدا معناه راجعا عن ذنبه ولا يكفي ذلك الاسلام حتى سلفظ بالشهادتين ولم يفتل قط في طريق صحيح ان احدا ممن اهدى النبي صلى الله عليه وسلم دمه تلفظ بالاسلام قبل ذلك ولا ان الذين اسلموا منهم قتلوا فان قلنا قلم لا يفتن عثمان رضي الله عنه ولعن اخاه ابن ابي سرح بكلمة الشهادة ليصم دمه ولم تراجع النبي صلى الله عليه وسلم قلنا لا من احد مما ان عثمان كان اعلم بالله تعالى ورسوله من ذلك فلم يكن لتقدم يده ولا ليقطع امره وانه قد يكون النبي صلى الله عليه وسلم يريد قتل ابن أبي سرح فتعليمه ما يدرا عنه القتل امساك على النبي صلى الله عليه وسلم والثاني ان العلاء كانت جرت بالمبايعة ولعل ذلك كان

المبادر

شرطا في الاسلام في اول الاسلام فلذلك انه بدليبا يبع ولهذا كان ابوسفيان ابن الحارث وعنه ممن صدر منه ما صدر لما جاءوا مسلمين صاروا خائفين الى ان قبل النبي صلى الله عليه وسلم اسلامهم فاما ان يكون ذلك لان المبايعة في ذلك الوقت كانت شرطا في صحة الاسلام واما لان بها لعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم علم صحة الاسلام وليس بنفاق واما القصد انه مقبول عند الله تعالى كما في توبه كعب بن مالك ورفقه فانما كانت ناديين نايين ومع ذلك لم يزل توبه الله عليهم الا بعد خمس سنين وهذا ذكرتاه هنا استطرادا القضية ابنه سفيان بن الحارث واضرابه واما ابن ابي سرح فلم يكن كذلك بل نصح اسلامه ظاهرا وباطنا حتى بايعه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلفظ قبله بكلمة الاسلام الا على ما ذكر بعض اهل السير ولم يثبت فان قلنا فاذا كان الحكم ان بالاسلام سقط القتل ونصح التوبه وابن ابي سرح قد جاء لذلك فلم اعرض النبي صلى الله عليه وسلم عن اراد ان بعض اصحابه يفتن فيقتله وهو اعظم الخلاق شفقة ولا ننقم لنفسه وانما ننقم لله عز وجل قلنا نعم هو صلى الله عليه وسلم كذلك اعظم الخلق شفقة ورحمة ورافة وحبا وتعطف ولا ننقم لنفسه وانما ننقم لله تعالى وكان الاعراض عن ابن ابي سرح في ذلك الوقت حقا لله تعالى لاحصائه على انفسه الله ورسله بالحق انواع الكفر فان مراتب

شبكة

الألوكة

الكفر ثلاثة أحدها الكفر بالصلوة وصاحبه يتدين به ومنفطور عليه
 وثانيه **الرجوع** اليه بعد الاسلام وهو اجمع ولهذا لم يقبل منه الا الاسلام
 بخلاف الاول حيث كان فيه اجزية والاسترقاق واليمن والفساد
 وثالثه **السب** ومواقف الدلائل فانه لا يتدين به وازرا بانساب الله
 تعالى ورسله والقائل للشبهه في القلوب الضعيف فذلك كانت جرمة
 اجمع الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بخلاف القسم الثاني لان في الثاني
 قد يكون له شبهة فحل عنه والسب لا شبهة فيه واذا لم يكن عرض التوبة
 واجبا ولا مستحبا فلا يمنع الاعراض عنه حتى يقتل تطهير الارض عنه
 فان اسلم عصم نفسه فهذا ما ظهر في سبب الاعراض مع القول بقبول التوبة
 وقرب من هذا الكفار الصليون لا يقتلون في الاول حتى ينذروا
 فاذا بلغتهم الدعوة والنذار جازت الاعان عليهم ويسمهم من غير
 افتقار الى الدعاء الى الاسلام في كل مرة لانه قد بلغهم وزال عذرهم
 فان اسلموا عصموا انفسهم وانما استتبنا المرء بغير السب لان الغالب
 ان الردة انما تحصل لشبهة فتزال بالاستنباه ولهذا ترد العلة في توبة
 الزنديق وتوبة من ولد في الاسلام هل يقبل اولالا لانه لا شبهة لهما
 فان قلت **القاعدة** ان حقوق الادميين لا سقط بالتوبة وانما
 تسقط بعفو صاحبهما قلت **كذلك** هو ولفظ العفو انما اعتبر للدلالة

عليه

على الرضا بالسقوط فاذا علم من كرم النبي صلى الله عليه وسلم انه لا ينسب لنفسه
 وانه ارحم باقرته من انفسهم كان ذلك دليلا على رضاه فسقوط مقام اللفظ
 وبالاسلام تحق رضاه وسقوط الحقين جميعا اعني حق القتل واثاقا عقوبه
 دون القتل فبالتعرض لذكرها ان شاء الله تعالى فان قلت **قد ورد**
 ان عثمان قال للنبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في ابنه اشرح انه يقر منك
 ككالمقيد قال الم ابايعه واومنه قال بلى ولكنه تذكر عظيم جرمة في الاسلام
 فقال الاسلام محب ما قبله فهذا يثبت ان خوف القتل سقط بالبيعة والا فاما
 وان الاثم زال بالاسلام قلت **بل** فيه بيان ان القتل زال بالاسلام ورفع
 لما توهمه ابن ابي سرح من بقاء الاثم فان قلت **ان** صح ان ابن ابي سرح اسلم
 قبل ذلك الوقت بل يكون فيه دليل على عدم قبول التوبة وان القتل
 محتمل قلت **لا امرين احدهما** ما استرنا الله انه يجوز ان يكون
 في ذلك الوقت كان يشترط في الاسلام قبول النبي صلى الله عليه وسلم
 له ومبايعته بخلاف ما بعد النبي صلى الله عليه وسلم والفرق ان في زمن
 النبي صلى الله عليه وسلم الوحي نزل وطلعه الله تعالى على عالم بطلع عليه
 غفر **الثاني** ان فيما قدمناه من حديث انه بكوما يقضي ان للنبي
 صلى الله عليه وسلم ان يقتل من اغضبه فقد يكون هذا الحكم ليس بتم
 مادام الغضب موجودا فاذا رضى زال وان لم يتوقف على لفظ العفو

شبكة

ولا القتل على لفظ الشب بل يدور مع الغضب وجودا وعدا وابن ابي
سرح لما جاء لم ين غضب النبي صلى الله عليه وسلم زال فلما استجيا من
عثمان زال الغضب وكذلك ابن عمه ابوسفيان بن الحارث وان
لم يرق دمه لما حضر اليه مسلما اقام مدة حتى رضى عنه فلا مانع من
ان يرتب الله على غضب رسوله عقوبة قتلا او غير والى الغضب والرضا
امران باطنان لا يطالع عليهما الا ما هو والمعلوم من احوال النبي صلى الله عليه
وسلم واخلاقه انه اذا استرضى رضى فالتسائب بعد موته اذ ارجع الى
الاسلام لا يحقق غضب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يقتل وسنعود الى
الكلام على ابن ابي سرح فان قلت حديث من سب نبيا فقتل
لكفى في ذلك قلت ان صح فهو مثل من بدل دينه فقتل ولم يلزم
من ذلك ان لا يقبل توبة المرتد فذلك هذا وقد ارتد الحارث بن
سويد ثم تاب وقبل النبي صلى الله عليه وسلم توبته ومما الذي نزل في
قوله تعالى كف يدي الله قوما لا اله الا الله فان قلت بدل من شيء زايد
على هذا قلت نعم قال تعالى يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر
وكفروا بعد اسلامهم ومما عالم بين لواء ما نعموا الا ان اغناهم الله ورسوله
من فضله فان يتوبوا ليك خير لعم نزلت هذه الآية في عبد الله بن ابي سرح
المنافق لما قال ما مثلنا ومثل محمد الا كما قال القليل سمر كلبا يا كلك

ليكن رجعا الى المدينة لنخرج الاعتر منها الماذل وكا نول في نيك اذا خلا
بعضهم الى بعض اعني المنافقين سبوا رسول الله صلى الله وسلم واصحابه وطعنوا
في الدين فنقل ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد شهدت الآية
الكريمة ان المنافقين السابين ان يتوبوا ليك خير لعم وان يتولوا يعذبهم الله
عذابا اليما في الدنيا والآخرة وذلك دليل على ان توبتهم مقبولة رافعة
عنهم العذاب في الدنيا والآخرة فان قلت هل الحكم في توبة
السائب كما حكم في توبة الزنديق قلت في كلام القاضي عما مضى ما يقتضيه
التسوية بينهما ولما ظهر ان المأخذ مختلف فان مأخذ القتل في السائب
كونه حق آدمي حتى لو فرض من يعفو عنه سقط ومأخذ القتل في الزنديق
عدم الوثوق باسلامه لكني سائيت بعد ذلك تقارب الحكمين فان
قلت هل لما قاله الامام والغزالي من عفو بعض اقارب النبي
صلى الله عليه وسلم وجهه قلت قال صلى الله عليه وسلم ان الانبياء
لو يورثوا دينارا ولا درهما وانما ورثوا العلم فلا شك ان المال لا يورث
عنهم والعلم موروث عنهم وما سوى ذلك من الخوف فصدر الحديث
سكت عنها وآخر الحديث منع اربها ومما الظاهر عملا بجمع الحقيق فوجه
الذي قاله الامام النظر الى صدر الحديث واذا قلنا به فجب النظر
الى القرب لا الى الجمع وينبغي ايضا ان يتوقف استيفاء على الطلب

وما اظن احدا يقول بهذا والصواب منع الارث وان هذا الحق
 يقوم فيه ساير المسلمين مقامه صلى الله عليه وسلم اعني في المطالبة
 وامتن العفو فقد بتنا ان القتل يسقط بالاسلام وقبلة ليس لاحد
 العفو فان قلنا فاذا كان السب قدفا قلنا المختار
 انه كالسب بعذر القذف وان موجبهما جميعا القتل ولا يجب معه تجلد
 لما ثبت عليه في القاعدتين المتقدمتين والمختار منهما الثاني ومن اندراج
 الصغير في الاكبر فانه قام الدليل عندنا على الاندراج في مثل ذلك لم
 يعم الدليل عندنا على ان ما وجب اعظم الاثر من مخصوصه لا لوجوب
 اهورهما لعمومه فان قلنا ايما اقوى القول يقتل الزنديق او الساب
 اذا تاب قلنا القاتل للزنديق ندم انه كافر وستمه في الاسلام
 فلا يخالف قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث
 وامتن القاتل للسبب التائب مع صحة اسلامه فخالف لهذا الحديث
 والخاص ان هذا قبل السب مجمع على عصمة دمه وبعد السب قبل
 التوبة مجمع على اهدان وبعد التوبة مختلف فيه وليس زانيا ولا قاتلا
 ولا كافرا فلا يقتل للحديث المذكور الا ان ثبت تخصيصه بنقص صح
 فان قلنا اجمعنا على قتله قبل التوبة فمن ادعى سقوط القتل
 بالتوبة فعليه الدليل قلنا قد ائتمناه وهو الحديث المذكور

فانه مسلم غير زان ولا قاتل فان قلنا هذا الحديث يقتضي انه
 لا يقتل الا باحدى ثلاث الزنا او الكفر او القتل فقتل الساب قبل
 التوبة ان كان حدا فقد خالفتم الحديث وان كان كفرا فقد ممت
 خلافه قلنا الساب كافر بعد ايمان ولفظ الحديث لا يحل دم امرئ
 مسلم الا باحدى ثلاث كافر بعد ايمان وزنا بعد احصان وقتل نفس غير
 نفس والمراد بالمسلم من تقدم منه الاسلام حتى يصح ان يستثنى منه من
 كافر بعد ايمان والسبب كافر بعد ايمان فدخل في الحديث معي ان يقال
 فيه جهتان احدهما خصوصه والاخرى عموم كونه كفرا بعد ايمان
 والحديث يقتضي ان هذه اجمعه في العلة فلا يكون خصوص السب علة
 وقد قدمت انه عليه فيقول وبالله التوفيق ان بين السب والكفر
 عمومًا وخصوصًا من وجه لان السب قد يقع من الكافر الاصلي وذلك
 زيارة على الكفر لا انشا كفر وقد يقع ممن كان مسلما وذلك انشا كفر
 وبين السب والكفر بعد الايمان عموم وخصوص مطلق فكل سب بعد
 الايمان كفر وليس كل كفر بعد الايمان سبًا ولما كان مورد الحديث
 النبي الذي اوتي قايله جوامع العلم في المسلم الى بالا لشم السب
 وغيره مما هو كفر بعد ايمان واقتصر في التعليل على المعنى العام
 وفيه لطيفة وفائدة است اللطفه فالادب مع جانب التوبية

والاعراض عن مخصوص حقه وهو كما صح انه لم ينقم لنفسه انما نقم
 لله وامر الفايده فالتسقوط بالاسلام ولا ينافي ذلك ان القتل قبله
 حجة كما يسمى قتل المرتد حذا والنزاع في ذلك لفظي ونحن فيما سبق
 وقولنا ان مخصوص السب علة اردنا به ما شمل السب بعد الايمان
 وقبله حتى ينفع بذلك الاستدلال في سب الزمعي والمعاهد كما سيأتي
 وهذا الحديث الذي فيه حصر اسباب قتل المسلم في ثلاثة لم تعرض
 لغیر المسلم فلا جرم لم يكن ما ذكرناه مخالفا للحديث والله اعلم فان
 قلنا قوله لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا
 رسول الله الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان وزنا بعد احصان وقتل نفس
 بغير نفس لا دلالة فيه على سقوط القتل بالاسلام لا عن الشاب ولا عن
 المرتد بغير السب بل يكون فيه دليل على القتل وان اسلم كما ذهب
 اليه الحسن والنظام رتبة في المرتد وجماعة غيرهم في السب لانه صدق
 حصل منه كفر بعد ايمان سواء ارجع عنه ام لم يرجع وليس في الحديث
 انه كفر بوجود حالة القتل فقد يكون وصف طرمان الكفر على الايمان
 موجبا للقتل حتما لا يسقط بالاسلام بخلاف الكفر الاصلي قلنا
 صدنا عنه امور اقواها توبة الحارث بن سويد من الردة وقبول
 النبي صلى الله عليه وسلم لما ونزل القرآن العظيم فيه وكان بعد

ذلك من خيار المسلمين مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقتله فعلنا
 ان المراد كفر موجود حالة القتل ولا التفات الى الخلاف في ذلك
 مع القرآن والسنة الصحيحة ومع ما رسد اليه المعنى ونفهمه كل عز
 صحيح الطبع من ان المراد ذلك ونقصه القواعد الأصولية من ترتيب
 الحكم على العلة وانه يوجد وجودها ويعدم بعدمها والمعنى المناسب في
 ذلك وهو يلبس بالكفر والمخالفة لامر الله تعالى هذا في المرتد والكلام
 في الشاب مثله فان قلنا هذا الحديث عام فنحن نحديث ابن ابي
 سرح فانه انما يكون اسلم قبل مجيئه او لم يسلم ولكن جاء قاصدا للاسلام
 وعلى كلا التقديرين من نقول بسقوط القتل بالاسلام لا يرى قتل مثله
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما كان فيكم رجل رشيد يقوم اليه
 فيقتله فدل على ان قتله جائز لا يسقط الا بعفو النبي صلى الله عليه وسلم
 اسلم او لم يسلم قلنا هذا الآن محل بحسب النظر فيه وقد تمهلت
 ونظرت وتبعته روايات هذا الحديث فوجدتها متفقة في انه
 ارتد وقال ما قال وجاء يوم الفتح مع عثمان الى النبي صلى الله عليه وسلم
 هذا الشك فيه وكذلك تضافرت الروايات على ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ما كان فيكم من يقوم اليه فيقتله واما كونه اسلم قبل مجيئه
 او في ذلك الوقت عند النبي صلى الله عليه وسلم او بعد فهذا محل النظر

روى عن عكرمة انه اسلم قبل ذلك وهذا لم يثبت كما ثبتنا عليه من قبل
وقول الواقدي انه جاء تابيا ليس بصانع الاسلام ولا الواقدي ممن
حجج بحديثه وان كان اما ما في السير والحدث الذي في سنن
ابن داود يقتضي ان قول النبي صلى الله عليه وسلم تلك المقالة
بعد مبايعته وقد منا ان في سنن اسباط ابن نصر واسماعيل
السدي والسدي فيه كلام كثير وان كان مسلم روى له وكذلك
اسباط فهذا السبب ليس بالحدث على شرط الصحيح فحتمل ان يكون
عثمان لما اتى به قصد الامان له فامنه النبي صلى الله عليه وسلم
وانطلق كافرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك المقالة ثم اسلم
بعد ذلك ولفظ ابن عمر بن عبد البر في حكاية قصه في الاستعاب
لنفي ذلك او حتمله فانه قال فعنه عثمان حتى اتى به رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعدما اطمان اهل مكة فاستأمنه له فصمت رسول
الله صلى الله عليه وسلم طويلا ثم قال نعم فلما انصرف عثمان قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن حوله ما صمت انا لتقوم اليه
بعضكم فيضرب عنقه فقال رجل من الانصار مهلا او مات الى
يا رسول الله فقال ان النبي لا ينبغي ان يكون له خاين عير
واسلم عبد الله بن سعد بن ابنه سرح ايام الفتح فحسن اسلامه

هذا لفظ ابن عبد البر وهو محتمل لما قلناه ولفظ الواقدي في مغايه
جاء ابن اسحق سرح الى عثمان وكان اخاه من الرضاة فقال يا اخي
لن والله احمر لك فاحبسني ههنا واذهب الى محمد فكله في
فان محمد ان رلن صرب الذي فيه عساي وان جرمي اعظم الجرم
وقد جئت تابيا فقال عثمان بل اذهب معي قال عبد الله والله ان
راي ليضرب عنقي ولا ينظرني قد اهدر دمي واصحابه يطلبوني
في كل موضع فقال عثمان انطلق معي فلا تفكك ان شاء الله فلم يرجع رسول
الله صلى الله عليه وسلم الا بعثمان آخذا بيد ابن اسحق سرح واقفين
بين يديه فاقبل عثمان على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
ان امه كانت تحلني وممشه وترضعني وتقطه وكانت تطلقني
وتسرك فمسه فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل
عثمان كلما اعرض النبي صلى الله عليه وسلم بوجهه استقبله فبعد
عليه هذا الكلام وانما اعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم ارادة ان
يقوم رجل فيضرب عنقه لانه لم يؤمنه فلما راي ان لا يقوم احد وعثمان
قد اكبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم لقبيل راسه وهو يقول يا رسول
الله بآله فداك الله وامني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم
ثم التفت الى اصحابه فقال ما منعكم ان تقوم رجل منكم الى هذا الكلب

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

فيقتله او قال الفاسق فقال عباد بن بشر لما اوّثأت الى يا رسول
الله فوالذي بعثك بالحق ان لا تتبع طرفك من كل ناحية رجاء ان
يسير الى فاضرب عنقه ويقال قال هذا ابو البشر ويقال عمر بن
الخطاب فقال ان لا اقبل بالاشارة وقائل يقول ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال يومئذ ان النبي لا يكون له خائنة الماعين فبايعه
رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الفظ مغاري الواقدي وظاهره
لقضي ان المبايعه بعد تلك المقالة وان عثمان انما قال او لا مبايعه
ولم يطلب المبايعه فاعرض عنه فلما قال عثمان في المرة الاخيره بايعه
قال نعم لانه طلب الاسلام ويشهد لهذا قوله ما منعكم ان تقوم رجل
منكم الى هذا الكلب او الفاسق ولو كان قد اسلم لم يطلق هذه
العبارة عليه لان المسلم الذي كما اسلم ولم يتدنس بمعيصه ليس
بفاسق باجماع المسلمين فالظاهر ان هذه المقالة وقعت قبل اسلامه
وبعد تأييده ولو ثبت انه اسلم قبل هذه المقالة وبالعكس نقول
ان الله تعالى اطلع نبيه صلى الله عليه وسلم على ان باطنه خلاف
ظاهره وانه اسلم تقا فام حسن اسلامه بعد ذلك حتى يجمع اطلاق الكلب
عليه ومعنى النبي صلى الله عليه وسلم قتله والمسلم الصحيح الايمان لا يحصل
فيه ذلك وقد روى ابو داود في سننه ايضا عن ابن عباس قال

عبد الله بن سعد ابن انه سرح يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فازله الشيطان فليحى بالكفر فامر به رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان يقتل يوم الفتح فاستحار له عيمان بن عفان فاحان رسول
الله صلى الله عليه وسلم فالطر هذا الحديث ليس فيه انه اسلم وانما فيه
انه استحار له فاحان وهو يؤيد ما قلناه وعلى الجملة فعنا حديث
جمع على صحته لقضي ان لا يحل دم مسلم الا بربنا بعد احصان او قتل نفس
بغير نفس او كفر بعد ايمان فلا يخرج عنه ولا تخصصه بحديث رواه السدي
مع ما قلناه من الضعف فان قلت فان لا يحتج به في قتله
قبل التوبه قلت ذلك مما لا خلاف فيه ومما اتفقت طرق
الحديث والفاظ حديث ابن انه سرح انه ارتد وتكلم فلذلك
احتج به متمسكا بما اتفقت عليه تلك الطرق لا بتلك الطرق
وحدها ونحن هنا في جواز قتله بعد التوبه ولم يفتن الطرق
عليه ولا صح صحته تقا وم صحته حديث التحريم فان قلت يخص
النبي آخر وهو قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
وليسعون في الارض فسادا الاية والسابت محارب مساق
محاو عدو لله ولرسوله ساع في الارض بالفساد قال تعالى
في المنافقين الا انهم هم المفسدون بل السب اصل قتل فساد

لانه فساد النبوة التي هي صلاح الدين والدنيا واذا كان السبب
محاربا باساعيم بالفساد وجب ان لعاقب باحدى العقوبات المكون
في الآية ان يتوب قبل القتل عليه وقد قامت الأدلة على ان
عقوبته متعينة بالقتل وان السبب ذنب مقطع عن الكفر
ومؤمن جنس المحاربة والتوبة التي تحقن دم المرتد من التوبة عن الكفر
فاما ان ارتد محاربة كما فعل مقيس بن صباه والعريون فلا وما عتق
ان السبب كالمحاربة ان مفسدته حمالة وقعت في الوجود ولا يرتفع
اثرها فني كالمحاربة والزنا والقتل ذنوب ماضية ليست كالكفر الذي
هو عليه الآن حتى يصح التوبة عنها وسقط اثرها قلنا الآية الكريمة
عند اكثر العلماء واردة في قطاع الطريق مسلمين كانوا او كافرين
واحتجوا على ثبوت معنى الحرمان في المسلم بقوله تعالى فان لم تفعلوا
فاذنوا بحرب من الله ورسوله ومن يقول بآيتها واردة في الكفار يرد
الذين ضموا الى كفرهم قطع الطريق مثل العرسين الذين نزلت فيهم
الآية فانهم ارتدوا وقطعوا الطريق اما الكافر الذي لم يحصل منه قطع
طريق فليس مراد من الآية وان كان حربيا فان المحارب صار له
معنى خاص غير المحرمة قال ابن قتيبة المحاربون لله ورسوله
هم الخارجون على الامام وعلى جماعة المسلمين يخفون السبيل وسعون

في الارض بالفساد وقال الشيخ ابو حامد السفرائني ذنب بعض
السلف انهم نزلت في اهل الذمة اذ انقضوا العهد ولحقوا بدار الحرب فللامام
والمسلمين ان يفعلوا كل ذلك بهم وعن ابن عمر انهم نزلت في المرتدين
وذكر قصة العديين وذهب الفقهاء كلهم الى ان المراد بالآية قطاع
الطريق الذين يخفون السبيل ويشتهرون السلاح ويقابلون القوافل
والي هذا ذنب ابن عباس والدليل عليه قوله تعالى اهل الذين تابوا
من قبل ان يقدروا عليهم والذي خلف حكمه اذا تاب قبل القتل
وبعد هاهنا قطاع الطريق اما المحرمة فسواء تاب قبل ان يقدروا عليه
ام بعد حكمه واحد وكذا المرتد انتهى وقال غفر بحاربون الله ورسوله
اي حزب الله ورسوله وهم المؤمنون وقال البخاري المحاربة لله
والكفر به وقال الواحدي كل من اخذ السلاح على المسلمين فهو
محارب لله ورسوله هذه اقوال العلماء في الآية ولو سلم ان المحارب
لصدق على الكافر فالآية شطط معه ان يسعى في الارض فسادا ولا شك
ان كل عاص مفسد وليس بمراد بل المراد فساد خاص ومقطع الطريق
يرشد الله سبب الآية وتفسير العلماء لها وكل مرتد فهو ساع في الارض
بالفساد اذا اخذ بعوم اللفظ ولم ينظر الى سببه وتفسيره وما يرشد
السفاه اليه وكل منافق مفسد لما ذكر في السؤال وحكم الآية لا يثبت

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

في المرتد والمنفق بالاجماع وكذلك لا يثبت في الثابت سواء جعلناه
 داخل تحت اسم المحارب ام لم نجعله داخل في الاسم ولكن قسنا ه
 عليه لانه على كلا التقديرين يلزم ان يثبت له حكم الآية وهو التحجير
 عند قوم والمبوع عند آخرين فعلى قول التحجير يجوز ان يعدل عن القتل الى
 قطع اليد والرجل من خلاف او النفي من الارض وعلى قول التوبيع
 لا يفتل من لم يفتل وكلا الحكمين لم يقل به احد في الثابت وقول
 السائل ان الآية دالة قامت على ان عقوبة الساب القتل لا يفتل
 هن لا تا اذ اردنا ادراجها في الآية نصا او حكما لا بد ان يثبت
 له حكمها المنصوص ولا يجوز ان يدرج في الآية او في حكمها شيئا ويثبت
 له حكما آخر مغايرا لحكمها من حيث لا يجوز ان احد من النظر ولا يقتضيه
 علم ولا عاقل النبي صلى الله عليه وسلم احدا من الكفار ولا من المرتد
 السابين ولا الكفار والمتردين غير السابين بنية من العقوبات المذكورة
 في الآية غير القتل ثم ان هذا لو كان كحد الحراة لم يجز العفو عنه بعد
 القتل عليه وقد عفا النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن ابي سرح
 وغنم وقد تقرر في حد الحراة انه لا يسقط بعفو صاحب الدم
 لما فيه من حق الله تعالى فمهما اولى لما قدمناه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لا ينقم لنفسه وانما ينقم لله فلو كان السب

كاحراة لوجب الانتقام منه قبل التوجه الى الاسلام وبعد ولم
 يجز العفو عنه ولما عفا النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن ابي سرح
 وقد صار في قبضته واسلم وقبل اسلامه وحسنت صحبته واستمر
 معه الى آخر حياته بل اعرض عن في الحولص وقد قال ان
 هذه لقسمه ما ارد بها وجه الله وكان قادرا على الانتقام منه
 ومنه القضية كانت في غزوة حنين بعد فتح مكة وقد اعذر الله
 وقواه ولو قتله لم يحصل بسببه فتنة ولكنه تركه للصحة ولا نقول
 ان انتقامه وتركه في الحالين لان الحق له فله ان يعفو وله ان يترك صحيح ان ذلك وكما علمنا
 وانه حيث انقم انتقم الله وقتل ابن خطل والفتنين ومقتبس بن صبايه انه لم ينقم لنفسه قط فعلمنا
 وحيث ترك ترك الله في ابن ابي سرح وفي الحولص وجماعه كمن وحال انه انما راعى حق الله
 الامعة بعد كماله في انهم يجب عليهم الانتقام لله فمن لم يستقم وليس لهم في الكالين ص
 الترك لانهم لا يطلعون على المصالح والنبي صلى الله عليه وسلم كان
 مطلع عليها ونحته الله بما شاء من علمه وحكمه فيها ولهذا لم السلب
 ذاك الحولص وبشبهه ولو صدر من احد اليوم ما صدر من في الحولص
 لا وجبنا استتابته ولعل ترك الاستتابه في ذلك الوقت لا جد
 الامر ان النبي صلى الله عليه وسلم اطاع على بواطن اولئك
 اولئك القوم وانهم لا يتولون كاملنا فقامن الذين علم نفائهم فلم يكن

صحيح ان ذلك وكما علمنا
 انه انما راعى حق الله
 في الكالين ص

للاستدانة فايده واما ان اولئك القوم كانوا جميعا لاحد من باسلام لم يتقرر
عندهم احكام الشريعة ولا عرفوا دلائل العصمة ووجوب تعظيم
الانبياء وصيائمه منصبهم العلي عن ذلك فلم يواخذهم بذلك كما
قال تعالى واعرض عن الجاهلين فلا يكون ذلك ردة في حقهم الله
اعلم بمراد رسوله فان قلت لا شك ان النبي صلى الله عليه
وسلم لم يكن ينتم لنفسه لكن له وان ينتم وان تركه تركا فبعد موته
صلى الله عليه وسلم ائمتنا ثابت له وليس لغيره ان ترك فيما اذا سقط
الائمتنا فما قبل العود الى الاسلام والتوبة فلا يسقط ويجب
القتل واما بعد فمضى حق الاسلام فلا عدم ادلة على ذلك
منها قوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب ما قبله وكما ان هذا
خبر عن حكم شرعي فانه يصلح ان تمتك بجمومه فيما كان من حقه
صلى الله عليه وسلم لانه هو الممتك بذلك فكان في ذلك عفو عن حقه
بالاسلام ولو قال من اسلم فقد عفوت عنه صح فذلك هذا ولا يقال
ان هذا ابرأ قبل ثبوت ائمتنا نقول بل هو حكم شرعي واجمكم
الشرعي ليح تعليقه وتمامه نقوى التمسك بقوله الاسلام يجب ما قبله
انه ورد في قضية هيار بن الاسود بن عبد المطلب وكان النبي
صلى الله عليه وسلم امر بقتله ثم جاء فوقه عليه وتلفظ بالشهادتين

وقال قد كنت موضعاً في سلك واداك وكنت محذوفاً فاصفح عني
قال فجلت انظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه لمطاطي
راسه مما يعتز هيار وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
قد عفوت عنك والاسلام يجب ما كان قبله فقوله صلى الله عليه وسلم
ذلك من ذنوبه الواقعة يقضي انه يجب ما كان قبله فقوله صلى الله عليه وسلم
من السب وغيره لان خصوص السب لا يجوز اخراجه من العموم وهذا
وان لم يكن حين السب مسلماً ولكن ذكرنا قصته هنا لاجل ورود
لفظ الحديث فيها على هذا السب لنعلم دخوله في العموم ومنها ان
النبي صلى الله عليه وسلم استغفر لكل المؤمنين والمؤمنات قال رسول
لعبد الله بن هريرة الصحابي استغفر لك رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال نعم ولكن ثم تلا قوله تعالى استغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات
فهذا الشخص الذي رجع وحسنت سريرته وفتح اسلامه قد استغفر
النبي صلى الله عليه وسلم له ومن استغفر له رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم غفرت ذنوبه التي بينه وبين الله تعالى لاخص النبي
صلى الله عليه وسلم فالتى تخص به اولى لان الذي شفع للشخص اول
راض عنه ومنها حق ان من امته النبي صلى الله عليه وسلم
والنبي صلى الله عليه وسلم احبني ودعوتني شفاعته لامته وليس له

مئة يوم القيامة إلا الشفاعة لم فلو كان حقاً باقياً على من مات
 مسلماً بحث أنه يطالب به في عرصات القيامة لعرف بسببه عن
 الجنة إذا لم يكن قد أخذ به في الدنيا حتى يعفو عنه في القيامة ولا شك
 أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرضى أن تخرج أحد من أمته
 عن الجنة لحق غير فضل عن أن يكون لحقه ولا يطالب به وهو
 بجهنم في خلاص أمته، ومنها قولك عليكم بسنتي ومن سننته
 أنه لم يقتل مسلماً قط هذا لا شك فيه ولو كان ذلك جازياً
 لسهو ومنها علمنا برضاء عن كل من حسن إسلامه وأمنه
 لا يقصد من أمته غير ذلك، ومنها كمال شفقتهم عليهم
 ومنها أن الأئمة بعدوا إنما يقومون مقامه في الأمور العامة
 المتعلقة بمصلحة الخلق فاستبقوا هذا الحق أما أن يكون لخصوص
 النبي صلى الله عليه وسلم فتحاج قيام الإمام بعده فيه مقامه إلى
 دليل ولم يوجد، وأما أن يكون لمصلحة الخلق فيلزم أن لا يكون
 له إسقاطه في حياته وقد عفا عن ابن أبي سرح وأما أن يكون
 لحق الله تعالى لأحراره على ابنائهم ورسله وأمناء ووجيهه
 وما نحو ذلك من الطعن في دينه وكل ذلك حق لله تعالى
 فنسقط بالاسلام عملاً بقول نبينا المبلغ عنه الاسلام بحجب ما قبله

وقوله تعالى قل للذين كفروا ان منتهموا الغفر لهم ما قد سلف فان
 قلت السبب جرمه كالزنا والقتل لا يذهب أثم بالاسلام
 بخلاف الردة المجردة فانها اعتقاد يزول بالاسلام قلت السبب
 الضمانا مل به لأنه يدل على جهنم باطن وسوء عقيدة فاذا اسلم زال
 ذلك فان قلت اما قلت في المسئلة الثانية من الفصل الاول
 ان خصوص السبب وحده موجب للقتل لا لعموم الكفر قلت بل
 ولكن فيه مزيد بحيث وهو ان خصوص كفر خاض وفيه اعتبار ان
 احد ما من حيث كونه كفراً او هذا يزول اثن بالاسلام كمال ان
 الردة قطع الاسلام وهو شيء وقع في الوجود لا يمكن زواله ومع ذلك
 يذهب اثن بالاسلام نظراً إلى ما قطعته وهو الكفر المستمر والثاني
 من حيث كونه سبباً فقط مع قطع النظر عن كونه كفراً وهذا
 المعنى لا شك انه لا يذهب بالاسلام ولكن يردب القتل عليه
 من جهة هذا المعنى يحتاج الى دليل والا أدلة التي قدمناها كقوله
 من سب نبياً فاقتلوه وغرها صحيح انها تقضي بربوب الحكم على
 خصوص السبب الخاص ولكن في السبب الخاص معنيان احدهما كونه
 سبباً ما كفراً يزول بالاسلام والاخر مطلق السبب واذا كان في محل
 النص معنى معتبر لا يجوز العفا ولا شك ان جهة كونه كفراً معنى معتبر

صالح لان يكون علة او حجة فالاغراض عنه بالكلمة وجعله لمطلق
 السبب يتوقف على دليل وهذا لا ينفي قولنا فيما تقدم ان القتل
 لعائنين احدهما عموم القوة والثانيه خصوص السبب لانا اردنا
 به السبب الخاص الذي هو كسر وهو مشتمل على المعنيين اللذين ذكرناهما
 من جهة الكفر من حيث هو وجهه السبب من حيث هو بحث لو فرض عدم التكفير
 به اقتضى القتل وهذا المعنى هو الذي ينبغي ان يكون بعد الاسلام ولا يتم البحث
 المدعى القتل بعد الاسلام الا بقدره وتقديره لسك العبادات او بحادث
 الاحتمالات فالاولى الكفر عن الدين بعد الاسلام وامطاحل العصمة
 وحسابه على الله وقولنا لو فرض عدم التكفير به نعني على سبيل
 الفرض والمقدر للامور التي يحمله فان الكفر بكل سبب الاشكاف
 ولكن فيه جهتان مميزات العقل احدهما عن الاخرى فارادنا بالفرض مجرد
 احدي الجهتين فان قلنا هل ثبوت القتل لمجرد السبب من حيث
 كونه سببا مع قطع النظر عن كونه سببا ككفر او لا قلنا نعم هو محتمل
 ولكن محتاج في اثباته الى دليل يتبين من الشرع فاذا لم يجد وجدنا
 اولى قوتية عاصمه لكل مسلم فالاولى التمسك بها والواجب الوقوف
 عندها فان قلنا هل نقول هذا في كل من يلقط بكلمتي الشهادة
 او فيمن انضم الى ذلك قرائن تدل على صدقه وحسن سيرته وصحة

اسلامه قلنا هذا هو الذي كننا وعدت باننا انكلم عليه
 وابتين بقارب حكم السبب والزندقة فان في السبب ماخذ من
 احدهما حق الا وحي والتماني الزندقة والذي اقوله بعون الله تعالى
 بعد ان قدمت قولي اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة
 انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من
 الحق يا ذاك انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم وسألت الله
 ان يسدوني ويعصمني من الزنح والهو ويحفظ قلبي ولساني وقلمي في هذا
 المقام العظيم عن الخطأ في حكمه انه على كل شيء قدير لا عاصم الا هو
 فاقول وبالله التوفيق ان من ظهرت قرائن تدل على حسن سيرته
 وصفاء باطنه ومعايشته مع الله تعالى واخلاصه وندمه واقلاعه على ما
 فرط منه فلا شك عندي في سقوط القتل عنه لادلة التي قدمتها
 وحق الا وحي في هذا المقام لما كان لا شرف الا وحيان بل لا شرف
 الخلق واكرمهم على الله واحسانه عليه حسابه على الله باعتبار
 صفة النبوة والرسالة التي هي اخص من البشرية ولذلك
 كانت عقوبتها القتل بخلاف غيره من البشر وكان هذا البشر
 الذي هو سيد ولد آدم لم ينقم لنفسه قط ولا لاحظ بهتمته
 العلية الا حق الله تعالى كان حقه في القتل تابع لحق الله تعالى

في الثبوت والسقوط فاذا سقط حق الله بالا سلام سقط الآخر تبعاً
كما ثبت تبعاً وهكذا اذا لم تقم قرابين بدل القاضى على ذلك
ولكن علم الله من حال هذا الشخص ذلك في حكمه عند الله من اذا لم يطلع
نحن عليه بل هو يعرف من نفسه ذلك ولعلم انه ليس كمن علم من
نفسه انه زنا وهو محصن او قتل ولم يطلع القاضى ولا اولياء
المقتول عليه فان دمه مستحق مع اسلامه اقامه مسئلتنا فالقتل
ساقط عنه فيما بينه وبين الله بخلاف الزانية والقاتل وكذلك عند
القاضى اذا دلت قرابين على صدقة اما من لم تقم قرابين على صدقة
وقد ادعى به الى القاضى الذي لا يعلم باطن حاله ولا ما في قلبه
فمنه فيها شبهة من مسئلة الزنديق من جهة ان سببه دل على خبث
باطنه فهو كمن علم منه انه يخفي الكفر ويظهر الايمان وهو الزنديق
وبهذا الشبهة اخذ المالكية والحنابلة فالحقوق بالزندق
وحكموا بقتله ونقضى كلام آتينا فغته والحنفية انهم لا يراعون
هذا الشبهة من جهة ان السبب جاهر بسببه واظهر ما في نفسه
فهو كالمسرتد وليس كمن قامت البينة عليه بانه يخفي خلاف
ما يظهر فان صح هذا الفرق وهو ان الظاهر قطع بقبول توبته
وان روعي الشبهة فمنه في مسئلة الزنديق واخلاف في قبول

توبته مشهور والصحيح قبولها لقوله صلى الله عليه وسلم هذا
شفقت عن قلبه ولقوله امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
والله واما ان الزنديق ممكن فاذا ادعاه ولا يعلم الا من جهته
لقبل قوله فيه وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي المنصوص
في المختصر الذي قطع به العراقيون وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة
ولنا وجه آخر انه لا يقبل توبته وبه قال مالك واحمد وريثا
لستدلون بقول عمر في كسر من المنافقين دعني اضرب عنقه ولم يرد
النبي صلى الله عليه وسلم عليه بل علل ترك قتله بجهته اخرى وجواب هذا
الاستدلال ان عمر قال ذلك الا فيمن ظهر منه قول او فعل يدل على
نفاقه وكلامنا فيمن ادعاه رجع عن ذلك واحتمل صدقة فكفر
بقوله مع احتمال اسلامه واذا دار الامر بين تركه مع احتمال كفره
وقوله مع احتمال اسلامه لعين تركه لخطر الدماء ولا نارا بيننا آتينا مع
ترك كثير من الكفار فلم يقتلهم ولم يرد وطقت مسلماً وهذا المعنى
وحد كاف في عدم قتل الزنديق اذا لفظ بالا سلام وقولهم انه
يحد ذلك في ربيعة كلام حشيش القتل بلفظ بالا سلام واذا رفع قتله
عاد جوابه باننا نوق به التاويل بالبلغ وخوفه من ذلك ومن قدام
السيوف كل وقت يمنع من ذلك والصانع لنا ان نصبر زواجراً

عنه القتل

لم يأذن بها الشرع ونحن تبع للشرع حيث قال اقتلوا متلنا وحيث
لم نجد نصاً توفقنا ولا نصب سياسات واستصلاحيات من أنفسنا ولنا
وجه ثالث قال الأستاذ أبو إسحق الأسفرايني أنه إن أخذ القتل
فأب لم يقبل توبته وإن جاء تائباً وظهرت مخايل الصدق قبلت
وماخذنا ما تقدم في الحرمان والغفوت بن أن يتوب قبل القدر عليه
أولاً ولكنه لم يسلك به مسلك الحرمان من كل وجه وإضا فحرمانه
جرمه كالزنا لقتل علمها مع السلام وهنا أنا نقول على الكفر فلا
وجه لا لحاق هذا بالحرمان ولا سيما خطراً لدمافا لوجه الكف عنها
وإن لا يراق بمثل هذه الأقيسة الضعيفة حتى يأت نص أو دليل
قوي إذا عرف ماذا فاتحجج من المأخذ عند القائلين بقتله
في مسئلة الساب أنه ملحق بالزنديق فإن التبت ول على خبث
باطنه كما لو شهدت البينة على أنه تلفظ بالكفر في الخفية فإنه
ثبت به الزندقة فقد بان بهذا أن ماخذ القتل في الساب والزنديق
سواء وأنا قد ذكرنا تفصيلاً في الساب أنه إن دلت القران على
صدقه قبلت توبته وإلا فيه تردد العلماء الأصح القول ولذلك أقول
في الزنديق أنه يجب أن يكون محل الخلاف ما دمننا نهمه وإن كان الأصح
قبول توبته وإنما إذا احتبر مدح طوبله وظهرت قران على حسن

اسلامه فنبغي القطع بالرفاع القتل عنه وقد كان جماعه من أمولفه
قلوبهم حسن اسلامهم بعد ذلك وصاروا من خيار المسلمين فأما حصل
أن الساب والزنديق كلامهما معاً ظهرت قران الرسة أو أنهم بسوا الباطن
اتجه الخلاف فيه والأقوى قبول اسلامه وورا القتل عنه ومحق
ظهرت قران حسن سريرته فعند القطع بقبول اسلامه وورا
القتل عنه والأقدام على قتل مثل هذا محمود على غير نصر ولا طاهر
ولا دليل قوي أخشى أن النبي صلى الله عليه وسلم يكون أول سائل
عن ربه يوم القامة وأرى أن مالكاً وغنم من أئمة المسلمين لم يقولوا
بدلك إلا في محل التهمة فهو محل قول مالك ومن وافقه ولقد اقرت
برهنة من الدبر متوقفاً في قبول توبته ما يلا إلى عدم قبولها لما
قدمته من حكاية الفارسي الإجماع ولما نقال من التعليل بحجج
الأدوية حتى كان الآن نظرت في المسئلة حتى انظر واستوفيت الفكر
فكان مدامنتي نظري فإن كان صواباً فمن الله وإن كان خطأ فمني
والله ورسوله بري منه وكلت متعبون بما وصل اليه علمنا وفهمنا
اللهم أنك تعلم أن هذا الذي وصل اليه علمي وفهمي لم احاف فيه أحداً
ولا قلدت فيه أما غير ما فهمت من نفس شر لعتك وسنة نبيك
صلى الله عليه وسلم وأخلاقه ومكارمه ورحمته وشفقته ورافته

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

فلم يحصل لنا خير في الدنيا والآخرة الآمنه والله مخم لنا بخير في عافيه
بلا محنة وكذلك أبائنا وأمهاتنا وأولادنا وأهلنا بمنته وكرمه
أنه قريب مجيب قَالَ قُلْتُ قد قدمت في حديث ابنه ثابت على
أنه يجوز للنبي صلى الله عليه وسلم أن يقتل من اغضبته بل سئل أبو
داود أحمد بن حنبل عن حديث أبي بكر فقال أحمد لم يكن لانه بكر
أن يقتل رجلاً ثم باحدى الثلاث التي قالها رسول الله صلى الله عليه
وسلم كفر بعد إيمان وزنا بعد إحصان وقتل نفس بغير نفس والنبي
صلى الله عليه وسلم كان له أن يقتل فإن كان مراد أحمد كان له أن
يقتل من اغضبه فهو الذي قتله وإن كان مراده كان له أن يقتل بغير
الثلاثة وذلك من خصايصه بمعنى أن له أن يأمر بقتل من لا يعلم
الناس له سبباً يبلغ دمه وعلى الناس أن يطيعوه في ذلك لأنه لم يأمر
إلا بما أمر الله به وهاتان التخصيصان ليستا لغير صلى الله عليه
وسلم وبعد موته استدباب التخصيص الثانية وأما التخصيص
الأولى وهي قتل من اغضبه فلم ينسب فتقوم الأمة بعد مقامه
في استنفائه قلنا من اغضبه بسبب أو نحو مما حكمنا بأنه كفر
فلا شك أنه يقتل عالم ليسلم وأما من اغضبه من الجهال وجفاه
الأعراب بسبب لم تصدق الله التخصيص ولا حكم بكفره فهذا ان ثبت

ان
جواز قتله وذلك من خصايصه مع الحكم بإسلامه قابله فأتنا فعلم ونحقق
أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك ولم يقتل مسلماً قط فأتنا
أن يحمل خبره بكر على من اغضبه بما كفر به وغالب من اغضبه لذلك
وأما أن يحمل على أن ذلك كان له ولم يفعله تكريماً واغترافاً وبعد
الافعل لأميرين أحدهما الأقدار بسنته والثاني أن ذلك كان
له على جهة الجواز لا على جهة الوجوب والأمة لا ينوبون عنه فيما اختص
به من انجازات التي جعلها الله تعظيماً لقدره العلي **خاتمة** لهذه المسئلة
اعلم أنا وإن اخترنا أن من أسلم وحسن إسلامه قبل توبته وسقط
قتله فذلك على سبيل الفرض أن وجد وهو أمر ممكن فيما نظره فمن وجد
ذلك وعلم الله منه ماذا فمننا حكمه وهو ناج في الآخرة ولكننا نخاف
على من صدر ذلك منه خاتمة السؤل نسأل الله العافيه فإن التعرض
لجناب النبي صلى الله عليه وسلم عظيم وغيره الله له شديد وعلمه
بالغية فخاف على من وقع فيه بسبب أو عيب أو تقصير أو امر مما ان يخذله
الله تعالى فلا يرجع له إيمان ولا يوفقه لمدايه ولهذا جرت العادة
في الحصون والقلاع أنهم متى تعرضوا لذلك هلكوا وكثير من رايانه
وسمعت به تعرض لشيء من ذلك وإن نجح من القتل في الدنيا بلغنا
عنهم خاتمة رويته نسأل الله السلامة وليس ذلك مدح من غير الله تعالى

لبنية وما من احد وقع في شيء من ذلك في هذه الزمنة مما شاهدناه
او سمعناه الا لم يزل منكوسا في امون كلما في حياته وجماعة فاحذر كل
أحذر والحفظ كل الحفظ وجمع اللسان والقلب عن الكلام في الانبياء
الما بالتعظيم والجلال والتوقير والصلوة والتسليم وذلك بعض ما اوجب
الله تعالى لم من التعظيم وحكمنا بعصمه دم من علم اسلامه ابنا عالم
امرونا به من التحليل والتحريم فلا تنافي احدهما الاخر والله اعلم
المسئلة الثانية في استنباط الساب لا شك ان من قال لا يقبل توبته
يقول انه لا يستتاب واقام من قال يقبل توبته وظاهر كلامهم انهم
يقولون باستنباطه كما يستتاب المرتد بل هو فرد من افراد المرتدين
قال القاضي عياض اذا قلنا بالاستنباط حث الصحاح فالخلاف فيها
على الخلاف في توبة المرتد اذ لا فرق وقد اختلف السلف في
وجوبها وصورتها ومدتها فذهب الجمهور من اهل العلم الى ان المرتد
يستتاب وحكي ابن القصار انه اجماع من الصحابة على تصويب قول عمر
في الاستنباط ولم ينكر منهم احد وهو قول عثمان وعلي وابن مسعود
وبه قال عطاء بن ابي رباح والصحفي والثوري ومالك واصحابه والاوزاعي
والشافعي واحمد واسحق واصحاب الرأي وذهب طاوس وعبد بن
عمير والحسن في احدى الروايتين عنه انه لا يستتاب وقال عبد العزيز

بلغ

بن ابي سلمة وذكر عن معاذ وانك سحنون عن معاذ وحكا الطحاوي
عن ابي يوسف وهو قول اهل النظام قالوا انفعه توبته عند الله ولكن
لا يدرا القتل عنه لقوله صلى الله عليه وسلم فاقبلوا وحكي ايضا
عن عطاء ان من ولد في الاسلام لم يستتاب وامر اعدتها فذهب
الجمهور وروى عن عمر انه استتاب ثلاثه ايام واحد قول الشافعي
واستحسنه مالك وقال لا يملك الاستنباط الا ما احمر وهو قول احمد
واسحق وقال مالك الضال الذي احده في المرتد قول عمر بحسب ثلاث
ايام ويعرض عليه كل يوم فان تاب وآل القتل وقال ابن القصار
في تأخير ثلاث روي ان عن مالك هل ذلك واجب او مستحب
واستحسن الاستنباط ثلاث اصحاب الرأي وروى عن ابي بكر الصديق
انه استتاب امرأة فلم تدب فقتلها وقاله الشافعي مرق فقال ان
لم تدب قتل مكانه واستحسنه المنزعي وقال الزهري يدعى
الى الاسلام ثلاث مرات فان لم يزل قتل وروى عن علي بن ابي طالب
انه يستتاب شهرين وقال الشعبي يستتاب ابدا وبه احد الثوري
مارجيت توبته وحكي ابن القصار عن ابي حنيفة انه يستتاب
ثلاث مرات في ثلاثه ايام وثلاث جمع كل يوم او جمعة مرق وفي كتاب محمد
عن ابي القاسم يدعى المرتد الى الاسلام ثلاث مرات فان ابى ضرب عنقه

واختلف على هذا هل يُستدّ أول شتدّ عليه أيام الاستتابة
ليُتوب أم لا فقال مالك ما علمت في الاستتابة تخويفا ولا تعطيفا
وتوب من الطعام بالاضن. وقال اصبع نخوف أيام الاستتابة
بالقتل وعرض عليه الاسلام. وفي كتاب ابن الحسن الطائي يوعظه
لكل الامم ويذكر ما يجنبه ويخوف النار وكذلك يستتاب ابدًا كلما رجع
وارتد وقد استتاب النبي صلى الله عليه وسلم بهمان الذي ارتد اربع
مرات او خمسًا قال ابن وهب عن مالك يستتاب ابدًا كلما رجع وتوب
قول الشافعي واحمد وقاله ابن القسّم وقال اسحق بن عيسى في الرابعة
وقال اصحاب الراي ان لم تدب في الرابعة قتل ورون استتابة وان
تاب ضرب ضربًا وجيعًا ولم يخرج من التبتج حتى يظهر عليه خشوع
النور. وقال ابن المنذر لا نعلم احداً اوجب على المرتد في المرة
الأولى ادبًا اذ ارجع وموع على فذهب مالك والشافعي والكوافي
انتهى ما يحكه القاضي عياض وما ذكر عن عطاء ان من ولد في
الاسلام لا يستتاب من رواية عن احمد ايضا والمشهور عن عطاء واحمد
خلافهما واتفقا على ان من كان مشركا واسلم يستتاب ثم هو الا
الذين حكى القاضي عنهم القول بالاستتابة يقولون لو تاب لا يقبل
توبته وقد قلنا انه لا شك في ان من منع قبول التوبة لا يستتاب

وانما الكلام عند من يقبلها ويمنع قبول توبة المرتد بعد. وما روى
عن الحسن وغيره لعلة في الزندقي فان المعلوم من احوال النبي صلى الله
عليه وسلم وانما بكر قبول توبة المرتدين وفي مسند احمد لا يقبل الله
توبة عبد كفر بعد اسلامه. وفي ابن ماجه لا يقبل الله من مشرك
اشرك بعد اسلامه عدا حتى يفارق المشركين الى المسلمين ومعنى
الحديث ان ما دام بين المشركين وموقاد على الخروج الى المسلمين
لا يقبل اسلامه وانما يقبل بعد ذلك وقصدنا نقل كلام القاضي عياض
ما صرح به ان المرتد والتائب سواء في ذلك. واطلاق اصحابنا
لقضي ذلك الطغ فانهم مثلوا الردة بالفاظ منها السب
ثم نقلوا في استتابة المرتد وحرر مواهبها واختلفوا هل هي واجبة او
مستحبة على قولين احمدهما ومولا صحيح على ما ذكره القاضي ان
الطبري والرويني وغيرهما انها واجبة لانه كان محرمًا بالاسلام
وربما عرضت له شبهة فيسعى في ازالتهما ورده الى ما كان هكذا
عبان الرافي في تعليقه وعبان الشيخ ابني اسحق في الكتب لانه لا يرتد
الا لشبهة عرضت له فوجبت استتابة لانه لا زالت شبهته ومن حجة
هذا القول بل موافق حجة ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه انه قلع عليه رجل من قبل ان يمسى فساله عن الناس فاخبره

ثم قال ملك كان فيكم من مغر به خرف قال نعم رجل كفر بالله بعد اسلامه
قال فما فعلتم به قال فريناه فضر بنا غنفة قال عمر ملا حبستهم ثلاث
واطعمتموه كل يوم رغيفا واستتبهم لعله يتوب ويراجع امر الله اللهم
اني لم احضر ولم امر ولم ارض اذ بلغني وقد تقدم ما حكاه ابن القصار
الملكوتي من اجماع الصحابة على تصويب قول عمر ولم ينكره احد. وعن ابن عمر
قال يستتاب المرتد ثلاثا. وروى الدارقطني من حديث عائشة
قالت ارتدت امرأة يوم اُخذ فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يستتاب
فان تابت والا قتلت في اسناده محمد بن عبد الملك الانصاري قال
احمد كان نضع الحديث وكذب ومن حديث جابر ان امرأة يقال لها
امرءة وان ارتدت عن الاسلام فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرض
عليها الاسلام فان رجعت والا قتلت في اسناده محمد بن بكر قال
العميلي في حديثه ومم وعن جابر قال ارتدت امرأة عن الاسلام
فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعرضوا عليها الاسلام فان
اسلمت والا قتلت في سننه عبد الله بن اوسه حرمه بن حريثان
والقول الثاني وبه قال ابو حنيفة واحتان ابن الهريزة انها
مستحبة لقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه ولا ت
الكافر الا صلى الذي ظهر عناده لا يجب استتابته والجواب

عن احمد حدث انه لا يمنع الاستتابة اذا دل عليها دليل وهو قول
الصحابة. وعن الثاني ما قاله الشيخ ابواسحق وغيره ان الكافر الاصل
احد في كفره ليس عن شبهة والمرتد بخلافه ولهذا لو طلب المرتد
التاجيل اجل ولو طلب الاجرة لم يوجله ومثله تاجيل المرتد
فيها خلاف قولان احمد وبه قال ابو حنيفة بحج تاجيله
ثلاثا اذا طلب كما في عمر. والثاني لا وهو المتصون في الخلاف كما لو طلب
التاجيل بعد الثلاث والمراد بالتاجيل امهاله ثلاثا فان الخلاف
الاول في الاستتابة من اصلها وسواء قلت مع واجبة ام مستحبة
ففي مدتها وهو المراد بالتاجيل قولان احمد مما انه يستتاب ثلاثا
للاثر واصحهما وهو اختيار المزنه يستتاب في حاله فان تاب والا
قتل ولم يهل. ومذهب مالك و احمد مثل القول الاول. وعن احمد
حنيفة مثله. وقد تقدم النقل عنه في كلام القاضي عياض والاعلاق
انه لا يخل في هذا الا مهال بل بحبس. وفي انه لو قتل قبل الاستتابة
او قبل مضى المهلة لم يجب بقتله شيء الا قصاص ولا رية
ولا كفارة وان كان القتال مسيما بما فعل على قول الوجوب
ولو حرجه اجنبي قبل الاستتابة ثم اسلم ومات فلا ضمان لانه
قطع مباح فلم يضمن سراحه كقطع السارق قاله الثاني في ولو قال

حلوا اسمي فهل مناظر وجمان اصحهما عند الغدالي المنع والمخار
 عندي ان مناظر مالم يظهر انه يقصد التسوف والمناظره وان كان
 الاصحاب اطلقوا على احد الوجهين انه مناظر ومن حجة القول بان
 الاستنباط لا يجب ما صح عن معاوية بن حنبل انه قدم على انبي موسى
 فاذا عندك رجل موثوق فقال ما هذا قال هذا كاهن يا فاسلم ثم راجع
 دينه دين السوء فتموت فقال لا اجلس حتى تقبل وضاء الله ورسوله
 قاله ثلث قال فامر به فقتل رواه
 داود في بعض طرقه انه كان قد استناب قبل ذلك وفي طريق اخرى
 فلم يزل حتى ضرب عنقه وما استنابه وفي طريق اخرى قال ابو داود
 لم نذكر الاستنباط وذكر البيهقي حديث عمر في الاستنباط ثلثا ثم قال
 وكان الشافعي يقول بهذا في القدم ثم قال في القول الآخر ثبت عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من حل الدم ثلث كفر بعد ايمان ولم يأمر
 فيه ما هو موقه منع ولم يثبت حديث عمر لا نقطاعه ثم حمله
 على الاستنباط فانه لم يجعل على من قتله قبل ثلاث شيئا وهذا
 الكلام من البيهقي يقتضي ان القول بوجوب الاستنباط ثلث
 ايام قدّم واجد بدانه مستحب وسال عن وجوب الاستنباط
 في الحال الذي اقتضى كلام الدافعي انه الاصح ويقضي ان جواز

الناظر الى ثلاثه ايام مجزوم به وكلام الدافعي ساكت عن ذلك بل يشير
 الى انه لا يجوز لانه قال استنباط في الحال فان تاب والا قتل ولا مهمل
 وقال ابن المنذر اخلف قول الشافعي في هذا الباب فقال
 في كتاب المرتد فصل مكانه وقال في مكان آخر قوله ثانيا بحبس
 ثلثا وقال المنزني الى القول الاول قال ابن المنذر وقد
 اخلف الاخبار عن عمر في هذا الباب واستعمل ما امر به النبي
 صلى الله عليه وسلم بحبس وهو قوله من بدل دينه فاقتل وحسن
 ان استنباط فان تاب مكانه والا قتل وروى البيهقي عن ابن بكير
 وعثمان وعلي الاستنباط من غير توقيت وقال ابن الصباغ ان
 الشافعي فصل القول بانه يستنباط في الحال فان تاب والا قتل
 والمتلخص في هذه المسئلة من مذهب الشافعي ان الاستنباط ثلثه
 ايام جانح وقطعا على ما اقتضاه كلام البيهقي ومسل به واجبه او مستحبه
 قولان اجدد الصحيح الثاني ومستند الجواز اما وجوبا واما استحبابا
 فضا بالصحابة فضعف القطع به بخلاف ما بعد الثلاث فلم يرد له شيئا
 مع مافيه من تاخير الواجب الى مدة للنهاية لها ومثل يجوز قتله
 بدون استنباط اصلا او لا بد من استنباطه في الحال قولان اصحهما
 عند جماعة الشافعي والمناظر عندي الاول لان الاجاد حديث النبي

ذكرنا ما يدل على الوجوب ضعيفه وانما عرّف محلف في ثبوته ونفيه
 قضاه الصحابة يدل على اجواز لا على الوجوب نعم لا شك في استحبابها
 واذا كنت نقول في الكافر الاصل الذي بلغته الدعوى وعلم القتل بحوز
 اعساله فهذا اولى لان شبهته اضعف وعلمه بتوجه القتل عليه اتم
 وكفره اغلط ولهذا اذا عارض قال المرتدين وقال الكفار والاصلين
 بدأنا بقتال المرتدين فنص عليه الشافعي والاصحاب ونقل الشيخ ابو حنيفة
 الاجماع عليه هذا حكم استنباه المرتد غير الشاب والشاب قد علمت
 ان القاضي عياض بن موسى قال انه مثله ولذلك يقضيه كلام
 اصحابنا وغيرهم ويمكن ان يقال انه اولى بعدم الاستنباه لما تقدم
 ان كفره اغلط وانحس ولا شبهة فيه وربما يؤيد ذلك بان النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يستنب ابن خطل ومقيس بن صابئة
 وابن ابي سرح ومن اهدر دمه معهم ذلك اليوم ولا يقال بانه
 لا يستنب الامن موه في قبضة الامام ومولاة الحقوا بدراي الحرب
 لا نأقول قد نص اصحابنا ان المرتدين اذا اجتمعوا وكانت لهم
 شوكة يقا تلون فاذا قدر عليهم استنبوا ومولاة قدر عليهم ففج
 ملكة وقد حضر اليه ابن ابي سرح وانا الجواب الصحيح احد ثلاثة
 اجوبة امت ان الاستنباه مستحب ليس بواجبة ومولاة

قد طالت مدتهم وربما ظلم من حالهم ما سئلوا لرجوعهم وذلك
 كاف في ترك المستحب وامت انهم كانوا محاربين كما ورد ان مقيس
 بن صابئة قتل واستاق المال والحق بدراي الحرب وكذلك ابن خطل
 لكن هذا لم يكن في جميعهم وامت ان الشاب لا يستنب لنحو كفرن
 سواء قلنا اذا ابادر بالتوبة صححت توبته ام لا فان هذا محتمل
 والذي اراه انه حيث قلنا التوبة تستحب الاستنباه وما أكد
 ولا لعال لانه قد يكون تاب فيما بينه وبين الله تعالى ففضل مسما
 وامت من شهر السيف عليه ومو عالم ولم يلقظ بالا سلام فانه
 يعلم انه مصر على كفره واعلم اننا حكينا عن بعض السابحين ان
 المرتد لا يستنب وانه لا يقبل توبته وانا اخشى ان يكون رواية
 صر من قبول التوبة غلطاً وانه روى لا يستنب فظن انه يلزم منها
 منع قبول التوبة وقد عرفت انه ليس بل لازم فالقوابل القطع
 في المرتد الذي ليس بساب ولا زنديق بقبول توبته ولا ثبت
 فيه خلاف عن احد المتأخرين الرواية المنقولة عن احمد في الفرق
 بين من ولد في الاسلام وغيره فان اصحابه العارفين بهذه المقامات
الباب الثاني في حكم الشاب من اهل الذمة
 وفيه ثمانية فصول الاول في نقل كلام العلماء في قتله الثاني في نقل

كلام العلماء في انقضاء عهد الثالث في بيان انه لا يلزم من القول بانقضاء عهد ولا بعده عدم قتله الرابع في الأدلة الدالة على قتله الخامس في انه لا يصح توبته مع بقاءه على الكفر السادس في ان توبته بالاسلام صحيحة مسقطه للقتل السابع في انه هل يستتاب بالاسلام ويُدعى اليه اولا الثامن في انه هل يصح حكم الحاكم بسقوط القتل عنه **الفصل الاول** في نقل كلام العلماء في قتله قال ابو سلمان الخطابي رحمه الله اذا كان الساب ذميا قال مالك من شتم النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى قتل الا ان يسلم وكذا قال احمد وقال الشافعي يقتل الذمي اذا سب النبي صلى الله عليه وسلم وبرأ منه الذمة واحتج في ذلك بخبر كعب بن الاشرف وحكي عن ابنه حنيفة قال لا يقتل الذمي بشتيم النبي صلى الله عليه وسلم ما هم عليه من الشرك اعظم وقال ابن المنذر اجمع عوام اهل العلم على ان سب النبي صلى الله عليه وسلم القتل وممن قال ذلك مالك والليث واحمد واسحق وهو مذهب الشافعي وقد حكي عن الثعلبان انه لا يقتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم من اهل الذمة ما هم عليه من الشرك اعظم قال ابن المنذر واحتج به في هذا الباب قصة كعب بن الاشرف

فانه قد اذى الله ورسوله فاسدلت جماعة باذن النبي صلى الله عليه وسلم فقتلوه وقال اسحق بن راميده ان اظهر واسب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع ذلك منهم او تحقق عليهم قتلوا واخطأ هؤلاء الذين قالوا ما هم عليه من الشرك اعظم من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اسحق يقتلون لان ذلك نقض للعهد وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز وكذلك الامام احمد على وجوب قتله وانقضاء عهد وقال الزمخشري وهو حنفي في سورة براءة من تفسين وقالوا اذا طعن الذمي في دين الاسلام طعنًا ظاهرا جاز قتله لان العهد معقود معه على ان لا يطعن فاذا طعن فقد نكث العهد وخرج من الذمة وقال القاضي عياض من المملكتين اما الذمي اذا اصرح بسب او عرض او استخف بقدر او وصفه بغير الوجه الذي كفر به فلا خلاف عندنا في قتله ان لم يسلم لا تالم نعطه الذمة او العهد على هذا وهو قول عامة العلماء الا ابا حنيفة والثوري واتباعهما من اهل الكوفة فانهم قالوا لا يقتل ما هو عليه من الشرك اعظم ولكن يؤدب ويعزر وقال مالك في كتاب بن جديف والمبسوط والقيسم وابن الماحسون وابن عبد الحكم واصبغ فممن شتم نبيينا من اهل الذمة او احدا من الانبياء عليهم السلام قتل الا ان يسلم وقاله ابن القسيم في العبد وعنده محمد

صاحب الكشاف
حنفي

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

وابن سحنون وفي كتاب محمد أخبرنا مالك أنه قال من سب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أو غش من النبيين من مسلم أو كافر قتل
 ولم يستتاب. وروى ابن وهب عن ابن عمر أنهما سارا في البقيع
 صلى الله عليه وسلم فقال ابن عمر هذا قتلى قوم قال القاضي عياض
 ووردت لأصحابنا طواهر يقتضي الخلاف إذا ذكرها الذممت بالوجه الذي
 كُفِّر به روى عيسى عن ابن القسَم في ذمته قال إن محمد لم يرسل إلينا أنما
 أرسل إليكم وإنما نبينا موسى أو عيسى ونحو هذا مما لا شأن لهم لأن الله
 أقدم على مثله وأما أن سبّه فقال ليس بنبية أولم يرسل أولم ينزل عليه
 قرآن وإنما موسى يقول أو نحو هذا فيقتل قال ابن القسَم وإذا قال
 النصراني ديننا خير من دينكم إنما دينكم دين الحميم ونحو هذا من البقيع
 أو سمع المؤذن يقول أشهد أن محمداً رسول الله فقال لذلك يعطى الله
 ففي هذا الموضع والتبجح الطويل قال وأما من شتم النبي شتماً
 يعرف فانه يقتل إلا أن تسلم قاله مالك غير مرق ولم يقل يستتاب
 قال ابن القسَم ومحمد وله عندي أن أسلم طائفاً وقال ابن سحنون
 في سؤالات سلمان بن سالم في اليهودي يقول للمؤذن إذا تشهد كذبت
 لعاقب العقوبة الموجهة مع التبجح الطويل وفي التواتر من رواية
 سحنون عنه من شتم الأنبياء من اليهود والنصارى بغض الوجه الذي

به كفر ضربت عنقه ثم إن يسلم قال القاضي عياض ما ذكر ابن سحنون
 عن نفسه وأسد مخالف لقول ابن القسَم فما خفف عقوبتهم فيه مجابهة كفره
 فامله ويدل على أنه خلاف ما روى عن المدعي في ذلك فحكى أبو المصعب
 الزمري قال ابن نصراني قال والذي أصطفى عيسى علي محمد فأخلف
 علي فيه فضربت حتى قتله أو عاش يوماً وليلة وأمرت من جز برجله
 وطرح علي منزلة فأكلمه الكلاب وسئل أبو المصعب عن نصراني قال
 عيسى خلق محمد فقال يقتل وقال ابن القسَم سألنا مالكاً عن نصراني
 بمصر شهد عليه أنه قال مسكين محمد يخبركم أنه في الجنة فهو لا أن في الجنة
 فانه لم ينفع نفسه إذا كانت الكلاب تأكل ساقه لو قتلوه استراح الناس
 منه قال مالك أرى أن يضرب عنقه قال ولقد كنت أن لا أكلم
 فيها ثم رأيت أنه لا يسعني الصمت قال ابن كماله في المبسوط من
 شتم النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى فإرى للامام
 أن يحرقه بالنار وإن شاء قتله ثم حرق جثته وإن شاء أحرقه بالنار
 حيث إذا هما فوالله في سبّه ولقد كتب إلى ملك مصر وذكر مسألة ابن
 القسَم المتقدمة قال فأمرني مالك فكتبته بأن يقتل وإن لضرب
 عنقه ثم قلت يا باعبد الله والكتب ثم حرق بالنار فقال أنه لحققت
 بذلك وما أؤله به فكتبته بيدي بن يديه فما أنكن ولا عابده

ونفدت التحيفة بذلك فقتل وحرق وافق عبد الله بن يحيى وابن
لبابة في جماعة من سلف اصحابنا المندلسيين بقتل نصرانية
اسمها بنت بني الربوبية ونبوة عيسى وتكذب محمد في النبوة هذا
ما ذكره القاضي عياض من كلام المالكيتين رحمهم الله وحسبك به
واما الحنابلة فقال حنبل سمعت ابا عبد الله يقول كل من شتم
النبي صلى الله عليه وسلم او مقصده مسلما كان او كافرا فلعنه القتل
واري ان يقتل ولا يستتاب قال وسمعت ابا عبد الله يقول كل من
نقض العهد واحداث في الاسلام حدثا مثل هذا رايت عليه القتل ليس
على هذا اعطوا العهد والذمة وكذلك قال ابو الصقر سالت ابا عبد
الله عن رجل من اهل الذمة شتم النبي صلى الله عليه وسلم ماذا
عليه قال اذا قامت البيضة عليه بقتل من شتم النبي صلى الله عليه
وسلم مسلما كان او كافرا رواها الحلال وفي رواية انه طالب
سئل احمد عن شتم النبي صلى الله عليه قال بقتل وقد نقض العهد
وقال الحرم سالت احمد عن رجل من اهل الذمة قال يقتل
رواها الحلال وقال اكلواني من الحنابلة محتمل ان لا يقتل من شتم
الله ورسوله اذا كان ذميا وهذا الاحتمال الذي ابداه اكلواني
غلط سري اليه من الكلام في انقضاء عهده وسابقت ان القول بالقتل

واجب سواء قلنا بالا نقاض ام لا فلا شك ان هذا الذي قاله
اكلواني غلط ونصوص احمد وجمع الحنابلة من اولم الى اخرهم على
خلافه فلم يكن احديهم لهذا الاحتمال اكلواني ولم يجد احدا
من المذاهب الثلاثة والشافعية والمالكية والحنابلة قال هذا
القول غرض وهو لم يلقه ايضا ولكن ابداه احتمالا وهو لو جزم به
لم ينفى الله فكيف بالاحتمال ومثل لا يجوز علق في اخلافات
العلماء ولا في الاقوال والوجوه الشاذة الضعيفة المنكحة فضلا عن
المعتبرين واما اصحابنا الشافعية رحمهم الله فقد تقدم تصريح الشافعي
وابن المنذر والخطاط بالقتل وقال الشيخ ابو حامد الاسفرايني
شيخ اصحابنا العراقيين بعد ان قرر ما ينقض به الذمة وما لا ينقض
قال فمضى ارتكب فعلا من هذه الافعال التي قلنا ان الذمة
لا ينقض به فاما نعم عليه فموجب فان كان لوجب القتل كالقتل
والزنا وهو محصن قتلنا وان كان لوجب الجلد كالزنا وهو بكر
والقدف جلدنا وان كان لوجب التعزير كان لعن مسلمان
دينه عذرنا لانه التزم احكام المسلمين ولا نخذ لشرب الخمر
لانها مباحة عندهم ومن شرب الخمر معقدا ابا حنبل لم يجز عليه
الحكم وان كان ذكر الله بما لا ينبغي ان يذكر او كتابه او دينه او

نبينه محمد صلى الله عليه وسلم وقلنا ان الذمة لا ينقض بذلك
 فانما نفهم عليه احدى ذلك وجعل القتل لان من سب الله تعالى او
 سب النبي صلى الله عليه وسلم يستوجب ذلك وان ارتكب ما ينقض
 به الذمة حكم بانقضاء ذمته واقم عليه احدى الواجب بذلك
 على ما ذكرناه لانه كان قد التزم ان يجري عليه احكام الاسلام وهذا
 من احكام الاسلام ثم منظر فان كان احدى التي ائتمنا عليه فلا كلام
 وان كان جلدًا او تعزيرًا فالشأن في ههنا قال الحق بما منه وهو
 اقرب دار الحرب وقال في موضع آخر ان شاء قتله وان شاء استرقه
 ففي المسئلة قولان احدهما الحق بما منه لانه دخل دار الاسلام
 بحكم امان فهو وان انقضت ذمته فخصوله في يدنا بذلك الاصل فلا يجوز
 احقاقه كالذي دخل دار الاسلام بامان صبي او ذمي ونحوهما لا يكون
 ذلك امانًا صحيحًا لكن لا يجوز احقاقه لان ذلك كسوم الامان والقول
 الآخر انه فيه باختيار بين القتل والاسترقاق لان الامان كان
 له لعقد الذمة فاذا انقضت لم يبق له امان فهو كالحر يدخل
 دار الاسلام متلصصًا ويفارق من دخل بامان صبي او مجنون ونحوهما
 لانه غير مفترط واذا قلنا بالقول الآخر فله ان يقتله وان يسترقه
 فان اسلم قبل ان يفعل شيئًا من ذلك فقد حقق ذمه ولا يجوز الاسترقاق

الذمة

ايضًا ومخالفة الاسير لان الاسر سبب لذلك وان استرقه ثم اسلم
 لا يؤثر الاسلام في البرق الذي وجد قتله من ذلك كلام الشيخ المحامي
 وهو صريح في ان السب صدق القتل وانه يقام عليه سواء قلنا
 انقضت ام لا وقال المحامي في التجريد قال ان في شرب عليهم
 ان لا يذكره الله عز وجل ولا كتابه ولا رسوله ولا دينه فخرى
 اشتراط دل الجحيم وبجرمان الاحكام ففقد صحة العقد الى
 ذكره فان لم يذكر لم يصح ومن اصحابنا من قال انه بمنزلة ما يتعلق
 بغير المسلمين فامت اذا سب واحد منهم الله عز وجل او
 النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل لانه ينقض ذمته لكن
 احدى من ذلك ما هو القتل ثم قال المحامي فكل موضع قلنا ذمتهم
 لا ينقض بقاء عليهم احدى او فمما يجب به احدى والتعزير فما لا احدى
 فيه وكل موضع قلنا ذمتهم ينقض قال ان في ههنا بردهم
 الى ما امنهم وقال في كتاب النكاح له ان يسرقهم ويقتلهم
 فان قلنا ايردون الى ما امنهم فان احدى او بقاء عليهم ثم يردون
 وان قلنا انه باختيار بين قتلهم واسرقتهم فان اخذ القتل اقام
 احدى او ثم قل وسكذا ان اخذ الاسترقاق حققوا ذمتهم
 واموالهم فلا يجوز قتلهم ولا اسرقتهم ولا اخذ اموالهم وان اسلموا

فانما يتم احدى او استرقاق
 اسلموا قبل الاسترقاق

بعد الاسترقاق لم يؤثر ذلك انتهى كلام المحامي وفيه زيادة على ما قاله
 الشيخ ابو حنيفة لانا حينئذ كلامنا حياد من تعليقه التي علقها عنه
 سليم وفي هذا الموضع عندي بخط سليم وتجريد المحامي
 من التعليق الكبير فلذلك فيه ما ليس في تلك التعليق ومضمون
 كلام المحامي ان الذمي اذا سب قتل قطعاً ولكن هل قبله لاجل
 الحد فقط بدون انقضاء العهد او مع انقضاء العهد كلامه ليس
 الى خلاف في ذلك وهو صحيح على ما سنبينه ان شاء الله وقد صرح
 باننا اذا قلنا يردون الى ما بينهم ان الحدود بقاء ثم يردون
 ومن جملة الحدود حد السب وهو العتق فقتلوا وقال
 سليم الرازي في المجموع وان ذكر الله تعالى او كتابه او دينه او رسوله
 محمد صلى الله عليه وسلم بما لا ينبغي فمن اصحابنا من قال بحري الكف
 عن ذلك بحري الحره والانقضاء لجريان احكام الاسلام عليهم
 وانهم اشترطوا في العقد نطقاً ومنهم من قال بحري مجرى
 ما فيه ضرر على مسلم في نفسه او ماله فلا يلزم اشترطه في
 العقد واذا ارتكبوا شيئاً منه فان لم يشترط في العقد لم ينقض
 الذمة وان شرط فهل ينقض وجهان وكل موضع قلنا لم ينقض
 الذمة بفعله فان كان فعله بوجوب القتل مثل ان ذكر الله تعالى

او رسوله او

او كتابه او دينه بما لا ينبغي او يقتل او يزنى وهو محصن قتل ثم قال
 وكل موضع حكمنا بنقض الذمة بفعله اقم عليه الواجب وقال نصير بن ابي
 بن نصر المقدسي في كتاب المقصود ان ذكر الله تعالى او كتابه او دينه
 او رسوله محمد صلى الله عليه وسلم بما لا ينبغي فمن اصحابنا من قال
 يلزم اشترطه في العقد نطقاً وينقض الذمة بالخطا لانه لان ذلك اعظم
 من الاضرار ببعض المسلمين فينبغي ان يكون فيه اشد ومنهم
 من قال لا ينقض به الذمة وكل موضع قلنا لم ينقض ذمته
 بفعله فان كان ما فعله مما وجب القتل مثل ان يذكر الله تعالى
 او كتابه او دينه او رسوله بما لا ينبغي او يزنى وهو محصن فانه يقتل
 لان المسلم لو ارتكب شيئاً من ذلك كان عليه القتل فالذمي بذلك اولى
 ثم قال وكل موضع قلنا انقضت ذمته بفعله اقم عليه الواجب
 به على ما مضى ثم ان كان الواجب غير القتل ففقه قولان احدهما ان
 بمائنه ويكون حراباً والثاني بخير الامام بن القتل ولا يشترط
 هذا الكلام في المقصود ووجه النكاح بانه يلزم اشترطه في العقد
 وينقض الذمة بالخطا قلنا وقال السدي فمما حكاه ابن الرفعة واذا
 قلنا لا ينقض العهد بذلك قلنا بذكر الله تعالى وكتاب به ورسوله
 ودينه بما لا ينبغي اذ كل هذا بوجوب القتل وقال القاضي

سليخة

ابو الطيب رحمه الله في تعليقه ما يشترط على اهل الكتاب في عقد الذمة
على ضرب ضرب لا يجوز ترك اشتراطه وهو ضمان اداء الجزية
والتزام احكام جريان الاسلام عليهم وهذا ان الشرطان لا يلزم
ذكرهما في عقد الجزية وان لم تذكر معا فله لم يصح العقد وضرب يجوز ترك
اشتراطه وفعله نقض للذمة وهو قتال المسلمين مع اهل الحرب او
منفرد من فاذا فعلوا هذا فقد نقضوا العهد سواء اشترط عليهم ترك
القتال في عقد الذمة اهل الشرط وضرب فيه ضرر على المسلمين
وهو ستمه اشياء نص عليها ان لا يرزى بمسلمه ولا يصيبها باسم نكاح
ولا يفتن مسلما ولا مسلمة عن الدين ولا تقطع الطريق على مسلم ولا
مسلمة ولا نوعا للمشركن عسا ولا يعين على المسلمين بدلالة قال
اصحابنا ولا يقتل مسلما ولا مسلمة فنكون سبعة اشياء ونظر فيها فان
لم يكن مشروطا في عقد الذمة فان فعلها لا يكون نقضا وان كانت مشروطا
فعلى وجهين احدهما لا يكون نقضا والوجه الثاني ان يكون نقضا
للذمة لما روى ان نصرانه استنكح امرأه مسلمة على الزنا فرغ الى
انه عسكته فقال ما هذا اصالحكم وضرب عنقه وهذا يدل على
انه جعله ناقضا للعهد ولا نه معنى يتعلق بالانصرار بالمسلمين بشرط
تركه في عقد الذمة فوجب ان يكون فعله نقضا للعهد اصيل قال المسلمين

واضا فان عقوبه هذه الاجرام ستوفي منهم اذا لم يكن مشروطا
في عقد الذمة فوجب ان يكون لها تاثير ولا تاثير الا ما قلنا من نقض
العهد وضرب فيه نقض من الدين وهو ذكر الله تعالى وذكر رسوله وذكر
كتابه ودينه بالا ينبغي فهدى اربعة اشياء اصحابنا فيها فذهب الكثر
الى انها منزلة الاشياء التي تبعه ان لم تكن مشروطا لا يكون نقضا
للعهد وان كانت مشروطا ففيها وجهان ومن اصحابنا من قال
وهو ابو اسحق يجب شرطها في عقد الذمة وترك شرطها يفسد العقد
وكان ابو بكر الف رسي يقول من شتم محمدا صلى الله عليه وسلم قتل
حدا كما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل ابن خطل والفسدان
ولم يفسد لما امانا وادعى انه اجماع وهذا ليس صحيح لان الله تعالى
قال حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وضرب فيه اظهار
منكر في دار الاسلام وذلك ستمه اشياء احداث بعه او كلبه
في دار الاسلام ورفع اصواتهم بقراءة كتبهم والضرب بالنواقيس
واطالة البنيان على ابيية المسلمين او الملك واه فيه ومساواتهم
في الزنا والظهار والخزير فهذا كله يجب عليهم الكف عنه شرط
في العقد لم يشترط ومن خالف في ستمه ففعله لم يكن ناقضا للعهد
واختلف في تعليق منهم من قال لانه لا ضرر على مسلم فيه

الذمة

مطل

و منهم من قال لانه انما يريدون به قتل موضع قتلنا
 لا ينقض عهد كان على الذمة ولكن يستوفى منه الحقوق التي
 وجبت عليه بما ارتكبه من الاجرام فان كان فعله لوجوب القتل
 قتل او كان مما لوجوب القطع قطع وان كان مما لوجوب الجلد او
 التعزير فعل وكل موضع قتل ينقض عهد فانه يستوفى
 منه الحقوق لانه التزمها فاذا استوفيت منه الحقوق فقد
 اخلف قول الشافعي فقال في الجزية رد الى ما منه وقال
 في النكاح يكون الامام مختارا بين ان تسترقه وان تقتله لانه
 حربه لا امان له ومن قال بالاول قال لانه حصل في دار
 الاسلام بامان فلا يجوز قتله ولا استرقاقه قبل رده الى
 ما منه كما اذا حصل بامان صبي واذا قتل لا يجزى رده
 الى ما منه فوجه ما روى عن انه عبيد انه ضرب رقبة
 النصراني ولا نهى عن العهد بفعله هذا كله في اهل الذمة
 انما كلام الشافعي في الطيب وقد استوفيت لاني اريد
 انكلم عليه ومحل المقصود منه كلامه مع انه بكر الفارس
 ورواه عليه اما ان يكون رد لما ادعاه من القتل او لكونه
 حدا او لدعواه الاجماع او ليس بشئ من ذلك ولكن لدعواه

العهد به ويكون فهم عنه من قوله يقتل ان مراده انتفاض العهد
 فان كان الرابع فليس مما نحن فيه في شئ، والخلاف في انتفاض
 العهد بذلك ثابت والشرح فيه سيأتي وكون قضته ابن خطل
 والصفين طاله لذلك اولا لا كونه ناو يرسد الى ان مراده الانتفاض
 انه الطيب ذكر اننا ذكره في معرض انتفاض العهد
 والرد على هذا انه يتقدمه وقول انه يتبع في ذكر الله وكتابه
 ودينه ورسوله وهذا في الرسول فقط وامان يدعوى الاجماع
 فقد يكون المعروف بينهما فان صح ارادة هذا لم يتبعه يوم
 جريان خلاف في القتل وان لم يكن هذا الاحتمال الرابع مراد
 فان كان الثاني او الثالث فلا يلزم منه اثبات خلاف في
 المذهب في القتل لجواز ان يقول يقتل كقوله انكمن نقض العهد
 او يقتل حدا لكن لا اجماع فيه بخلاف انه حنيف وان كان
 الاول فاختلاف مع الشافعي في الطيب في رده واديله امت
 دليله فلا ينعى المقصود لانا نقول بوجوبه لان الله تعالى شرط
 في اعطائه الجزية الصغار واني صغار مع سبب الرسول والقصار
 اما ان يفسر بجريان احكام الشريعة عليهم وانما لا شك
 ان الشافعي ليس كذلك واما ان يفسر بالذلة وحال السبات

الامور التي هي

حل المستعلى لاجال الدليل واما الرد فاذا لم ينبج دليله فلا
عيب به ولم يصرح القاضي ابو الطيب بانه لا نقل حتى يثبت ذلك
وجها في المذهب ثم ان ابا بكر الفارسي نقل الاجماع ونقل
الاجماع انما يرد بنقل خلاف لا بدليل متنازع في صحته وكفى بالاجماع
دليلا والاجماع المنقول بالاحاد حجة وكون انه حيفه خالف
وقد اعتذر عنه عن الفارسي باحد امور اما ان يكون مراده اجماع
التصايف والتابعين واما ان يكون مراده انه مسوخ للقتل في الجملة
وابو حنيفة وان قال لا ينقض عهد الذمي ولا ينقل به فقد قيل
من مذنبه التعزير بالقتل فما نحن من اجرام وسلكنا ان ابا حنيفة
خارج عما رواه الفارسي فلا اقل من دلالة كلامه على اجماع الشافعي
ومو من العارفين بهذا مذهب الشافعي فكيف يسوخ منازعته بغير نقل
ولا دليل سالم عن النزاع وقد تبع القاضي ابو الطيب على ما قال جماعه
منهم صاحب ابن القتيبي فقال كقوله قال الكثر اصحابنا انه مجرى
مجرى الشيعة وقال ابو اسحق بحسب شرط ذلك واذا ترك
فستد عقد الذمة وحكي عن ابي بكر الفارسي انه قال من شتم
منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل حدة الا ان النبي صلى الله عليه
وسلم لم يؤمن ابن خطل والفسدين وهذا ليس بصحيح لثلاثة اوجه

هذا هو المذهب الذي عليه الجمهور

ان الصالحين لا يردوا
من الرعي المال
وهذا الذي قاله
ابو الصالحين

احدها ان النبي صلى الله عليه وسلم ذلك اليوم آمن الناس كلمة
كما رواه الدارقطني وغيره الا او تلك النظر الذين اهدروا دمهم فقولوا
ان المشركين لا امان لهم للسن بصحة الشافعي والثالث ان ابن خطل
كان اسلم ثم ارتد والفسدين لا يهدلون بالكفر الاصلي لان النساء
لا يقتلن اذا لم يقتلن بالاجماع فلم يكن قتل الفسدين الا للشيء او
لانضمام الشئ الى الكفر الاصلي وقتل ابن خطل للشيء والردة
ومنهم صاحب الشئ ابو اسحق قال في المذهب قال ابو اسحق
حكمه حكم الامتناع من التزام الجزية واحكام المسلمين والاجماع
على قتالهم وقال عامة اصحابنا حكمه حكم ما فيه ضرر بالمسلمين ويحرم
ومن الشيعة ومن اصحابنا من قال من سب رسول الله صلى الله عليه
وسلم وجب قتله لما روى ان رجلا قال لعبد الله بن عمر سمعت
راهما يسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لو سمعته لقتلته
انا لم نعطه الا امان على هذا ومكنا البغوى في التهذيب فيه مثل ما في
المذهب حرفا يحرف وزاد يقتل حدة واستدل لما يقول ابن عمر
لقضي انه يقول يقتل كقوله ينقض العهد لقول ابن عمر انا لم نعط
الامان على هذا والنقل عن الصحابة انه يقتل حدة وبعض اصحابنا
المبهم في المذهب والتمذهب ما يوجب الفارسي كما يدل عليه في تعليقه انه

المذكور

رحمه الله الامانة في النقل على صورتها ولم يذكر ما هو غيب في ضمن
 الكلام على انقضاء العهد وكما تم يريدون ان ما هو لا مشركون لم يكن
 لهم عهد وهذا صحيح في بعضهم مثل العدس ومثل الحويرث بن نقد
 ولكنا نقول اذا جاز قتل المحرم والمرأة اللذين لا امان لهما
 بالتبني فلان قتل الذمي اولى وقال الرواية في البحر ذكر ابو بكر
 الفارسي ان الامم اجتمعت على ان من شتم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فخذ القتل بخلاف ما لو قد غنم يحد ثمانين قال اصحابنا
 معناه ان يقدح بكفر فقتل بالثبوت وقتل المرتد حد يسقط باسلامه
 واذا اسلم همتا بقي حد القذف عليه ثمانون وقتل اراد به انه يقتل
 حدا لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل ابن خطل وهذا الاستدلال
 لا يصح لان ذاك كان مشركا لا امان له فلهذا قتل بخلاف هذا
 فلهذا مراد الفارسي انه امن غنم من المشركين وقتله فصار
 وصف المشرك في هذا الموضع لا اثر له وعلة عدم التامين انا ما هو
 التثبيت وانه موجود في الذمة واذا اسلم على مقضي كلامه انها
 علة في المشرك الذمي لا امان له ففي المسلم لم يلزم الاحكام اولى
 وقد استوفيت ما وجدته من كلام العراقيين والرواية في نحو غنم
 فذكرت معهم وكذلك البغوي لكونه يتبع ابا الطيب في هذا وامثا

المراونة فقال القاضي حسين ان ذكر كتاب الله تعالى بسوء كان
 قال ليس من عند الله او ليس بمجذر ان لم يكن شرط لم يصرفنا قضاء
 وان شرط صار ناقضا وان ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بسوء ان كان
 لا يعتقد ذلك فيه كان نسبه الى زنا او طعن في نسبه صار به ناقضا
 شرط او لم يشترط وان كان يعتقد كان نسبه الى الكذب وقتل
 اليهود وغير حق فكل قسم التمس في ثم قال فاذا قلنا ينقض العهد
 في هذه المواضع فلما ترك ما نوجب الحد نعم عليهم الحد ثم اتا
 ان يقتلهم واما ان يسترقم او يلطمهم بالمأمن واذا قلنا لا ينقض
 فقيم الحد وقال صاحبه البغوي في التهذيب بعد ان ذكر الخلاف في
 الانقضاء قال وعلى القولين نقام عليهم موجبا بما كان موجبا
 للحد نقام حد وما نوجب التعزير يعتذر لانه ان نكبه حين كان
 بحري عليه حكم الاسلام وقال الفوراني في العهد ما يكون خلافا نقضا
 شرط او لم يشترط وهو جريان حكم الاسلام والكلف عن قتال ما وبذل
 الجزية وذكر بنيت صلى الله عليه وسلم بسوء لا يعتقدونه مثل ان
 نسبوه الى زنا او طعنوا في نسبه وقال الفارسي من سب نبينا
 صلى الله عليه وسلم بغير حد لعنه الله لانه لا يصلح توبته
 كما لو سب الله تعالى وذكر الامام والغزالي في الكفر كونه بخلاف

في انفاض العهد بذلك وزاد في الخلاصة فقال سترط عليهم ان يكونوا
صاغرين لاذكرون ديننا ونبتنا وكتاب الله ولا يحسبوا للمشركين
ولا يوافقوا جاسوسهم وما اشبه ذلك ثم لا يخلف القول انهم ان
امتنعوا عن الجزية فقد نقضوا عهدهم وكذلك ان ذكر وارسول الله
صلى الله عليه وسلم او كتاب الله عز وجل بسوء والمذهب انه لا يقبل
في ذلك توبتهم وان يقولوا على مكانهم الا في الامتناع من الجزية وانما
الفصل عاجلا على الصحيح بذكر الله ورسوله او كتابه بسوء هذا كلام
الغزالي في الخلاصة وحسبك به سانا وتصريحه بان المذهب انه
لا يقبل توبتهم ويقولوا على مكانهم الظاهر ان مراده بعدم قبول
توبتهم اي ما داموا كفارا ولا يريد به الاسلام فانه مقبول منه كما
سنذكره وقوله المذهب يشير الى خلاف انه يقبل توبتهم في
ذلك ولم ار من صرح به الا ان يكون ما قاله القاضي ابو الطيب
مع ان الظاهر ان هذا غير فان مقتضى هذا انقضاء ذمتهم قولا
واحدا فان تابوا مع بقائهم على الكفر صعدون بالجريمة على وجه
ولا يقبلون ولا يحقون بما منهم كما دلوا الجزية وان المذهب بخلاف
ذلك وانهم يعطون فلم يحك الغزالي خلافا في كون السب موجبا لنقض
الذمة والقلم في الجملة بخلاف ما نشره كلام القاضي ابو الطيب

في خلاصة المذهب
في الجزية
في الكفر
في التوبة
في النكاح
في الطلاق
في الميراث
في العتق
في الجهاد
في الزكاة
في الصوم
في الحج
في العمرة
في الفحشاء والمنكر
في النجاسة
في الجنابة
في الطهارة
في الصلاة
في الاعتكاف
في النية
في الاستسقاء
في الاستسقاء
في الاستسقاء

فهو غريب بلا شك ولعل مراد الغزالي انه يقتل على المذهب حذا
كما قال الفارسي وعلى الوجه الذي اشار اليه بخير الامام بن قسلة
واسترفافة او برده الى ما منه لانه انقضى عهده وثبت مد الوجه
الضابطه واعلم ان مد الوجه التي رآها يقول اصحاب
المذهب ونحن ينبغي ان نوقف عليها في ثبوتها لانه يحتمل ان يكون
مراده ان هذا هو مذهب الثقات وان لم يستحضر خلافا فالحق
من نقل الغزالي ان المذهب ان السب الذمعي يقتل ما لم سلم
واما اثبات خلاف فيه فلم يحقق وقال ابو الحسن علي بن محمد
الطبري المعروف بالكثير في كتابه المستفي سفا العليل في احكام
التنزيل في قوله تعالى وان نكثوا امانهم من بعد عهدهم وطغوا في دينهم
الآية ان مذهب الثقات ان المعاهد اذا طعن في الدين وجاهر
بسب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يحل قتله وقسمه وان
ابا حنيفة قال ان مجروح الطعن في الدين لا ينقض العهد قال ولا شك
ان دلالة الآية قوية في تحقيق ما قاله الثقات في هذا الكلام الكما رحمه الله
فقد ثبت التصريح بقتل الساب الذمعي من كلام الثقات وابن المنذر
واخطابي والشيخ ابن حامد والمجاهلي وسلم الرازي ونصر المقدسي
والكثير والغزالي وسنده اياه الى المذهب وانما بكار الفارسي وحكايته

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

الاجماع فيه وانما بكرة القفال على ما نقل انه وافقه وان كان الامام ذكر
 في المستلم وان كان الغزالي خالف امامه في النقل فنقل عن القفال
 موافقه الصدي لانه وعن القاضى حسين موافقه الفارسي واعتماد
 نقل الامام اولى ولم نجد احدا قط من اصحاب الشافعي يهتق انه يقول
 لا يجب عليه النقل الا ما ذكرناه من الفظ لا صريحه ولا ظاهره ثم لو
 ثبت ذلك عن احد من الاصحاب كان نص امامه الذي حكيناه راوفا
 عليه والادلة التي سندكرها ايضا وكل من توهم خلافا في هذا المسئلة
 انما حمله عليه كلام الرافي والرافعي تبع اتباع القاضي انه الطيب وقد تكلمنا
 على كلامه وبيث الاحتمالات التي فيه ثم لو صرح القاضى ابو الطيب امامه
 احق ان يتبع ام الشافعي والدليل واما الاشياء التي ذكرنا ما عن الخلاصة
 فقد اجبت عنها بحمد الله تعالى **الفصل الثاني** في نقل كلام
 العلماء في انتقاض عهدان قد تقدمت قطعه صالحه منه في الفصل الاول
 لاختلافها بالكلام في النقل وتقدم من نقل الخطا عن الشافعي انه
 تبرأ منه الذمه وقال الماوردي سب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ينقض به المدنه كالذمه خلافا لانه حنيفه فهما ونقله
 الرافي عن الماوردي وقال الرويات في البحر في باب نقض العهد قبل
 عقد المدنه موجب لثلاثة احوال المواردة في الظاهر وترك اخبائه

في الباطن والمحال في الاقوال والافعال فان عدلوا عن المواردة انتقضت
 هديتهم ولا تغفر الى حكم الحاكم بنقضها واما ترك اخبائه وان الاستسرا
 بفعل ما ينقض المدنه لو اظهروا فاذا اظهر ذلك حكم الامام بنقض هديتهم
 ولم ينقض لمجرد خيانتهم وبجواز ان يبدأ بقتالهم مجازة ولا يشترط عليهم
 الغان ولا البيات في الابتداء وفعل ذلك في الانهبا فصار هذا مخالفا
 لما قبله واما المحال بالاقوال والافعال فهي في حقوق المسلمين اعظم منها
 في حقوقهم فان عدلوا عنها سلم الامام فان ذكر واعذر اقبل وكانوا
 على هديتهم ولا امرهم بالرجوع فان لم يرجعوا فنقضها بعد اعلانهم
 بنقضها فصار ذلك مخالفا للقسمين فاما سب الرسول فانه ينقض به عقد المدنه
 وعقد الذمه وكذلك سب القرآن فان كان جهرا فهو من القسم الاول
 وان كان سرا فهو من القسم الثاني ومكذبا قاله الماوردي في النسخ وقال
 الماوردي ايضا في باب نقض العهد فاما سب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فهو مما ينقض به عقد المدنه وعقد الذمه وكذلك سب القرآن
 فان كان جهرا فهو من القسم الاول وان كان سرا فهو من القسم الثاني
 وقال ابو حنيفة لا ينقض بها عقد المدنه ولا عهد الذمه لان
 اليهود قالوا السلام عليك فلم يجعل نقضا للعهد ولان قوله ثالث ثلاثة
 اعظم ولسنا نول ابن عمر لما قيل له عن رايه سب لوسمعه ان قلته

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

انما نعطه الامان على هذا وليس يعرف له من الصحابة مخالف فكان
 اجماعا وامت الخبر فنعنه جوابا ان احدهما انهم قالوا ذمنا لا شتمنا
 والثاني انه كان في ضعف الاسلام والحوار عن قولهم ثالث ثلاثة
 من وجهين احدهما انهم قالوا اعفوا والتعظيم والشتم اعتقاد للتحقير
 والثاني اني اقرر انهم علمه ولم يقرهم على شتم الرسول وذكر الشيخ
 ابو حامد والفاضل ابو الطيب ومن بعدهما الخلاف في انقضاء
 الذمة بذلك ولا بد من مقدمه ومن ان الاشياء المشترطة عليهم
 في عقد الذمة منها ما لا ينقض الذمة لمخالفتها قطعاً بل عزروا
 عليه وبارموا بعدم المخالفة كاظهار الحزم والخزير وسمع المسلمين
 شركهم واعفوا دمهم والناقوس واعيا دمهم وقراءتهم التوراة
 والانجيل واحداً منهم الكنائس في بلادنا واطاعتهم البتة وتركهم المخالفة
 في الغيار فلا ينقض عهدهم بهذا شرط او لم بشرط وفي النفس منه
 منه شيء لان مقتضى الشرط في سائر العقود ان يثبت الخيار للمخالفة
 كشرط الرمن في البع ونحوه ولعل المدرك همنا وجوب قبول الجرم
 اذ ابدلوا مع هذه الامور وان منعوا منها وعزروا عليها ولو قلنا
 ينقض بها لا حتى الى انا لا نقبل الجرم وذلك مخالف لقوله تعالى
 صحت تعطوا الجزية عن يديهم صاغرون ويكون تعاطي هذه الامور

لأن في الصغار وامت المنع عليها والتعزير عليها فلكل لغة
 في احسانهم واذ لا لهم ومنها ما ينقض به قطعاً وهو الامتناع
 من التزام الجبرية واجراء الاحكام والمقاتلة ومنها فخره خلافه
 وهو قسمان احدهما الزنا بمسلمة واصابتهما باسم نكاح او تطلع على
 عورة المسلمين ونقلها الى دار الحرب او قتل مسلم او مسلمة عزوبته
 او قطع الطريق على مسلم او مسلمة او نوى عدا للمسلمين او يعين
 على المسلمين بدلالة او قتل مسلماً او مسلمة ففي هذه اخصال طرق
 اصحتها ومن التي قالها الشيخ ابو حامد والفاضل ابو الطيب والمالكون
 انه ان لم يجر لها ذكر في العقد لم ينقض وان جرى فوجهاً واحداً
 ينقض لمخالفة المشروط ولما فيه من الضرر الظاهر على المسلمين
 ولقصة ابن عبد بن الجراح ولم ينكر عليه وبالقيا س على منع الجرم
 ومن قال ابن الصياغ انه الذي نقض عليه وقال الفاضل حسين
 انه المذهب وممن رتبه العوراني وصاحب الكافي وابن ابن
 عصرون وقال الرافعي في المحترراته الاقرب وصحة النووي
 في المنهاج وتصح النبويه ومواحيي الفقهاء والثاني لا ينقض
 لان ما لم ينقض العهد اذ لم بشرط لم ينقض مع الشرط كاظهار
 الجرم ولان هذه الامور بالاضافة الى عقد الذمة كالكتابير بالاضافة الى

وبما في
 المتن

عقد الذمة كالكتاب بالاصناف الحرة الاسلام قال الرازي
وينسب هذا الى اختيار القاضي ابي الطيب ورتبه صاحب
التهديب وجماعه واعتبر النووي في الروضة بهذا فقال انه
الاصح وليس كما قال والطريق الثاني عن الشيخ انه محمد ان
جري الشرط انقضى والا فوجهان والطريق الثالث حكى القاضي
بن ج عن بعضهم القطع بانه لا ينقض العهد هذه الاسباب ومخرج من
الطريق ثلثة اوجه ذكرها صاحب الفصاح وصاحب التفرغ
والغزالي ثالثهم الفرق بين ان يجري شرط في ابتداء فنقض
في الفسخ وبين ان لا يجري فلا ينقض وهو الاصح والقول بعدم الانقضاء
مطلقا انقضى كلام الروضة تصحيحه وليس بجديد وذكر القاضي ابي الطيب
ابو اعين الكفار من جملة هذه الخصال وقال الرازي انه ملحق
بأخصال الثلاث وذكر في قطع الطريق طريقين اظهرهما انه كالزنا
القسم الثاني ذكر الله تعالى وكتابه ودينه ورسوله بسوء فيه
طريقان احدهما انقضاء العهد به بخلاف كالتفاسد
واظهارهما عند الرازي انه كالزنا بالمسلمة ونحوه فيجوز فيه
الخلاف كذلك قال الرازي وقال الشيخ ابو اسحق في التلذذ
اذا ذكر الذمة كتاب الله بما لا ينبغي او شتم رسول الله صلى الله عليه

وسلم انقضت ذمته ومن اصحابنا من قال ان شرط ان لا يذكر
ولا يسب انقض واما فلا وقال ابو حنيفة لا ينقض فخرج من
هذا ان في السب ايضا ثلاثة اوجه احدها ينقض العهد مطلقا
وموقوف انه اسحق المسروني والشيخ انه اسحق الشيرازي في التلذذ
والثاني لا ينقض به مطلقا وكلا الوجهين موجود في كلام الشيخ
انه حامد والقاضي ابي الطيب والرافعي وغيرهم والثالث
انه ان شرط انقض واما فلا وقد نظرت كلام الشافعي رحمه الله
في الام فوجدته على ما احكمه لك فقال في باب كذب الامام ما يات
من اهل الذمة في الامصار ينبغي للامام ان يحذرنه وبين اهل
الذمة جميع ما يعطونهم وياخذونهم ويرى انه موبه ونوب الناس
منهم فليس الجزية وليؤذيها على ما وصفت وسمى شهرا يواخذونهم
فيه وعلى ان يجري عليهم اذا طلبهم طالب حكم الاسلام او انظروا
ظلمة احد وعلم ان لا يذكر وارسول الله صلى الله عليه وسلم الامام
اهله وان لا يطعنوا في دين الاسلام وان لا يعيبوا من حكمه شيئا فان
فعلوا فلا ذمة لهم واخذ عليهم ان لا يسموا المسلمين شركهم وقولهم
في عزير وعيسى فان وجدهم فعلوا بعد التقدم عليهم عاقبتهم على ذلك
عقوبة لا تبلغ حدا ثم اذ كانت ارض الشروط كلها ولم تذكر في شيء

منها انتم اذا فعلوه كان نقضا للعهد وذكر قطع الطريق وغيره ولم
 يذكر الزنا بالمسئلة في هذا الباب فانظر كيف لم ينص على الانقاص
 الا في ذكر الرسول والظعن في الدين وهو يدل لانه اسحق في انه
 لا بد من شرطه وفي ان بالمخالفة ينقض العهد وقال في باب ما حدث
 اصل الذمة المواد عون مما لا يكون نقضا اذا اخذت الجزية من قوم
 فقطع قوم منهم الطريق او قاتلوا رجلا مسلما فضربوا او ظلموا مسلما
 او معاصدا اوزنا منهم زان او اظلم فسادا في مسلم او معاصدا
 حذفيه احدى وعقوب عقوبة منكره فما فيه عقوبة ولم يقتل الا
 بان يجب عليه القتل ^{وكذا} نقضا للعهد كل دمه ولا يكون النقض
 للعهد الا يمنع الجزية او احكم بعد القرار والامتناع بذلك وهذا
 الكلام من الشافعي يحتمل ان يكون محله اذا لم يشترط وبدل له انه في
 هذا الباب لم يذكر شرطاً وانما ذكر المواد دعة واعطاء الجزية
 فصح الكلام حينئذ وليس فيه تعرض لما اذا ذكره الله ورسوله
 بسوء فمن اين لوخذ انه لا ينقض عهدهم بذلك لا عند الشرط
 ولا عند عدمه وقال في باب اذا اراد الامام ان يكتب كتاب صلح
 على الجزية كتب فذكر الشافعي شروطاً ثم قال وعلى ان احدا منكم
 ان ذكر محمد صلى الله عليه وسلم او كتاب الله عز وجل او دينه

منه

بما لا ينبغي ان يذكر به فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة امير
 المؤمنين وجميع المسلمين ونقض ما اعطى الامان وحل لامير
 المؤمنين ماله ودمه كما حل اموال اهل الحرب ودماءهم وعلى
 ان احدا من رجالهم ان اصاب مسلمة بزنا او اسم نكاح او قطع
 الطريق على مسلم او فتن مسلماً عن دينه او اعان المحاربين
 المسلمين بقتال او دلالة على عون المسلمين او ابوالعريش فقد
 نقض عهده واحل دمه وماله ثم ذكرنا في الشروط ولم نذكر في
 شيء منها نقض العهد الا فيما تقدم ثم قال في آخر هذا الكتاب
 واثم قال او فعل شيئاً مما وصفته نقضا للعهد واسلم لم يقتل اذا
 كان قولاً وكذلك اذا كان لم يقتل الا ان يكون في دين المسلمين ان
 من فعله قتل حدا او قصاصاً فنقل بحد او قصاص لان نقض عهد
 وان فعل ما وصفنا وشرط انه نقض للعهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال
 اتوب واعطى الجزية كما كنت اعطيها او على صلح احده عقيب
 ولم يقتل الا ان يكون فعل فعلاً يوجب القصاص او القود فامتنع
 ما دون هذا من الفعل او القول فنقل قول معاقب عليه ولا يقتل
 قال الشافعي فان فعل او قال ما وصفنا وشرط انه حل
 دمه فطفرنا به فامتنع من ان نقول اسلم او اعطى جزية قبل واحد

فلا

ماله فيها انها وهذا الكلام ايضا صريح في انقضاء العهد بذلك
عند الشرط وكذلك في الزنا بالمسلمة ونحوه وان بعد انقضاء العهد
ان اسلم سقط ما ليس بقصاص ويعاقب على غيبه ان ادعى الاعطال
الجزية والا فقتل ويؤخذ ماله فيها واطلاؤه في القول انه يعاقب عليه
ولا يقتل عام قابل للتخصيص فنبغي ان يخص منه سب النبي صلى الله
عليه وسلم للنقل الصريح عنه انه يقتل ولعل اسارا اليه الغزالي
في الخلاصة راجع الى ذلك انه يقبل توبتهم على وجه ضعيف قبل الاسلام
وعزرون وليس اثبت بهذا النقل الخطأ الصريح وابن المنذر
اولي من التعلق بهذا الاطلاق والصريح بان حد السب القتل قاض
على ذلك ومقتضى لان يلحق بالقصاص الذي نص الشافعي عليه بوجه
عنه فيما بعد الاسلام كما سيأتي في قوله على مقتضاه هذا بالنسبة
الى القتل اما انقضاء العهد بذلك فنصوص الشافعي متفقة عليه
اذا كان مشروطا كما نقلناه من باب تحديد الامام ما اخذ من اهل
الذمة ومن باب اذا اراد ان يكتب كتاب صلح وسأله عنه اذا
لم يشترط كما اقتضاه نصه في باب ما احدث اهل الذمة الموادعون
وكذلك قول المازني في المختصر فانه قال ويشترط عليهم ان من
ذكر كتاب الله او محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم او دين الله

وشرط

بما لا ينبغي اوزنا بمسلمة او اصابها باسم تكاح او فتن مسلما عن دينه
او قطع عليه الطريق او اعان اهل الحرب لقتاله مع المسلمين او اوى
عساكرهم فقد نقض عهده واحل دمه وبريت منه ذمة الله وذمة
محمد صلى الله عليه وسلم ثم ذكر الشروط بعدها ولم يذكر فيها نقض
العهد ولكن كلام الامام صريح فانه ظاهر في الحكم بانقضاء العهد
بذلك ومؤكد لقول ابن الصباغ انه المنصوص وقول القاضي حسين
في الزنا بالمسلمة ونحوه انه المذهب ومبطل لقول البغوي ان الاصح
انه لا يكون نقضا بشرط او لم يشترط وحل البغوي ذكر الله او كتابه
او رسوله او دينه كالزنا بمسلمة وان الاصح عدم الانقضاء به بشرط او
لم يشترط في غايه البعد ولم ار من صرح بهذا غير حتى شيخه القاضي
حسين فقد تقدم عنه خلاف ذلك ولقد تعجبت من البغوي فانه
رجل كبير وما عادته ان يسقط هذا السقوط ثم ظهر لي جواب
عنه وانه ليس مخالفا لكلام الشافعي واحتج ما قاله الشافعي من غير
خلاف وبان ذلك بمقدمته بنده عليها الدافعي وهو ان المعتبر
مثل مو شرط الامتناع عن هذه الافعال او شرط انقضاء العهد
بها اذا ارتكبها صرح الامام بان المعتبر الثاني وعلى ذلك جرى
الغزالي وكثير من اصحاب لم يتعدوا الاول قال

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

الرافعي في الزنا بمسئله ونحو ولا بعد ان توسط فقال ان شرط الانقضاء
فالظاهر الانقضاء كما حكى عن اختيار القفال ولا فالظاهر خلافه
كما نسب الى اختيار القفال في اني الطيب وقال ابن الزرقاني
ان كلام غير الامام طالع بان المراد بالشرط شرط الانكفاف لا شرط
الانقضاء وذلك ظاهر من كلام الماوردي وعن غيره صريح صاحب
المعتمد والسديحي وابن داود وغيرهم حتى صاحب الامانة فانه
حيث حكى الوجه الثلاثة قال في الوجه الثالث ان كنا شرطنا
علمهم ان لا تفعلوا ذلك كان نقضاً ولا فلا قلت اذا عرفت
هذه المقدمة فالبغوي رحمه الله انما صح عدم الانقضاء شرط او
لم بشرط لانه صرح بشرط الامتناع فقال هكذا ان لم يكن شرط
الامام عليهم في العقد الامتناع عنها لم ينقض ذلك عهدهم وان
شرط فعلي قولين الصحيح لا ينقض والذي دللت عليه نصوص
الرافعي بالانقضاء مما اذا شرط المنقضاء بهما فيما مضى
ومما اذا شرط للتوسط الذي قاله الرافعي لكنه اقول اذا شرط
الانقضاء بذكر الله او رسوله او كتابه او دينه انقض بارئ كما به
قولاً واحداً دلالة نصوص الرافعي على ذلك ولم يوجد في كلام الاصحاب
ما يخالفه والاولى بقضيه واذا شرط الامتناع ولم بشرط الانقضاء

فمما يحل الخلاف ويترتب الاصحاب المراتب الثلاثة ولهذا
اكثر الاصحاب ذكر واشترط الامتناع ولعل الحاصل للامام على شرط
الانقضاء ما رآه في المحقق ولكن الرافعي لم يجعله محل خلاف وبهذا نزول
القوم عن البغوي وان كان الاصح خلاف ما قاله لكنه محل خلاف في الجملة
واما عند شرط الانقضاء فلا يعرف فيه خلاف صريح وقد رايت
الذي شرط الرافعي الامتناع عنه فقط دون الانقضاء به في كلام
الرافعي لم يحكم بالنقض به كالعصا ونحو فلا بعد جريان خلاف في الزنا
بمسئله ونحو الصغ عند شرط الامتناع وان امكن الفوق بزيادة
الصغر بهذا في الزنا بمسئله ونحو امتا ذكر الله ودينه ورسوله
وكتابه ففيه زياده اخرى ومما ان الاصحاب اختلفوا في وجوب
اشتراط ذلك في العقد ولم يختلفوا في انه لا بشرط ذكر الانكفاف
عن آلت ونحو فكان اقوى فلا يلزم من جريان الخلاف في آلت
لمسئله اذا شرط جريانه في السبب اذا شرط واما اذا لم بشرط
فاحلاف في الزنا ونحو منته واما في السبب فان قلت يجب
شرط الانكفاف عنه فلا يصح خلاف اذا لم بشرط مل نفسه
العقد او ساءد ويكون كما لو شرط لانه مستر وط شرعاً وان قلنا
لا يجب شرط الانكفاف عنه في العقد فلا شك انه اعظم من آلت

فلا يلزم من جريان الخلاف في الزنا أن الخلاف فيه إلا أن الأصحاب ذكروا
فحتمل على هذا التقدير وأما تصحيحه فبعيد وهذا إذا تحققنا عدم
الشروط ونحن في مسئلتنا هذه لا ندري أي شرط أم لا وقد نبه ابن
النعصرون في الانتصار على فائدة عظيمه حيث تكلم في الزنا
بمسئله ونحن والغرق بين ما إذا شرط تركه وما لم يشرط فقال
أنه إذا لم يعلم كيف عقد معه وجب تنزيهه على أنه مشروط
لأن مطلق العقد يحمل على المتعارف وهذا العقد في مطلق
الشرع كان مشتملاً على هذه الشرايط ولهذا قال ابن عمر
ما على هذا إعطيناكم الأمان وقال أبو عبيدة ما على هذا
صالحناكم حين وجد منهم الزنا بالمسئله والسبب فإذا
كان هذا قولهم في الزنا فما ظنكم بالسبب ثم إن الأصحاب لما ذكروا
الخلاف في الانقضاء بذكر الله ورسوله اختلفوا في محل الخلاف
على طريقتين أحدهما أن الخلاف فيما إذا ذكر النبي صلى الله عليه
وسلم بسوء يعقد ويتدين به فاما إذا ذكر بما لا يعقد ولا
يتدين به فهو كما إذا نسبته إلى الزنا أو طعن في نسبه فيلحق
ذلك بالقتال وينقض به العهد شرط عليهم الكف عنه أولا
قال الرافعي وهذا قضيت ما في تعليقه ابراهيم المروزي وما حكاه

القاضي الروياني عن بعض أئمة خراسان قلت — ويشهد له أن
الشافعي إنما ذكر ذكر النبي والكتاب والدين ولم تعرض لذكر الله
لأن أحد المتدينين بذكر الله بسوء والطريقة الثانية قال الرافعي
وهي أظهر عند الصيادلة وغيره أن الخلاف فيما إذا طعنوا بالآيات
به أما ما هو من قصده دينهم فلا ينقض العهد باظهاره بل خلاف لقولهم
في القرآن أنه ليس من عند الله وهذا الذي أورده الغزالي قلت
وهذه الطريقة وإن نصحها الصديقات وغيره فهي ضعيفة وكلام الشافعي
الذي حكيتاه يشير إلى خلافها وأما ضروته تدعو إلى احتمال الظاهر
لذلك وقد شرط عليهم التصرف وفي إظهار ذلك استيعلاء وأما
للمسلمين فلنخص أن هذا الشخص الذي سبب بصره اللعين منقض العهد
حلال الدم وإن الخلاف في انقضاء عهد بعيد وأما الخلاف في حل
دمه سواء انقض عهد أم لم ينقض فلا يعرف محققاً في مذهب
الشافعي ولا في مذهب أحمد ولا هو في مذهب مالك ومما ذكرنا
هنا أن شرط الامتناع يصح العقد معه قطعاً وشرط الانقضاء
مقتضى كلام الشافعي الذي ذكرناه صحة العقد معه وهو الصواب
وقد ذكر الامام فيما إذا شرط عليهم في إظهار الحجر ونحن إنهم إذا
فعلوا ما انقض عهدهم فقالوا أنه بيننا على أن عقد الزمة يلحق

موقتاً ان صحته صح العقد وينقض اذا اظهر وان لم يصححه فنسب
 العقد من اصله والحكاية عن اصحاب انه لا ينقض بل يفسد الشرط
 وينتهد العقد ويحل ما جرى على تخويلهم وادلالهم ووجه ذلك بان
 الربط بوقت معين هو الذي ساء في التأييد والفعل قد لا يوجد فتم العقد
 واذا لم يكن التوقيت بالفعل منافية للثابت بدليلي وبوعد العقد انتهى
 كلامه حيث الى هذه الصور اذا شرط فيها الانقضاء بالتسبب فعلى
 ما قاله الامام لا ذمة لم اذا استبطلت ان صحته موقتاً فقد انقضت
 والا فهو فاسد وعلى ما حكى عن اصحاب من فساد الشرط وتأيد العقد
 في تلك الصور لا يجري هنا لان تلك الصور من اخطاها راخر وغيره
 لم يشرع شرط الانقضاء بهما في العقد فلذلك سلبني وتأيد العقد
 وامت هنا فشرط الانقضاء بالتسبب مشروع فلا يجوز الغاؤه
 والا ولي الحكم بصحة العقد موقتاً وان كان الوقت مجهولاً كما اقتضاه
 كلام الشافعي ويحتمل ان يجري فيه خلاف بعيد انه يفسد وامت
 القول بتأييد ولا ينقض بالتسبب فهذا يستحيل القول به من فقيه
 يتأمل ما نقول وينبغي ان يذكر هنا شروط عمر رضي الله عنه فانه
 العدة في هذا الباب فانه الذي احل اليهود الى اراضي آل ثمام واخذ
 العهد عليهم وعلى النصارى فخر من الصحابة رضوان الله عليهم الذين

هم صدر الامة وسلفها وليس لاحد من الائمة بعده ان يصالحهم بدون
 شيء من الشروط التي شرط عمر رضي الله عنه وجمع اصل الذمة انما هم
 جاريون على شروط عمر رضي الله عنه لاننا لا نعرف احداً بعده من الائمة
 عقد لم عقد اختلف عمن بل كل الائمة يعتمدون شروطه ويجرون
 عليها ولهذا اتنا نقول منته جملت احوال في تلك الشروط هل شرطت
 اولاً بحمل الامر على انها شرطت لان العرف الشرعي صار قاضياً في ذلك
 باحتمال على شروطه وجمع اصل الذمة اليوم لا يعرف ان اماً ما عقد لهم
 فم اماً ان يقول انهم جاريون على عقد آباءهم الذين ساءلوع من عهد
 عمر البهم واما ان يقول لا ذمة لم ولم يكن لغير عمر من الائمة شرط
 يعرف ولا عقد يعتمد وشروط عمر رضي الله عنه مروية بالاسناد
 المتصل الصحيح وذكرها العلماء في كتبهم باسناد صحيح الى عبد الرحمن
 بن عوف الصحابي قال كتب العرج بن صالح النصارى اهل الشام
 بسم الله الرحمن الرحيم هذا الكتاب لعبد الله عمر امير المؤمنين
 من نصاري مدينة كذا وكذا انكم لما قدمتم علينا سألناكم انكم اهل
 لا نفوسنا ودارنا واموالنا وامل ملتنا وشروطنا لكم على انفسنا
 ان لا نحدث على مدينتنا ولا فيما حولنا ويرا ولا كنيسة ولا صومعة
 راغب ولا نجد وما خرب منها وذكر شروطاً الى ان قال ولا انفسنا

شركا ولا يدعوا اليه احدا وقال في آخره سرطنا ذلك على انفسنا واهلنا
وقبلنا عليه الامان فان نحن خالفنا عن شئ اسرطناه لكم وضمتنا به على
انفسنا فلا ذمة لنا وقد صل لكم منا ما حمل من اهل المعاندة والتشقات
وفيه ان هذا الكلام الاخير كان بامر عمر رضي الله عنه وفي هذا دليل
على صحة هذا الشرط وان القول بان العقد لا يصح موقفاً بذلك ضعيف
وفيه دليل على انقضاء العهد باظهار الشرك ولا شك ان السبب اوضح
وعين انه مسجود بن ربي قال لما قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه
الثام قام قسطنطين بطريق الشام وذكر معا هذه عمر له وشروطه
علمهم قال كتب بذلك كتابا قال عمر نعم فبين ما يكتب الكتاب اذا
ذكر عمر فقال اي استثنى عليك معني الجيش مرتين قال لك ثنياك
فلما فرغ من الكتاب قال يا امير المؤمنين قم في الناس فاخبرهم الذي
جعلت لي وفرضت علي لست ما عمن ظلمي قال عمر نعم فقام في الناس
فحمد الله واثنى عليه فقال الحمد لله احمد واستعينه من بعد الله فلا
مضلل له ومن يضلل فلا ماله له فقال النبي ان الله لا يصلح احد افقار
عمر ما يقول قال لا شئ وعاد النبي فقال اخبروه في ما تقول قالوا يزعم
ان الله لا يصلح احدا قال عمر انما لم نعطكم الذي اعطيناكم لتدخل علينا
في ديننا والذي نفسي بيده لئن عدت لا ضربن الذي فيه عينك

فمذا من عمر تخلف للمهاجرين والانصار من غير انكار يدل على ان الاعتراض
في الدين موجب للقتل وانقضاء العهد بالسب اولى بذلك وروي بحرب
في مسأله عن ليث بن اسلم عن حماد قال ان عمر جعل سب النبي
صلى الله عليه وسلم فقتله ثم قال عمر من سب الله او سب احدا من
الانبياء فاقطع لوجه كمال ليث وحدثني عن عباس قال اما مسلم سب الله
او سب احدا من الانبياء فقد كذب برسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كذب
برسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ردة مستتاب فان رجوع والاقتل
واياما معا مدعا ندرضت الله او سب احدا من الانبياء او جهر به
فقد نقص العهد فاقتلوه فان قلنا لم لا يقتل عمر ذلك النبي طي
قلنا لان الكلام الذي قاله قد يكون قاله على سبيل الجهل ولم يقصد به
الطعن في الدين فلكثر من الجهال يقع في ذلك فاراد عمر ان يستين له ذلك
حتى ان عاد يبيع الله طعن في الدين انقض عهد وعقد عمر في رايه قيل له
انه سب النبي صلى الله عليه وسلم لو سمعته لقتلته انما نعظم الذمة
على ان يستوبا نيت فمذا وعين من كلام الصحابة يدل على ان عليهم من
الشروط ان لا يذكر او نيت صلى الله عليه وسلم بسوا ممن خالف ذلك
فقد خالف شرط الذمة فلا ذمة له ومن الدليل على انقضاء العهد
بذلك قوله تعالى وان كنتموا امانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم

دينكم

فقلوا أئمة الكفر ولا شك أن الساب ناكث لا يمانه طاعن في الدين
وقوله تعالى ألقوا ثيابكم نكثوا أيمانهم ومثوا بأخراج الرسول
فجعل المم باخراج الرسول محرصا على القتل المقتضي انقراض العهد والسب
بطريق الاولى وتسميتهم ائمة الكفر لانهم بقدرى بع فيه والطاعن
الساب لذلك وقوله قاتلوا موم يعذبهم الله بأيديكم ويخزئهم وينصرهم
عليهم وسف صدور قوم مؤمنين ويذم غيظ قلوبهم ومن صفات يقتضي
انه صدر منهم زيادة على الكفر وهو الطعن والتسبب ولذلك ضمن النص
عليهم وغدرهم من الكفر راحرب بينهم بحال كما جاد بال علمهم ويدلون
عليه وقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى
قوله حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والصغار الذل والضعف
وحال الساب ليس كذلك **الفصل الثالث** في بيان انه لا يلزم
من القول بانقراض عهد ولا بعدم انقضا عنه عدم قتله قد تقدم
من كلام الشيخ انه حامد انه يقتل على التقديرين وكذلك من كلام
غيره وهو صحيح لانه حد على التسبب خصوصا كحد الزنا وحد القذف
والقصاص واذا لم ينقض عهد اقيم عليه كما يقام على المسلم واذا
انقض اقيم عليه ايضا لانه كان التزمه فان قتل المسلم اذ اقيم عليه
انما اقيم عليه لكفره وهذا كافر لا يزاد كفرا آخر فقله مع القول

بعد انقراض عهد بعد وقته مع القول بالانقراض ايضا بعيد لان
الذم من اذ انقض عهد لنا فيه خلاف هل يلحق بما منه او يختص بالامام
فيه وتعين قتله مخالف لذلك قلنا **قديت** في المسلم انه حد
وانه لا يلزم من ذلك عدم سقوطه بالاسلام وانه اجتمع فيه قلتان
احداهما عموم الزوة والثانية خصوص التسبب والعللة الثانية موجودة ههنا
ثم انه لا يلزم من سب الكافر الاصل الذي لم يوجد فيه الا الكفر
نفسه اذ انضاف اليه السب وقول السائل انه لا يزاد كفرا ممنوع
وقد قال الله تعالى ثم كفر واثم ازادوا كفرا والتسبب كفر جديد
لم يكن الكافر عليه قبل ذلك ولا يجوز تقرب عليه فلا بد من استنفاء
حد وحق انما هو القتل للجماع الذي يقتله الفارس ولان النبي صلى
الله عليه وسلم اعلا قدرا من ساير المخلوق فلا يليق ان يكون سببه
كسب غير المأثرى انه روى قد فرغ عايشة رضي الله عنها حد واحدتين
وان ذلك لا زواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة دون غيرهن
من المؤمنات وان كانت الرواية في ذلك مختلفة فاذا كانت
ازواجه لعظم الحد لا جملتهم فما ظنك به صلى الله عليه وسلم والمعتد
الاولى التي سبذكرها في فصل الدليل على القتل وقول آت يل ان
الذم من اذ انقض عهد لنا فيه خلاف هل يلحق بما منه او يختص بالامام

فيه هذا اذا لم يصدر منه الا حجة والكفر الذي اقتر عليه اما اذا
صدر منه ما لوجب القتل فانه يستوفي حدا وايضا هذا الكفر
آخر غير الذي قترناه عليه واعطيناه الا فان معه فلا يلزمنا تأمينه
مع هذا الكفر الذي لا يجوز المقدير به ولا الحجة بما منه ولا
اختيار خصله فيه غير القتل ان لم يسلم لغلط كفره وحاصله
ان الادلة الدالة على قتله تدل على ان قتله اما حدة واما لغلط
كفره بحيث لا يصح فيه الاسترقاق والممن والمفاداه ومثل
هذا لا يلحق بالما من ولا تخير فيه ولهذا ان العلماء رضي الله عنهم
الذين قالوا بالاحاق بالما من قالوا في هذه الصور بالقتل
من غير التفات الى غير هذا كلام اهل المذاهب الثلاثة
فكان كلامهم في هذه المسئلة الخاصة قاضيا على اطلاقهم في غيرها
ومنها على المأخذ وهو اما غلط الكفر حدا بحيث لا جزاء له الا القتل
واما مراعاة خصوص السبب والفرق بين المأخذين ان على المأخذ
الاول يكون خصوص السبب حرا علة واجزاء الاخر الكفر ففي المسئلة
الروية مع السبب وفي الذم الكفر الاصل مع السبب وعلى المأخذ الثاني
خصوص السبب وحده هو العلة في الموضعين حتى لو امكن تجزؤه
عن الكفر لا قضي القتل وقد اشرت الى شيء من هذا البحث في المسئلة

سبعة

الاولى من الفصل الثاني من الباب الاول في اواخرنا وعلى المأخذين
لصح القول بوجوب قتله قبل الاسلام سواء قلنا انقض عهد ام لا
ولا ندخل في قوله من قتل معاهدا لم يرح رايحة الجنة ولا في قوله ولا
ذو عهد في عهد لان ذاك اذا كان بغير حق وهذا ان قلنا لا ينقض
فهو كالقتل بالزنا والعصا وان قلنا ينقض فليس بمعاهد وبأجملة
قد بينا ذلك من كلام العراقيين والخراسانيين وانما اردنا هذا التنبية
على دفع اشكال تعرض فيه ودفع كلام من توهم ذلك **الفصل الرابع**
في الادلة الدالة على مثل التثبت الذي وضعه اربعة عشر دليلا
احدها وهو الذي اجمعت به ائمة اهل السنة في رضي الله عنه وكثير من العلماء بعد
قصة لعيب بن الاشرف وضعه ما روى البخاري ومسلم رحمه الله في
صحيحيهما من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من تكلم بكلمة لم يسمعها الله ورسوله فقام
محمد بن مسلمة فقال انا يا رسول الله اتحبت ان اقتله قال نعم قال فاذن
لي اقول شيئا قال قل قال فاتاه وذكر ما بينهم قال ان هذا الرجل قد اراد
الصدقة وانه قد عنت نافعا سمعته قال وانصا والله لتملته قال انا قد اتبعناه
الآن ونكر ان ندعه حتى ينظر الى اي شيء يصير ومن وقد اوردت ان
لسلفني سلفا قال فمات مذبذبا ارموننا نسائك قال كيف نرهنك

شبكة

نسبنا وانت اجمل العرب قال ترمذوني اولادكم قال لسبب ابن
احدنا ونقال رُمنيت في وسعين من تمر ولكن نرمنك لعني السيلاح
قال نعم وواعد ان ياتي به باحرث واني علس وعباد بن بشر فجاوه
ليلا فدعوه فزل اليهم وقالت له امراته اتني لاسمع صوتا كانت صوت
دم قال انما هذا محمد بن مسلمة ورضيحي ابونا سلمه ان الكريم لودعي
لطعنه بديل لا جاب قال محمد اذا جاء ضوف امه يدي الى راسه
فاذا استمكننت منه فدوكم فلما نزل وهو متوثج قالوا انجد منك
ريح الطيب قال نعم تحتي فلانه اعطى نساء العرب قال افتاؤذن لي
ان اسلم منه قال نعم فسلم ثم قال اتاؤذن لي ان اعود قال فاستمكن منه
ثم قال دوكم فقطلوه وروى هذه القصة جمع اهل السير قالوا
ان كعب بن الاشرف كان شاعرا وكان يحجو النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه وتعرض عليهم كفار قريش في شعير ويوذيمهم وكان مهاونا
ممن وادعه النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة ولا خلاف
بن اهل العلم بالسير ان كعب بن الاشرف كان له هذنة وموادة
ومن ادعى انه كان حربيا فلا علم له من ذلك فهو عليه بين اهل
السير نعم قل انه انقض عهدك وسندك ذلك وانما كلامنا لان
في انه تقدمت له هذنة وموادة فانه من يهود المدينة وكان

غريبا من بني طي وامتد من بني النضير فلذلك كان فهم وبعدهم ويهود
المدينة كلهم مواد عون باتفاق اهل السير ومن ذكر ذلك الشافعي
قال في الام في باب المهادنة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وادع حين قدم المدينة يهود على غير حرج احد منهم وقال
في الام ايضا في باب التحكم بن اهل الذمة قال الشافعي لم اعلم
مخالفا من اهل العلم بالسير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما نزل بالمدينة وادع يهود كافة على غير جزية وان قول الله
تعالى فاحكم بينهم او اعرض عنهم انما نزلت في اليهود الموادعين الذين
لم يعطوا الجزية ولم يقرروا ان يحجى عليهم حكم انتهى كلام الشافعي
وقال الواقدي عن ابن كعب القرظي لما قدم النبي صلى الله عليه
وسلم المدينة وادعته يهود كلها فكتب بينه وبينها كتابا
والحق رسول الله صلى الله عليه وسلم كل قوم يخلف بهم وجعل بينه
وبينهم امانا وشرط عليهم شروطا وكان فيما شرط ان لا يظلموا واعليه
عدوا فلما اصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحاب بدر
وقدم المدينة بغت يهود وقطعت ما كان بينها وبين رسول الله
صلى الله عليه وسلم من العهد انتهى وجعل الواقدي هذا سببا في
بني قبياق وانما متقدمة على قتل كعب بن الاشرف وغيره تجعل قتل

ابن الاشرف قبل غزوة بنه قسقا ونعود الى كلام اهل السير
في كعب بن الاشرف بعد ان ثبت انه كان من جملة المواد عين
والموادع دون الذمحي فاذا قتل الموادع بالسب فلان قتل الذمحي
اولى لاف الذمحي التزم بحريان الاحكام عليه بخلاف الموادع كما اشار
اليه الشافعي في هذا الكلام في ان التخيير في الحكم في الموادع يعني
بخلاف الذمحي وليس هذا موضع تحقيق ذلك انما المقصود ان ابن الاشرف
ما كان حربيا قال اهل السير فلما كان يوم بدر وانصرف صلى الله عليه
وسلم والمسلمون غاظ ذلك كعب بن الاشرف وطلق بكه ورث
من قتل من المشركين بدر وحرض المشركين على قتال النبي صلى الله
عليه وسلم وفضل دين اجماعه على دين الاسلام ونزل فيه قوله تعالى
الم تر الى الذين اتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجحيت والطاغوت
ويقولون للذين كفروا ما هؤلاء امة من الذين آمنوا سبيلا اولئك الذين
لعنهم الله ومن لعن الله فلن تجد له نصيرا ولهذا لم ينضرب بل خذل
وقتل واعلن بعد اوة النبي صلى الله عليه وسلم وبجائه وقدم المدينه
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اكفني ابن الاشرف بما شئت
فاندب له محمد بن مسلم واصحابه وروى في معامدة ابن الاشرف
مخصوصه روايه عن جابر بن عبد الله ان كعب بن الاشرف عامد رسول الله

صلى الله عليه وسلم ان لا يعين عليه ولا يقاتله فطوى بكمه ثم قدم المدينه
معلنا لمعاداة النبي صلى الله عليه وسلم فكان اول ما خرج عنه قوله
اذا مذب انت لم تحل بمصرته وتارك انت اثم الفضل بالحكم في ابيات
مخرج بها فعند ذلك ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قتله
رواه الخنطاني وغيره وقوله خرج معناه قطع عهدك بقاى جرح فلان
عن اصحابه اى قطع ومنه سميته جزاءه لانهم انجزوا عواهنه
اصحابهم واقاموا بكمه وكان قتل ابن الاشرف لاربعة عشرة ليلة مضت
من ربيع الاول على راس خمسة وعشرين شهرا من مهاجر رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقل ان قوله تعالى ولستمع من الذين
اتوا الكتاب من قبلك ومن الذين اشرکوا انهم كثيرا نزل في كعب بن
الاشرف وان قوله وان تصبروا وتتقوا كان قبل ذلك فلما طوى بكمه
وبالغ في الهف ومجا امر بقتله وروى ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من لنا من ابن الاشرف قد استعلن بعداوتنا وبجائنا
وقد خرج الى قرش فاجتمع على قتالنا وقد اخبرنا الله بذلك ثم قدم
على اجب ما كان ننتظر قرايشا ان تقدم فقتلنا معهم ولما رجع
النفر الذين قتلوه وبلغوا النقع كتبوا وقد قام رسول الله صلى الله
عليه وسلم تلك الليله يصلي فلما سمع تكبيرهم كبر وعرف ان قد

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

قتلوه ثم انهموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال افلحتم
 الوجوه فقتلوا وجهك يا رسول الله ورموا برأسه بين يديه فحمد الله
 على قتله فلما أصبح قال من ظفرتم من رجال يهود فاقبلوه فحافت
 اليهود فلم يطلع منهم احد ولم ينطقوا وخافوا ان يسوا كما دلت بن الاشرف
 كذا ذكر ابن سعد في الطبقات وغيره ولما قال النبي صلى الله عليه
 وسلم ذلك وثب مسعود على ابن سنان رجل من تجار يهود كان
 بلاسهم فقتله وكان حوصه اذ ذاك لم يسلم جعل يقول اي عدو الله
 قتلته ارب شئ في بطنك من ماله قال محصه والله لقد امرت من لو
 امرت بقتلك ضربت عنقك قال حوصه والله ان ديننا بلغ بك هذا
 لعجب واسلم حوصه لومند وقال الواقي كان بن الاشرف شاعرا
 وكان يهجو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ويحرض عليهم وكان
 المشركون واليهود من اهل المدينة يوزون رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واصحابه اخه شديدا فامر الله عز وجل نبيه والمسلمين
 الصبر على ذلك فلما ان ابن الاشرف ان يزعج عن اخي النبي صلى
 الله عليه وسلم واخي المسلمين وساق الواقي القصه الى آخرها
 ثم قال ففزع عت يهود ومن معها من المشركين فجاؤا الى النبي
 صلى الله عليه وسلم حين اصبحوا فقتلوا قد طرقت صاحبنا التليله

وموسى يد من سادتنا قتل بلاجم ولا حد علمناه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه لو قرع كما قرع عن من يوعلى راسه ما اغتيل
 ولكنه نال من الاذى وبجائنا بالشعر ولم يفعل بهذا احد منكم الا كان
 السيف ودعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان يكتب بينهم كتابا
 ينتهون الى ما فيه وكتبوا بينهم وبينه كتابا يحث العدى في داره بدت
 الحارث مخذرت يهود وخافت وذلت من يوم قتل ابن الاشرف انها
 وقول النبي صلى الله عليه وسلم انه لو قرع كما قرع عن اشائه الى
 حى بن احطب قال قتله في قوله الم تداي الذين او توافيها من
 الكتاب الآية نزلت في ابن الاشرف وحى بن احطب وكذا قال عكرمة
 فقتل الرجلين كعب وحى خربا الى مكة وحرضا وقتل كعب ولم يقتل
 حى الى ان يغض بنو النضير العهد فاحلهم النبي صلى الله عليه وسلم فلقح
 بخيبر ثم جمع عليه الاجزاب فلما امنزموادخل صبيته فترطه حطهم
 حتى قتله الله معهم وذكر الواقي في قصه ابن الاشرف انه لما قدم حبر
 بدر قال كعب بن الاشرف لقومه ويحكم والله لبطن الارض خير لكم من ظاهرها
 اليوم هو الا اسراة الناس قد قتلوا واسيروا فاعندكم قالوا عداوته
 ما حيننا ومذاذل على انهم نقضوا معه ولهذا قال النبي صلى الله
 عليه وسلم من ظفرتم به من رجال يهود فاقبلوه فمذق قصه كعب

بن الاشرف اختصرنا ما من كلام الناس ومسل ان المشركين لما سألوا
 ابن الاشرف قال دينكم خير واقدم ودين محمد حدث والله اعززل النبي
 صلى الله عليه وسلم وقال لا اعين عليه فان صح هذا كان اوله في الاستدلال
 وان لم يصح فالاستدلال بعين صحيح وقد ذكر في البيهقي في دلائل النبوة
 من حديث جابر بن عبد الله قال لما كان من امر النبي صلى الله عليه وسلم
 ما كان اعززل كعب الاشرف وطمح بكه وكان بها وقال لا اعين عليه
 ولا اقاتله وفي دلائل النبوة ان محمد بن مسلمة واصحابه اتوا كعب بن
 الاشرف عشية وموئمة مجلسه بالعواصة وقتل ان الكتاب الذي وادع
 فيه اليهود كلها كان لما قدم المدينة قبل بدر ولعل هذا هو الذي
 اشار اليه الكشاف فيكون الكتاب الذي ذكرناه عن الواقدي كتابا
 ثانيا جرده بعد قتل ابن الاشرف وكانت اليهود الموادعون بالمدينة
 وما حولها ثلاث طوائف بنو النضير وبنو قريظة وبنو قينقاع ولقد عرض
 لبعض السفهاء بسمه في قتل ابن الاشرف فرحم الواقدي عن ابيهم
 بن جعفر عن ابيه قال قال مروان بن الحكم وموئمة المدينة وعنده
 ابن مامين النضيري كيف كان قتل ابن الاشرف قال ابن مامين
 كان خذرا ومحمد بن مسلمة جالس شيخ كبير فقال يا مروان الغدر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عندك والله ما قتلناه الا بامر رسول الله صلى الله

عليه وسلم عندك والله لا ماوسه واياك سقف بيت آل المشجر
 وامت انت يا ابن مامين فقلته على لا قدرت عليك وفي يدي سيف
 الخضر بيت به راسك فكان ابن مامين لا ينزل من بين قريظة حتى يبعث
 رسولا يخطر محمد بن مسلمة فان كان في بعض ضياعه نزل فقصي
 حاجته ثم صدر والالم ينزل فبينما محمد بن حسان وابن مامين بالقيع
 فرأى محمد الغشي عليه جريدا رطبة لامرأة حافجة فقام اليه الناس قالوا
 يا با عبد الرحمن انت صنع فخن نكيفك فقام اليه فلم ينزل يضربه بها جريدا
 جريدا حتى كسر ذلك الجريد على وجهه وراسه حتى لم يترك منه مصحبا
 ثم ارسله ولطباخ به ثم قال والله لو قدرت على السيف لضربتك
 وروى غير الواقدي ان هذه القصة جرت عند معوية وابن مسلمة
 قال يا معوية الغدر عندك رسول الله ثم لا تترك والله لا تظلمني واياك
 سقف بيت ابداء ولا يحلوا لي وم هذا الا قتلته وم هذا ابن مامين
 هو السفينة الذي اشترانا اليه ولا ادري بل كان يهوديا او متظاهرا
 بالسلام الا ان المدينة لم يكن فيها في زمن مروان احد من اليهود ولعل
 مروان او معوية ان ثبت ان القصة كانت عند انما سكنت عن قتله
 لتجوز ان يكون ابن مامين انما نسب الغدر الى ابن مسلمة واصحابه
 ولو تحقق منه انه نسبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوقف في قتله

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

فقد اتفق الكلف والمسلمون على أنه لا يغدر الا ترى الى قصته
 الى سفيان وهو كما فرغ من قتل فمن نسب الى النبي صلى الله عليه وسلم
 غدره بقتل مسلماً كان او كافراً وذكرنا الخطأ في قصته ابن مامين عند معوية
 وقال الخطأ في بعد الله ابن مامين وفتح رايه هذا كان كعب بن الاشرف
 بهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحرض عليه وعامده ان لا يعين
 عليه ولحق بمكة ثم نفض مع كفرن فاستحق القتل لغدره ولنقضه العهد
 مع كفرن وذكر عيين ان محمد بن مسلم لم يصرح لكعب بن الاشرف بما مدين في
 شيء من لفظه وقيل من اخذ الله ورسوله لا امان له والنبي صلى الله عليه
 وسلم انما قتله بوجع فصار قتله اصلاً في هذا الباب ولا عمل ان يقال
 ان كعباً قتل غدرًا او قد قال ذلك قائل في مجلس علي بن ابي طالب
 فامر به علي فضربت عنقه حكى ذلك الشيخ زكي الدين عبد العظيم
 المنذري رحمه الله في حواشي السنن وقال الخطأ في مثل هذا الصنيع
 جائز في الكافر الذي لا عهد له كما جاز النار والاعان عليهم اوقات العن
 واوان الغفلة وكان كعب هذا قد لجم بسبب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في مجانته فاستحق القتل مع كفرن بسببه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتك وقال الايمان
 قد الفتك لا الفتك مؤمن قال انما هو فحاه مثل من له امان وكان

كعب ممن خلع الايمان ونقض العهد وذكرنا البهقي في دلائل النبوة كلام ابن
 مامين وقال البهقي ما ذكرت وما نذكر من غدر كعب بن الاشرف
 ونقضه عهده وبجائه رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين وعداوتهم
 ايهم وتخريضه عليهم بكذب هذا القليل ويدل على سوء رايه
 وفتح قوله وان كعب بن الاشرف كان مستحقاً للقتل لما ظهر من غدره
 ونقضه العهد مع كفرن هذه قصة ابن الاشرف وما تعلق بها ووجه
 الاستدلال بها من وجوه احدها الاقتصار على ما في الصحيحين من
 قول النبي صلى الله عليه وسلم من لكعب بن الاشرف فانه قد اخذ
 الله ورسوله وهو يقضي التعليل بالاخذ في كل من اخذ وظاهر اذاه بقتل
 ولا شك ان الاخذ اخذ من الكفر كما قال تعالى ومنهم الذين
 لو دون النبي فالتعليل في الحديث يقضي ان كل من اخذ النبي
 صلى الله عليه وسلم يقتل الب ان انه يقضي ان كعباً انما قتل
 لا اذاه فثبت الحكم في غدره من الكفر الذين هم في مثل حاله لان
 حكمه على الواحد حكم على الجماعة والفرد بين هذا والوجه الاول ان
 الوجه الاول يقضي بثبوت الحكم في كل من اخذ النبي صلى الله عليه وسلم
 مسلماً كان او كافراً وثبوتة في من العاص المستفاد من التعليل
 في محل النص وهو قتل كعب والوجه الثاني يقضي ان كعباً قتل

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

اذا فثبت الحكم في كل من هو في مثل حاله في الكفر والاذى لا بالقياس
 ولكن بالاجماع على ان حكمه على الواحد حكمه على اجماعه وهذا الوجه ساكت
 عن تعدية الى المسلم بخلاف الوجه الاول فانه ناطق بتعديه الحكم
 لكل كافر موادع اذى النبي صلى الله عليه وسلم. **الوجه الثالث**
 ان الكافر الموادع اذا قتل باذاه للنبي صلى الله عليه وسلم ففلان يقتل
 الكافر الذمى بذلك اولى لان الذمى التزم احكام الاسلام والموادع
 لم يلتزم ولذلك اشار الى دفعي فمما قدمنا نقله عنه ان محل التخيير
 في الحكم بين الموادعين اما اهل الذمة فحب الحكم بينهم وحمل الله
 على ذلك ومنذ ما هو الصحيح اعني في وجوب الحكم بين اهل الذمة وعدم
 وجوبه بين المعاهد من الموادعين وهذا الوجه يترك الوجهين
 الاولين في الاقتصاد على ما في الصحيحين واعتبار لفظ الحديث في الدلالة
 على التعليل بالاخر وسادك الوجه الثاني خاصة في حال كعب بن
 الاشرف واثبات الحكم في كل من هو في مثل حاله في الموادع بالاجماع
 ويدل عليه في تعدية الى الذمى بالقياس بطريق الاولى وساكت عن
 تعدية الى المسلم كما سكت عنه الوجه الثاني. **الوجه الرابع**
 مجاوز ما في الصحيحين والنظر فيما دلت عليه السير من حال كعب بن الاشرف
 وقد دلت على انه غدر وحرص المشركين على قتال المسلمين ورثي

قتلهم وشتب بنسب المسلمين فاما ان يكون انقض عهدك بذلك
 اولاً فان لم يكن انقض فكون قتله حداً باجر احكم الاسلام عليه لا ان
 مخدرون في الحكم على المعاهد وان كان انقض وهو الصواب كما صرح
 به المحققون واهل السير والشافعي وكذا ينقضه كلام الفقهاء فانه لم
 يكن ذمياً وانما كان موادعاً والفقهاء وان اختلفوا في انقضاء عقد
 الذمى بذلك فلم يخلو في انقضاء عقد المعاهد لانه اضعف بل
 ينقض بخلاف وهذا كان حال كعب بن الاشرف لا خلاف في
 انقضاء عهدك وحينئذ يقتل فظهر انه لا اشكال في قتله على
 التقديرين ولكن التقدير الثاني هو الصواب وهو المنقول عن
 الشافعي وقد زاد بعض الناس في الاستدلال لقتله بالتسبب
 على ما قلناه انما فعله محمد بن مسلمة واصحابه مع كعب بن الاشرف
 وقرب من شبهه الا ان قلوبهم لم يكن قتله للمسبب لما جاز ولكن هذا
 النبي قاله هذا القتل ليس بصحيح لان هذا ليس بامان ولا شبهة
 امان اذ ليس فيه استبعاد بشي من ذلك وابن الاشرف نقض
 عهدك باخيهان وصار حربيته ومخادعة اخوته لاجل قتله بذلك
 جانف ليس ذلك بامينا ولكنه توصل الى القتل الواجب وما
 ذكرناه من كون الهدنة ينقض بالتسبب بخلاف وليست كالدفع

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

أشار إليه إمام الحرمين ولا يعرف خلافا فيه في مذنبين وقدمنا
عن الماوردي أن أبا حنيفة خالف فيه أيضا وهذا في غلبه البعد
لأن مدنه قرين مع النبي صلى الله عليه وسلم انتقضت باغان
جلفايم من بني بكر على خزاعة حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم
وسلمهم ولا شك أن ذلك دون السب لأنه قتل بعض المسلمين
وليس كصاحب القتال معهم وقتل المسلم دون سب الرسول ولهذا كان
الاختلاف فيه في الذمة أقوى وأحنف يقولون إن مدنه قرش لم ينقض
بفعلهم وإنما الإمام له الخيار في نفي المدنه عنه شأنا وعلمهم أو تناخر
زمانا يعلمون فيه ومن تأمل قصه فتح مكة استبعد ذلك وجمع ما صدر
من كعب بن الأشرف من ربه قتل الكفار وحصم على قتال المسلمين
وتسليمه بنسائهم دون السب لأن القائل بأن الذمة لا تنقض
بالمسب يقول إنما لا تنقض بذلك أيضا وقد قاس الشيخ أبو إسحق في النكاح
الذمة على الأمان فقال لأنه معنى محقق به دم الكافر فانقض بسبهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأمان فإن كان أبو حنيفة يوافق على
انتقاض الأمان بذلك كما يشعر به هذا القياس لأنه بحث معه فلعلمه
بقول أن كعب بن الأشرف كان له أمان لمدنه فلذلك انتقض بالسب
ولعله يعتذر عن مدنه قرش بأن الصادر قتال وإن كان يقول

أن الأمان انقضى لا ينقض بذلك وهو الذي سمعت بعض أحنفائه ينقله عن
مذنبه فليس كل عليه قتل كعب بن الأشرف أمان أن يقول أنه لم يكن له أمان
أيضا وإنما كان محاربا وإن الموادة من المهادنة ولا يلزم منها الأمان
لكن المعروف من السير وكلام الشافعي وغيره خلاف ذلك وإن كعبا كان
مهادنا وانقض عهد ولوقال قائل بأنه لا ينقض عهد ولكن يقتل
حدًا وإن كعبا قتل لذلك لسلم من الأسكال وإن خالف ما قاله الناس من
انتقاض عهد كعب وأما القول بأنه لا ينقض عهد ولا يقتل فلا يستقيم
مع الحديث فإن قلت قتل كعب بن الأشرف إنما كان لكفره والكافر
الذي بلغته الدعوى يجوز نكسه والأغان عليه ولم يكن كعب معامدا
وإنما كان محاربا فلذلك قتل كما يقتل غنم من الكفر رغبة ما في الباب
أنه بالغ في الأخي فلذلك اختير قتله على غيره دفعًا لما سوقع من شره كما
نحو إمام القتل في بعض الأسرى قلت أن يكون له أمان لم يكن إلا محاربا
فخالف لما نقله المحدثون وأما السب من أنه كان معامدا وانقض
عهد بما صدر منه وبذلك حصل الرد على من يقول أن المدنه لا تنقض
بالسب وأما كونه أمانا قتل كعب فليس كذلك لأن غنم من الكفار
الذين ليسوا في مثل حاله لم يقتل كقتله بقي مدنا أمره وإن كعبا صدر
منه أمور بالنسبة على النبي صلى الله عليه وسلم وتمسح الكفار على قتله

وتوقع شر عظيم منه وما ادعج في السدب بالمسلمات ورثاه لقتلى المسلمين
 ومثل ذلك لو صدر من اسير لتعذت المصلحة في اختيار قتله فان الاسرافاق
 فيه لا يفيد والمن عليه والمفاداة به يزيد شرًا واحاقه بدار الحرب مع ما علم
 منه اشد فلم يبق الا قتله كما فصل للاسير على جهة انه اختيار لا احد
 انحصار لتعذت المصلحة فيها ويكون القتل حينئذ لاجل الكفر فقتل كعب
 محتمل ان يكون لهذا المعنى ومحتمل ان يكون لخصوص السب حدًا واذا
 كان لخصوص السب فمحتمل ان يكون مع انقضاء عهده ومحتمل ان يكون بدونه
 فهذه ثلثة احتمالات في قتل كعب مع القطع بانه جائز حلال احدها
 ان لا يكون انقض عهده وقتل للسب والثاني ان يكون انقض عهده
 وقتل للسب ايضا لاستحقاقه بالسب المتقدم كما نرجح بالزنا المتقدم
 قبل انقض العهده كانه لو كان ذميًا والثالث ان يكون انقض
 عهده وقتل للكفر كما شرعنا اولًا ولا يجاوز امر كعب هذه الاحتمالات
 الثلاثة والاحتمال الاول مخالف لما قاله الشافعي والخطابي وغيره من
 المجازين واهل السير وكلته محتمل ان يقول به قائل وعمل قول من صرح
 بان كعبًا نقض العهد على ان هذا العالم يرى ذلك فزوى على ما رأى
 والنبى صلى الله عليه وسلم لم يصرح ولا ذكر ما دل على نقض العهد
 ففعل قتله للسب مع بقاء العهد ولا شك ان هذا محتمل ولكن بعد

تمام الدليل على ان صدور مثل هذه الاشياء يوجب انقضاء العهد فلا وجه
 للقول بان كعبًا لم ينقض عهده فلم يبق الا الشر ذو بين الاحتمال الثاني
 والثالث وبما مضى ان كان رجع الثاني على الثالث التمسك بالتعليل
 الثابت في الصحيحين بالافخ وما وافق ذلك من السير على ان الذي
 قاله الشافعي انه ينقض عهده ويقتل وذلك مشترك بين الاحتمال الثاني
 والثالث ولكن بينهما فروق فان على الاحتمال الثاني يكون القتل واجبًا
 حدًا من الحدود ولا خيرة للامام فيه اهل النبي صلى الله عليه وسلم فانه يخير
 لان الحق له وعلى هذا يحمل قتل كعب وترك غيره في ذلك الوقت
 وعلى الاحتمال الثالث محتمل ان يقال ان الامام يخير فيه كما يخير في كل
 من انقض عهده فان ظهرت المصلحة في قتله قتله وان ظهرت المصلحة
 في ابقائه ابقاه بعد استبانه وتعذيبه ان قدر عليه ومحتمل ان
 يقال انه لا خيرة للامام في ذلك لان الامام انما يخير فيما اذا لم ينضم الى
 الكفر غيره وهذا النظم اليه السب وهو كفر آخر لا يقر عليه فتعذت
 قتله الا ان سلم وتمسك في هذا بان النبي صلى الله عليه وسلم امر
 بقتل كعب بن الاسرف كما جاء مصرحًا في الحديث والامر للوجوب والحج
 به من هو مثله فان قلت — امر بقتل هذا كما صرح بقتل من خنار
 قتله من الاسراء قلت — الاسراء ثبت فممن انه من على بعضهم ولم

ثبت لنا في مثل هذا حاله انه من عليه مع الكفر فكان الواجب فيه
القتل ليس اهل وكانت تلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فهم وقد قال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
المهديين من بعدي فليخض ان في قتل كعب بن الاشرف معينين احدهما
ان يكون اختيارا بالكفر كما تحتار قتل الاسارى المحير فهم والثاني
انه لا جل الا في ويعضده اتحدريث وما ذكرناه وهو اقوى الاحتمالين
وان صحهما ولذلك والله اعلم اعتمدنا آثافتي ومما ذكرنا من المباحث
ان قوله صلى الله عليه وسلم فانه قد اذاه ولا شك ان ذلك الاذى الخاص
ولكنه تعلل لقتل كعب باذاه ولا شك ان ذلك الاذى الخاص
الذي حصل منه حامل على اختيارا لابي صلى الله عليه وسلم قتله
ولا خلاف في ذلك وانما الخلاف في ان مسمي الاذى موجب للقتل
وليس في التعلل ما يقتضي ذلك واجواب عن ذلك اما اعتبار الاذى
الخاص فلو قلنا به لبطل باب القياس ونحن في العلل انما نعتبر مسمي
ما نض عليه الشارع او او ما الله وننيط الحكم به واما كون المعلل
اختيار النبي صلى الله عليه وسلم للقتل الجائز لا وجوبه بخواب
ما تقدم من انه اذا علم ان النبي صلى الله عليه وسلم قتله لذلك
ثبت انه سبب في القتل ولا دليل على سقوط القتل واختيار حصة

لقتله

اخرى سواء في هذه الصنوع بل اتوا ان الكافر احزن الذي لم يحصل
له عهد اصلا لوسب ووقع في قبضة الامام لم يخير فيه بل سيقن قتله الا
ان سلم لما ذكرناه من المحدث الا يرى ان النبي صلى الله عليه وسلم
لما من على انه عنك السليمة يوم بدر وذهب الى مكة وتكلم وجاء
المرة الثانية وسأله المن عليه فلم يفعل وقال له لا مسح سبلا نك بمكة
ويقول سمحت ليجد ثم قال لا بدخ المؤمن من محرمين وقتله فهذا
والله اعلم وما اسرنا الله من ان الخبير انما يكون في الكفر الذي لم ينضم اليه
غير يقتضي ان من كان من الاسراء حصل منه ذلك بعين قتله الا ان
سلم وان كنت لم ار ذلك منقولا الا طرفا منه فقد ذكر ابو العباس
بن تيمية الحنبلي وقال ان المصدقين وطوائف من المتأخرين
يعني من اصحابهم قالوا من ذا العني السبب وغيره من ناقض العهد
تبعين قتله كما دل عليه كلام احمد وذكر طوائف منهم ان الامام يخير
فمن نقض العهد من اهل الذمة كما يخير في الاسير بين القتل والاسترقاق
والمن والفداء بعد ان ذكر في الناقضين للعهد فدخل هذا السبب
في عموم هذا الكلام واطلاقه وواجب ان يقال فيه بالخير اذا قيل به
في غيره من ناقض العهد لكن قد حققوا اصحاب هذه الطوائف رؤسهم
مثل القاضي ابن يعلى في كتبه المتأخرة وغيره هذا الكلام وقالوا

التخيير في غير سبب الرسول صلى الله عليه وسلم وامت سائبة فانه يتعين
 قتله وان كان غنم كالاسير وعلى هذا فاما ان لا يحكى في قتله
 خلاف لكون الذين اطلقوا التخيير في موضع فالوا في اخريات الباب
 يتعين قتله وصريح راس اصحاب هذه الطريقة بانه مستثنى ويحكى
 فيه وجه ضعيف انها كلامه والفتاوى انه لا يحكى فيه خلاف لان
 المطلقين لا ينسب اليهم مخالفة حتى تحقق فاذا قام الدليل على البقيد
 وجب اتباعه والاقتصار عليه قال ابن التيمية واختلف اصحاب
 الشافعي ايضا فمنهم من قال يجب قتل السبب حتما وان خيره في
 غنم ومنهم من قال هو كغني من التناقض للعهد وفيهم قولان
 اصغفهما انه يلحق بماثمة والصحيح منهما جواز قتله قالوا ويكون كالاسير
 يجب على الامام ان يفعل فيه الاصلح للامة من القتل والاسير قات
 والمن والفدا قلدت ولم ار في كلام الشافعية تصرفا بما ذكره وكان
 اخذ ذلك من مقتضى كلامهم كما تصرف في كلام اصحابهم والفتاوى ان
 لا يثبت في ذلك خلاف وان كان قضيت كلام المطلقين التسوية
 بين السبب وغنم من ناقضي العهد وان لو خذ بكلام من اطلق القتل
 في السبب ثم ان مذاك فانه كان ذميا او معاصدا ونقض اما
 الحزن في السبب الذي لم يقدم له عهد واسر بعد ان سب او سب

في حال الاسر فهو الذي قلدت انه ينبغي ان سعين قتله وان لم اجده
 منقولا وكذلك لا ينبغي ان يجوز تأمين الحزن في السبب ولو ائمنه شخص
 لا يصح امانه وبهذا يجاب عن قول من قال ان ما صدر من قول محمد
 بن مسلم واصحابه يشهد امان فقول على تقدير تسليم ذلك ما هو
 امان باطل لا يمنع القتل وقوله صلى الله عليه وسلم اذا امكركم الرجل
 على دمه فلا تقتله ونحو ذلك من الاحاديث محمول على ما اذا لم يكن
 مستحق القتل بخدا وقصاص وقتل السبب حذو وبدلك يحصل
 المحافظة على عموم العدة ويكون الا في موجب الاشهاد والقتل
 سواء كان من مسلم ام من ذمى من معاصدا من مشرك من ام من
 حررت اذا قدر عليه ولم يسلم ولا يعبر بانهم كلهم بعض الفقهاء من
 ان الحزن لا يعلق به الاحكام وانما مراده انه اذا اسلم سقط فان
 قلدت قد قال اصحابنا ان المهادن لا يجب عليه حد الزنا والشرب
 وفي حد السرقة والمخاربه قولان اصحهما عدم الوجوب ايضا فاذا كان
 هذا في المخاربه وحي حق او محي فكيف يدعى قتل السبب وموان
 كان حق او محي فمثل المخاربه وان كان حق الله تعالى فمثل حد الزنا
 قلدت حق القطع في السرقة وحق المخاربه وحد الزنا كلها امور
 جزئية فروعية واما سبب الله تعالى ورسوله والقرآن فانه طعن

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

في الدين ولا يلزم من عدم اقامة الحد في حقوق الله التي هي من فروع
 الشريعة عدم اقامته في التعرض لاصل الدين وقد قال تعالى وان
 نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم ففا تلوا ايمه الكفر
 فلا يجوز الصبر على السب كما لا يجوز الصبر على الطعن في الدين فلا شك
 ان السب موجب للاستحقاق القتل من كل من صدر منه معامدا
 كان او مستائما او غدا لما فيه من الطعن في الدين وضرر المسلمين
 كلهم وما فيه من غيظ قلوب جميع المؤمنين والتجريح على انبياء الله
 بالنقصه التي تؤثر في قلوب اهل الزيغ فاي من هذا من الزنا والسرقة
 والمخاربه التي هي امور مخصوصه ببعض الاحاد بل اين هو من الكفر
 الذي ضرر على صاحبه ولا فيه ثم عرض انبياء الله تعالى وادخال
 الدين على القلوب الضعيفه واذا ثبت ان السب موجب للاستحقاق
 القتل في المعاهد واخرت في الدين اولى بالالتزامه الاحكام وبه
 ظهر احتياج الشافعي بقصه كعب بن الاشرف وان لم يكن ذميا
 ولا كان له ذمه قط فان يهود المدينة ومن حولها لم يكن عليهم
 جزية والفقهاء انما يطلقون عقد الذمه على ما كان فيه جزية
 في يهود المدينة على قولهم كانوا مهادين لا ذميين على ان عندى
 في قصه الذمه على ما يقتضي اداء الجزية نظرا لان اعطاء الجزية

نزل في سون براه ومضى من اخر ما نزل بل نص العلماء صريحا على ان
 آية الجزية انما نزلت في غزاة تبوك وفي سنة تسع من الهجرة وصحت
 آخر الغزوات فكان اليهود كلهم قبل ذلك بغير جزية ولا شك ان بعضهم
 كانوا ملتزمين الكف عن المسلمين واحكاما اخرى والذمه معناها
 الالتزام فنبغي اذا التزموا اجراء الاحكام عليهم والتمنا لهم الذم
 عنهم انعقدت الذمه وان لم يكن جزية في ذلك الوقت لعدم
 مشروعيتهما وبحمل كلام الفقهاء على هذا الزمان بعد شرعية الجزية
 ليس لنا ان نعقد الذمة الا بهما اذا عرف هذا فقد يكون يهود المدينة
 كانوا ذميين بلا جزية وحينئذ يكون قصه كعب بن الاشرف نصا
 في الذم وفي انه ينقض ذمته بذلك ولكن ما حكيناه عن الشافعي
 يقتضي ان يهود المدينة مهادون فقط لا اهل ذمه ثم ان كعب بن
 الاشرف كان موضوعة في العوالي كما تقدم في الروايات والعوالي
 خارج المدينة ومن تبع لها والظاهر ان يهودها كانوا في حكم يهود
 المدينة واصحابنا يقولون ان المهادين اذا انقض المدينه فان
 كان في بلد جاز قصده والاغارة عليه في موضعه وان كان
 دخل دارنا ما كان او مهادنه فلا يغتال وان انقض عهدك
 بل يبلغ المأمون كذا نقله الدافعي عن نقل القاضي ابن حجر والرواية

وغيرهما وقالوا في الذمحي اذا انقض قولان احدهما بلغ المأمن واصحهما
 على ما في المذهب وغنى المنع بل بخير الامام نفسه بين القتل والاسير
 والامن والفداء وكعب بن الاشرف لم يكن في شيء من هذه المثابة لانه
 نقض العهد والتحقيق بدرا حارب لما ذهب الى مكة وقدم الى العوالي
 بغيرا فان فلا نقول احد منه ان حكمه حكم اهل الذمة الذين ينقضون وهم
 في دارنا تحت يدنا قبل بلوغهم المأمن ولا ان حكمه حكم اهل العهد
 اذا كانوا دخلوا لنا بأمان فلذلك جاز بنبه والا غان عليه قولاً
 واحداً ما لانه في العوالي والعوالي ليس في حكم المدينة واما لان العوالي
 في حكم المدينة وهو الصحيح ولكنه جاء اليها ناقضاً بغيرا فان بعد ان لم يجر
 بدرا حارب فلا شبهة في قتله ولو سلم ان كعب بن الاشرف كان حربياً
 محصناً لم يسبق له عهد ولا امان فقتله جائز لقتل غن من الكف الذين
 بلغتهم الدعوة والتعليل في الحديث بالاذا يقضي ان القتل لذلك
 لا للكفر وحده وجنث يكون دليلاً على ان ذلك اذا صدر من احرته
 يستحق به القتل واما قلنا هذا لان المحقق في حال كعب وعين
 من يهود المدينة المودعة ومنه التي قالها الشافعي ومعناها
 الميتة ولا يلزم من ذلك ان يكون بعقد يستحق به الا امان فقد يكون
 باقياً على احكام الحربية مع الكف عنه وذلك لا نصرة نافية قصدها

من الاحتجاج بترتيب الشارح القتل على الاخر بل منع ويزيد في المقصود
 وقد قدمنا من كلام الروياني واما وزجه ما يقتضي ان سب الرسول
 والقراء من المعامد ان كان جهراً انقض المدينة ولا يوقف على
 الحاكم وان كان سراً كان كاجتباية فللامام نقضها به ولا شك ان
 سب كعب بن الاشرف كان جهراً فلذلك كان منقض العهد يجوز تبينه
 وشن الغارة عليه بخلاف فان قلنا في الروايات المقتضية ما يقتضي
 ان الله تعالى اوحى الى نبيه حال كعب بن الاشرف فلعله لما اطلع الله
 تعالى من قلبه امر بقتله وذلك لا يوجد في غير قلنا نحن
 متعبدون ببناء الاحكام على اسبابها النظامية ولم يكن النبي صلى الله
 عليه وسلم يبنى الاحكام على الاوراق الباطنية وان جاء بها الوحي بل على
 الاسباب التي نصبها في شرعه الا ترى الى الميتة فقتل مع اعلان الله
 له محالهم لم يقتلهم لعدم قيام البينة او الاقرار اللذين نصبهما حجة
 شرعية وان كان قد علل ترك قتلهم بغير ذلك مثل قوله صلى الله عليه
 وسلم لا تحدث الناس ان محمد يقتل اصحابه وغر ذلك وبما ذكرناه
 متبين لك ان الاستدلال بقصة كعب بن الاشرف لا يتوقف على ثبوت
 كونه كان معاهداً بل سواء كان حربياً ام لا الاستدلال بها صحيح لضممه
 التعليل المذكور في الحديث وقد سبق انه قيل ان النبي صلى الله عليه

وسلم كان كتب كتاب موادة اول قدومه المدينة قبل قتل ابن الاشرف
 ويكون الكتاب الذي كتبه بعد قتله ثابتاً لا ينقض العهد بمقتضى ابن
 الاشرف اما انه كان كبيراً ونقض الكبير يتبعه الانقراض في حق الاتباع
 عالم بعز لوع واما لانهم نقضوا الضام كما دل عليه ما قدمنا من الروايات
 وقولهم له ان ما عندنا من الاعداق النبي صلى الله عليه وسلم وعلى كلا التقديرين
 يخرج قتل محصيه بن سلمه لان العهد انقض في حقه باحد الطريقين
 المذكورين وبطريق ثالث وهو انه جاء منتصراً القتل كعب بن الاشرف
 فكان بذلك ناقضاً وقوله صلى الله عليه وسلم من وجد متو من رجال
 يهود فاقتلوه دليل على انقضاء العهد في حقهم **الدليل الثالث**
 قصة قتل ابن رافع عبد الله بن كعب بن مالك قال كان حاضراً صنع الله تعالى
 حديثه الزميرى عن عبد الله بن كعب بن مالك قال كان حاضراً صنع الله تعالى
 لرسوله صلى الله عليه وسلم ان هذين الحيتين من الانصار الاوس والخزرج
 كانا يتصاولان معه تصاول الفحلين لا يصنع احدهما شيئاً الا يصنع الاخر
 مثله فذكر ابن ابنه الحقيقين حين فاستأذنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في قتله فاذن لهم وقصة قتله مشهورة ثابتة في البخاري
 واما ذكرنا ما عن ابن اسحق لذكر ان ابن رافع قتل كعب بن الاشرف وقال
 عن ابن اسحق كان في حصن له بارض الحجاز فان كان مواد عاكباً بن الاشرف

قوله قتل ابن رافع عبد الله بن كعب بن مالك قال كان حاضراً صنع الله تعالى حديثه الزميرى عن عبد الله بن كعب بن مالك قال كان حاضراً صنع الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ان هذين الحيتين من الانصار الاوس والخزرج كانا يتصاولان معه تصاول الفحلين لا يصنع احدهما شيئاً الا يصنع الاخر مثله فذكر ابن ابنه الحقيقين حين فاستأذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتله فاذن لهم وقصة قتله مشهورة ثابتة في البخاري واما ذكرنا ما عن ابن اسحق لذكر ان ابن رافع قتل كعب بن الاشرف وقال عن ابن اسحق كان في حصن له بارض الحجاز فان كان مواد عاكباً بن الاشرف

فلا تستل

فلا تستدل به مثله والافعال طريق المصداق من التعليل بالاذاء **الدليل**
الثالث قصة قتل ابن عفاك اليهودي ذكر ما قبل التفسير
 وان لم يحجج بهما بمفرد ما فيها تاكيد لقصة كعب بن الاشرف قال
 الواقدي باسناده ان شيخاً من بني عمرو بن عوف يقال له ابو عفاك
 وكان شيخاً كبيراً قد بلغ مائة وعشرين سنة حين قدم النبي صلى الله عليه
 وسلم المدينة وكان يحرض على عداوة النبي صلى الله عليه وسلم ولم
 يدخل في الاسلام فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر رجع
 وقد ظفروا الله بما ظفروا به من محمد وبني ففقال

قد عشت وما ن اري من الناس داراً ولا مجمعا
 اجمع عقولا وانى الحى مبدى سراعاً الى ذمار عا
 فسلبهم امرهم راكب حوا حادلاً لشيئ معك
 فلو كان بالملك صدقتم وبالتنصر باليعتم تبعك
 فقال سالم بن عمير وهو احد الكهان من بني النجار على بدر ان
 اقتل ابا عفاك او اموت دونه فامهل وطلب له غنم حتى كانت
 ليلة صايغه فقام ابو عفاك بالفتك في الضيف في بني عمرو بن عوف
 فاقبل سالم بن عمير فوضع السيف على كبد حتى حتر في الفراش
 وصاح عدا الله فصار له ناس ممن على قوله فادخلوه منزله

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

وقبره وقالوا من قتله والله لو تعلم من قتله لقتلناه به وكان قتل
ابي علفك في شوال على رأس عشرين شهرا من الهجرة علف بدر قبل قتل
كعب بن الاشرف بزمان وممن نض على ان ابا علفك كان يهوديا ابن
سعد وقديس بن ان يهود المدينه كلهم كانوا موافقين وهذا دليل
على ان اليهودي المودع اذا سب قتل غيلة وان ذلك من القربات
التي يلتزم بالندرة وان ذلك كان معلوما عند الصحابة **الدليل الرابع**
قصه انس بن ريم الدبلي ذكرها اهل السير ان انس بن ريم الدبلي
وكان ممن دخل في عهد قریش ومدينهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع غلام من خزاعة فسق فثار الشر
مع ما كان بن الحيتين وجاءت خزاعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
لست نصره وانشدوه القصيدة المشهورة التي اولها
اللهم اني ناسد محمد حبيبنا وابيك الاثلا فلما فرغ الركب قالوا
يا رسول الله ان انس بن ريم الدبلي قد مجاك صعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وانه فبلغ ذلك انس بن ريم فقدم معتذرا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وادعى بقتله اولها
انت الذي مدي محمد بامر بل الله مديها وقال لكون اشد وفيها
فما حلت من ناقة فوق رجليها ابروا في دمة من محمد

تعلم رسول الله انك قاتل على كل سكن من تهاجم ومحمد
تعلم رسول الله انك مدي وان وعيدا منك كالاخذ باليد
وي رسول الله انك مدي فلما فقت سوطي الى اذا يدى
سوى انه قد قلت يا ريم فقتني اصيبوا نخص يوم طلوع اسعد
واني لا عرضا حرفت ولا دما برقت ففكر عالم الحق واقصد
وتعلم ان الركب ركب عويمر هم الكاذبون المخالفوا كل موعد
وبلغت قصده رسول الله صلى الله عليه وسلم وكله نوفل بن معاوية
الدبلي فقال يا رسول الله انت اولى الناس بالعفو ومن منال يبارك
ويودك ونحن في جانيه لا ندرى ما نأخذ وما ندع حتى مدانا الله بك
وانفذناك من الملك وقد كذب عليه الركب وكبروا عندك فقال
دع الركب عنك فاننا لم نجد بهما احد من رحم ولا بعد الرحم
كان ابر من خزاعة فاسكت نوفل فلما سكوت قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم قد عفوت عنه قال نوفل فداك انه واقى ومنه
القصة اذا صحت من اقوى الادلة بل فيها دليل على ان القتل
لا يسقط بالاستلام حتى يعفو فان ظاهرا القصيدة يدل على اسلام انس
بن ريم وكان حين مجائه مهادنا ونوفل الذي شفع فيه كان ممن نقض
العهد ثم اسلم وصار يشفع فيه فل على ان التبت اعظم من نقض

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

العهد وان ناقض العهد اذا اسلم وسلم والساب اذا اسلم لا يسلم ولهذا
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يهدروا دم احد من بني بكر الذين اغاروا على
خزاعه وانما سلط خزاعه على قتالهم واهدروا دم هذا بعينه حتى اسلم
واعتذر هذا مع ان العهد عهد موادة وهمدنة لا عقد جزية وخرمه
والمهادن في بلد لا يتوقف فيما شاء من المنكوات فاذا اخذ بذلك
فالذي اولى في هذه القصة لا شك في دلالته على قتل الشاة بالمعاهد
وامت اذا اسلم فخن نخنا سقط الفتل عنه وحمل ما صدر في مد
القصة من سوال العفو على قبول توبته كما في قبول توبة كعب بن مالك
حين تخلف عن يوك حيث احرقت خمسين ليلة مع ندمه وصدقه
كما ثبت من قبل التحقيق رضي الله تعالى عنه وقبوله توبته كذلك هنا
المقصود رضي النبي صلى الله عليه وسلم عنه وهو امر مقصود فليس
نصا في انه لو لم يعف عنه لقتله بعد اسلامه بل لعله كان له ان
يعاقبه بغير القتل او مجرد اعراضه عنه عقوبة وكيف يطيب
قلب المسلم اذا لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم راضيا عنه
بخلاف الكافر احرقت او المعاهد الذي نقض العهد بغير ذلك القتل
ونحو فانه لمجرد اسلامه لا يبقى عليه تبعة اخرى لان دينه الذي
كان هو الكفر والمجاربة وقد زال بالاسلام وذنوب الشاة زائدة

في

على الكفر **الدليل الخامس** استدلاله ايضا بجماعه من العلماء
منهم احمد بن حنبل وذكر ابو داود في سننه في باب الحكم فيمن سب
النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو داود حدثنا عثمان بن ابي شيبة
وعبد الله بن الجراح عن جابر عن معين عن الشعبي عن علي
رضي الله عنه ان اليهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم
وتقع فيه فحنقها رجل حتى مات فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم
دمها ورواه احمد عن جابر عن معين عن الشعبي عن علي قال كان رجل
من المسلمين اعطى يابى الى امراة يهودية وكانت تطعمه وتحسن اليه
وكانت لا تزال تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتؤذيه فلما كانت ليلة
من الليالي خنقها فماتت فلما اصبح ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فاستد الناس في امرها فقام الاعشى فذكر له امرها فابطل
رسول الله صلى الله عليه وسلم دمها وهذا الاسناد لا يروى
في صحته والصاله الامن بجمعه سماع الشعبي من علي ولا شك انه اورد
واورد خلافا من الصحابة فان مولد علي ما ذكره من سب سنين
ضلت من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكون عهد وفاة علي
بن ابي طالب رضي الله عنه عشرين سنة واكثر الاقوال في وفاته
دل على هذا اعني الشعبي فانه قيل انه توفي في سنة ثلثي ومائة وعشرين

سابقة

والانصار وادع فيه يهود وعاهدكم على دينهم واموالهم وكان
عند آل عمر بن الخطاب مقدرنا بكتاب الصدقة الذي كتب عمر للرجال كتب
بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من محمد النبي بن المسلمين والمؤمنين
من قریش ويثرب ومن يتبعهم فالحق بهم وجاهد معهم انتم امّة واحدة
يتعاقلون بنهم معا قلم وفنه وان ذمّة الله واحد يحرم عليهم ادناهم
وفنه ان اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين وان يهود بنه
عوف ذمّة من المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وانفسهم
الذين ظلموا اثم فانه لا توقع الانفسه واهل بيته وان يهود بنه التجار
وبنه الحارث وبنه ساعد وبنه حسم مثل ما يهود بنه عوف وان ليهود
الاوس مثل ما ليهود بنه عوف وان ليهود بنه ثعلبة وكهف طعن من ثعلبة
ولبنه الشظية مثل ما ليهود بنه عوف وان موالي ثعلبة كانفسهم وان بطانة
يهود كانفسهم وان ابحار كانفسهم غير مضار ولا اثم وانه ما كان بن اهل
هذه الصحفة من حدث او اسحار بحسنى فساه فان مرقه الى الله والحق
محمد صلى الله عليه وسلم وان يهود الاوس وواليهم وانفسهم على مثل
ما في هذه الصحفة مع البار المحسن وفيها اشياء اخر وذكّر ابو عبيد
في كتاب الاموال هذا الكتاب ايضا عن يحيى بن بكر وعبد الله بن
صالح قالوا حدثنا الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب قال

بمعنى وقال ابو عبيد الله مقدم النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وفتر
ابو عبيد قوله وان اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين قال فنه
النفقة في الحرب خاصة شرط عليهم المعاون له على عدوه ويرى انه انما
كان بسهم لليهود اذا غزوا مع المسلمين لهذا الشرط الذي شرط
عليهم من النفقة ولو لا هذا لم يكن في غنائم المسلمين سهم وفي كتاب
ابن عبيد ان يهود بنه عوف امّة من المؤمنين وفتره بانه انما اراد
نصرهم المؤمنين ومعا وبنهم ايتهم على عدوهم بالنفقة التي شرطها
عليهم وفي صحيح مسلم عن جابر كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه على كل بطن عقوله ومعنى قوله ان كل من تبع المسلمين من اليهود
فان له النصر معنى الاتباع هنا المستلمه وترك المحاربة ولم يكن احيد
بالمدينة من اليهود الا وله حلف انا مع الاوس او بعض بطون
اخزرج وكان بنو قسقاء ومعهم المحاربون بالمدينة ومعهم ربيعة عبد الله
بن شلفم خلفا بنه عوف بن اخزرج ربيعة بن اذ ومعهم الرطن الذين
يبدى بهم في هذه الصحفة وكان في المدينة وفيما حولها ثلاثة اصناف
من اليهود بنو قسقاء وبنو النضير وبنو قريظة فبنو قسقاء والنضير
حلفاء اخزرج وقريظة حلفاء الاوس واول من نفض العهد بنو قسقاء
وحاربوا فيما بين بدر واحد ومعهم الذين كانوا بالمدينة والنضير وقريظة

كانوا خارجا من المدينة ومذه المرأة يظهرانها من بين مسقاع لان
الظاهر انهما كانت في المدينة وسواها كانت منهم ام من غيرهم فبيها انه
ولها عهد كسائر موهو المدينة وما حولها فاذا كان شبهها تقضي
القتل فالذميمة . التي يلزم احكام الاسلام او كى وتماثل على انها
كانت معصومة قبل السب ان النبي صلى الله عليه وسلم نشد آتس
في امرها لو لم يكن معصومة لما فعل ذلك فان قلنا السياب وان
وجب قتله لا يجوز لاحاد الناس قتله بغير اذن الامام وكذا المرتد
فلو كان القتل للسب لانكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه لانه فعل ما لا يجوز
فلم ينكر دل على ان القتل لغرد ذلك قلنا اما كون القتل لغير
السب فلا يمكن اذ لا يحمل له غير ما بيناه من كون المرأة لا يقتل بالكفر
لما صلى فقيتين ان يكون للسب واما كون احاد الناس ليس له ذلك
الا باذن الامام وان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر فلعلى ترك الانكار
خشية ان يؤتم عدم استحقات القتل وللامام ان يترك للانكار بمثل
ذلك او يقال ان ذلك انما يحرم خوفا من الفتنة او حيث يمكن الترفع
الى الامام ولم تكن مذهب الواقعة كذلك او يقال بان الكافر لا يحتج
في قتله الى اذن الامام اذ اوجد فيه ما يقتضي قتله لغلط كفره بالسب
الا ترى ان الغزو بغير اذن الامام جائز فالمرأة السببه بمنزلة الرجل المقاتل

او سبها

او يقال ان كانت مذهب القصة مع قصته ام الولد وانها رقيقة ان
للسب اقامة احده على غيره كما هو احد قول العلماء وبما يحمله فالحواهد
ومها واما كون المتعاطي لذلك الامام او غيره فليس الكلام فيه
فان قلت قد يكون قبلها ولا عهد لها والكافرة اذا قتلت كذلك
ومها هو قلت الاشكال في عدم الانكار باق مع ابطال ادل عليه الحديث
من وجوه كثيرة على ان القتل للشتم لا لغيبه مع ان القتل في النساء
لاجل الكفر قد تغير النبي صلى الله عليه وسلم عليه لما حصل في بعض
مغازيه واستد ان كان لما وهما لم يفعل ذلك فدل على الفرق بين
الواقعتين الدليل السادس ما صدر به ابو داود باب الحكم فمن
سب النبي صلى الله عليه وسلم قال حدثنا عباد بن موسى اخبني حدثنا اسحق
بن جعفر المدني عن اسير اسير عن عثمان السحامي عن عكرمة قال حدثنا ابن عباس
ان اعمى كانت له ام ولد ستم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه فنهاها
فلا تنهي ونزجرها فلا تنزجر فلما كانت ذات ليلة جعلت تلع في النبي
صلى الله عليه وسلم وشتمه فاخذ المعول فوضعه في بطنها وانكا عليها
فقتلها فوقع بين رجلها طفل فطخت ما بينا بالدم فلما اصبحت ذكرت ذلك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فجمع الناس فقال الشدا لله رجلا ففعل
ما فعل عليه صوت الاقام قال فقام الاعمى يخبط الناس ويؤثر لزل

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

حتى قعد بن يدي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما صاحبها
كانت تشتمك وتقع فيك فانها هال فلا تنتهي وازجر ما فلا تنزجر
ولي منها اثنان مثل اللؤلؤان وكانت رقيقة فلما كان البارحة
جعلت تشتمك وتقع فيك فاخذت المعول فوضعت في بطنها وانكأت
عليها حتى قتلها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا اشهدوا ان دما
هدر ورواه النسائي ايضا ومذاجميد على شرط الصحيح واستدل
به احمد ايضا ورواه عن روح عن عثمان السخام واقضي كلام الخطابي
انه فم ان هذه المرأة كانت مسلمة فتكون واقعة غير التي رواها
علي بن ابي ربيعة والظاهر انما واقعة واحدة وانها تلك اليهودية ويجوز
ان يكون امته لانه يجوز وطى الامة الكافرة الكتابية بمكث اليقين ويجوز
ان يكون زوجته وكل من الامة والزوجة تبع للسيد والزوج في العهد
مع ما سبق ان جمع يهود المدينة بها ونون فلم يكن قتلها الا للسب
كما سبق سواء كانت واقعة ام واقعة واحدة فان قيل لعل
قتلها انما كان لانقض عهدها بالشب فقصير كما لو قاتلت فقتل
او تخير فيها قلت اذا قاتلت تقتل للدفع وامر التحير فيها
فلا يجزى ههنا لاسيما اذا كانت رقيقة وهو ظاهر لفظ الحديث لان
الوقت حاصل والمن والغدا اكل منهما خير منه فعيث القتل ومعة تعين

هذا الحديث في الصحيحين
في صحيح البخاري
في صحيح مسلم
في صحيح ابن ماجه
في صحيح احمد
في صحيح الترمذي
في صحيح النسائي
في صحيح ابن خزيمة
في صحيح ابن حبان
في صحيح ابن عساکر
في صحيح ابن الاثير
في صحيح ابن الجوزي
في صحيح ابن القيم
في صحيح ابن كثير
في صحيح ابن الجوزي
في صحيح ابن القيم
في صحيح ابن كثير

القتل فهو المقصود سواء كان حيا او ميتا مع بقاء العمدام كان
لجل الانقراض ولا نه لو تخير فيها لكانت اخيرة للامام لا اعادة الرعية
والمعول بكسر الميم وسكون العين المبحر قال الخطابي سبه المشمل ونضله
وقيل باض وقال غير سبه سيف قصير لشملة الرجل تحت ثيابه
وقيل بوسوط في جوفه سيف دقيق شدة القتال على وسطه ليقتل
به الناس وقيل بوحدين دقيقة لها حد صا والمشملة بكسر الميم
وسكون السين المبحر سيف قصير شمل على الرجل اي يخطه بثوبه
فاما المعول بالعين المهملة فالفاة العظيمة التي تنقر بها القصر وقوله في حديث
علي خنقها روى بالنون والفاء فان كان بالفاء فاجمع بين التروايتين
ان كانت واقعة واحدة ظاهر وان كان بالنون فلعلمه خنقها ثم بع
بطنها بالمعول هذا ان كانت واقعة واحدة ومحتمل ان يكونا واقعان
في يهوديين او في يهوديه مسلمة والاستدلال على كل تقدير حاصل
وانما ادخلناهما جميعا في هذا الباب لعدم قيام الدليل على اسلام
مسلم لواحدة منهما الدليل السابع قصة العصاة بنت مروان
اليهودية وعنه غير القسطين المتقدمين وذكر ما روى عن ابن عباس
قال مجت امرأة من خطبة النبي صلى الله عليه وسلم فقال من في بها
فقال رجل من قومها يا رسول الله فنهض فقتلها فاخبر النبي صلى الله عليه

سليخة

وسلم فقال لا تسلم فيهما عذرا وذكروا احدى في آخر غزوة بدر
فما قتل في اسعار بدر قال حدثني عبد الله بن الحارث ان عصما بنت
مروان من بنه امية بن زيد كانت تحت يزيد بن زيد بن حصن الحظلي
وكانت توفى النبي صلى الله عليه وسلم وتغيب الاسلام وتعرض على
النبي صلى الله عليه وسلم وقالت شعرا قال عمر بن عبد بن حرسه
بن امية الحظلي حين بلغه قولها وتحريضها اللهم ان لك على نذرا لئن
رد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بلدته لاقولها ورسول الله صلى الله
عليه وسلم يومئذ بدر فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدر
جاء ما عمر بن عبد بن حرسه في خوف الليل حتى دخل عليها في بيتها وحوها ففر من
ولد ما نيام منهم من رضعه في صدرها فحشها بيد فوجد القتي ترضعه
فتجاه عنها ثم وضع سيفه على صدرها حتى انفذ من ظهرها ثم خرج
حتى صلى الصبح مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدن فلما انصرف اليه
صلى الله عليه وسلم نظر الى عمر فقال اقلدت بذت مروان قال نعم
باش انت يا رسول الله وخشيت عمر ان يكون افئات على النبي صلى الله
عليه وسلم بقتلها فقال هل علي في ذلك شي يا رسول الله قال
لا تسلم فيهما عذرا فان اول ما سمعت هذه الكلمة من النبي صلى الله
عليه وسلم قال عمر فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم الى من حوله فقال

اذا اجبتم ان تنظروا الى رجل نصر الله ورسوله بالغيب فانظروا الى
عمر بن عبد الله فقال عمر بن الخطاب انظروا الى هذا الاعمي الذي تحت
يسرى في طاعة الله فقال لا تقتل الاعمي وكنت البصير فلما رجع عمر
من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد في بيته جماعة يدقونها
فاقبلوا اليه حين راوه مقبلا من المدينة فقالوا يا عمر انت قتلها
فقال نعم فكيدوني جميعا ثم لا تنظرون فوالذي نفسي بيده لو قتلتم باجمعكم
ما قاتلت لضربتكم بسيفي هذا حتى اموت او اقتلكم فمؤمذ ظهر
الاسلام في بني خنيلة وكان منهم رجال يستخفون بالاسلام خوفا من قومهم
وقال حسان شعرا مدح عمر بن عبد الله وكان قتل عصما لخمس ليال
بقين من رمضان مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من بدر وقال
ابن عبد البر في الاستيعاب عمر الحظلي القاري من بني خطمة من الانصار
كان اعمي كانت له اخت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم فقتلها فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابعدوها الله ثم قال عمر بن عبد الله الحظلي
اقام بني خطمة وقاربهم الاعمي رومي عنه ابنه علي بن عمر فان كان
الذي روي زيد بن اسحق فهو الذي قتل اخته لشتمها رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابعدوها الله
وذكر ابن سعد هذه القصة عن الواقدي مختصرة وذكرها شيخنا ابو محمد

الدميا حتى في قبائل الاوس عن ابن سعد كما ذكرت اها ونسب
عمير اعمير بن عدى بن خزيمه بن امية بن عامر بن حنظله وهو
عبد الله ضرب رجلا على خطمه فسمي خطمه بن حنظله بن مالك بن الاوس
ثم قال شيخنا وقال ابن القلاح العصا بذت مروان بن الحارث
بن عميد بن عمر بن بني يزيد من بني خلفا لبني امية ابن زيد
ومع ام زيد بن زيد بن حصن التي قامت عنه وولدنا يقولون اسمها
الكفا بذت اوفى بن قيس من بني حنظله وذلك باطل ولم يشهد عمير
بن عدى بدرًا ولا اجد ولا اخذت نصر نصيحه ولكنه كان قدم الاسلام
صحيح النية فيه بغضب لله ولرسوله ونظر النبي صلى الله عليه وسلم
الى عمير بن عدى بن خزيمه بن امية وكان اعمى فجعل النبي صلى الله
عليه وسلم يقول بطن القدم ولا يسمعه الا اعمى حتى غسل بطن القدم فسمي
البصير بهذا وكان عمير بن عدى بن خزيمه بن امية بن عامر بن حنظله
اصنام بن حنظله انها كلمة شيخنا وذكر هذه القصة غير مبالاة ايضا
فثبت بهذه القصة وبغيرها ان هؤلاء الشيوخ انما قتلوا بسبهم
وسبهم وعلم بذلك ان السب لا يجوز التقدير عليه سواء كان السب
معامدا ام حريجا ام ذميا وليس كالكفر المجزئ فان الكفر
قبل الجور حتى نسخ بآية السيف اما ايجابا او ابا حجة ثم ايجابا

وفي اعصار كثير من اعصار الامم المتقدمة لم يبعث الانبياء فيها
بالقتال واما السب فلا تعلم عصر من الاعصار جاز التقدير عليه فضلا
عن وجوب التقدير عليه واحتمال هذا الضيم العظيم فالقول بان لا يجوز
قتل السب من اهل الذمة في غاية الفساد والبعد عن نفس الشرعة
وسير النبي صلى الله عليه وسلم والحق به وقد يقول قائل كيف يحجج به
القصص التي تذكرها اهل السير مثل الواقدي وغيره ولم يرد بها
حديث صحيح فاعلم ان المقصود تأكيد الأدلة وقد ذكرنا الحديث الصحيح
اولا وبانضمام هذه الامور اليه يزاد تأكيد ابل الامور التي تنفرد
بها اهل السير اذا اشتهرت وعرفت في بعض الاوقات يكون اقوى
من الحديث الذي ينسرد به ثقة والواقدي امام اهل السير بلا
مدافعة منه لسفاد وان كان فيه كلام كثير ربما حمل عليه كونه مجمع
الاسانيد الكثرين ورواياتها في لفظ واحد بقصد به الجمع والاختصاص
فكثر الكلام فيه لذلك واما عليه فلا منارعة فيه واذا ذكر قصة
وشرحها نقوى بها ورودها من جهة غير وسبهم احوال فيها
والاحاديث الضعيفة اذا اجمعت قويت من رتبة الاحتجاج
او وصلت فكيف اذا كان معها صحيح فكيف اذا اتفقت السير عليها
الدليل الثامن قصه مني بن خطل وسان مولا بني عبد المطلب

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ونحو من ممن اهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه يوم فتح مكة ممن
 لم يكن اسلم قبل ذلك وقد ذكرنا ذلك في الباب الاول عند ذكر عبد الله
 بن النضر وابن خطل ولم يكن قتلهما من التلبيس ولا في فان المرأة
 لا تقتل فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه قبل يوم الفتح بسنين
 عن قتل النساء والصبان لاسيما والعصيان ايمان والعبد لا يقتل
 بالكفر فلم يكن اهدار دمها لاجل الكفر انما كان للتبسي فان كن معااهدات
 في عهد قريش دل على قتل النساء المعاهد والذمي بطريق الاولى وان
 لم يكن له عهد فبطريق الاولى لا يشترط اذا قتل من لا عهد له بالتبسي فالدني
 له عهد او الذمي الملتزم للاحكام الاولى وامّا ابن خطل فقد ذكرناه
 في الباب وكان استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة فقتل رمقه
 وارثه وطخه بمكة وصار يقع في النبي صلى الله عليه وسلم فله ثلاث جرائم
 الردة والقتل والتبسي قال بعضهم لو كان قتله للردّة لاستيتب ولو
 كان للقتل لسلم الى اولياء المقتول فانما كان للتبسي **الدليل**
 التاسع ان النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح امن اكثر الكفار
 واهدروا دم الزبيري ونحو ممن كان بهو حتى ان الزبيري
 بطل وجهه ثم جاء واسلم ولا فرق بين ابن الزبيري وغيره من الكفار
 انما ما كان منه من الشعد والبهو اذا كان ذلك وهو حرقى فالذمي

ابن م

اولى وابوسفيان بن الحارث بن عبد المطلب كان منه شيء ثم اسلم
 وعفا عنه النبي صلى الله عليه وسلم وروى ان النضر بن الحارث
 عندما استسعر من النبي صلى الله عليه وسلم انه يقتله قال لمصعب
 بن عمير كلم صاحبك ان يجعلني كرجل من اصحابي هو والله قاتلي ان
 لم تفعل قال مصعب انك كنت تقول في كتاب الله كذا وكذا وتقول
 في نبيته كذا وكذا ولما اراد قتل عقبة بن معيط جعل عقبة يقول
 غلام اقبل من بين من همنا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 لعداوتك الله ورسوله قال يا محمد منك افضل فاجعلني كرجل من
 قومي يا محمد من للصبية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم النار قدومه
 يا عاصم فاضرب عنقه فقدمه عاصم فاضرب عنقه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بئس الرجل كنت ما علمت كافرا بل الله وبكتابه وبرسوله
 موزيك لنبيته فاحمد الله الذي هو قتلك واقر عيني منك رواه الواقدي
 ولم يقتل من الاسرى احد غير مدين الرجلين النضر وعقبة اعني
 اسرى بدر بعد الانصار من بدر فاختصاص هو الا بالقتل دليل
 على ان الحارث بن المودى للنبي صلى الله عليه وسلم اذا اسر لا يمت
 عليه بل يقتل الى ان اسلم وقد تقدم في الباب الاول قطعة من هذا
الدليل العاشر روى سعيد بن يحيى بن سعيد الموصلي

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

في مغازيه ما اني قال اخبرني عبد الملك بن حريش عن رجل اخبرني
 عن عكرمة عن عبد الله بن عباس ان رجلا من المشركين ستم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يكفيني
 عدوتي فقام الزبير بن العوام فقال انا فبارك فاعطاه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سلبه ولا احسبه الا في خيبر وروى ان
 رجلا كان سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدوتي
 فقال خالد بن ابي عدي النخعي صلى الله عليه وسلم فقتله وهذان
 الحديثان يدلان على ان السب موجب للقتل ولا طلاق العداوة
 ولكون العداوة موجبة للقتل **الدلي** **الاحاديث** ان الصحابة
 كانوا اذا سمعوا من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلوه وان كان حربيا
 فقتلوه صلى الله عليه وسلم على ذلك ولا ينكر بل يرضاه ورجاسته
 من فعل ذلك ناصر الله ورسوله وقد تقدم جملة ذلك وروى ابو اسحق
 الضرابي عن سفيان الثوري عن اسمعيل بن سميع عن مالك بن عمير
 قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لقيت امة من
 المشركين فسمعت منه مقالة فتعجبته لكان فاصبرت ان طبعته بالترحم
 فقتلته فاستوف ذلك عليه وجاءه آخر فقال اني لقيت امة من المشركين
 فصفت عنه فاستوف ذلك عليه وروى ابو اسحق الفزاري ايضا عن

الاوزاعي عن حسان بن عطية قال بعث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم جيشا فيهم عبد الله بن رواحة وجابر فلما صافوا المشركين
 اقبل رجل منهم يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رجل من
 المسلمين فقال انا فلان ابن فلان واتي فلانة بنت فلان فستني وسب
 امي وكف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزد ذلك الا اغراء
 فاعاد مثل ذلك واعاد الرجل مثل ذلك فقال في الثالثة لئن عدت
 لا رحلتك بسيفي فعاذ فخل عليه الرجل فوثق مدبرا فاتبه الرجل
 حتى حرق صف المسلمين فضربه بسيفه واحاط به المشركون
 فقتلوه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعجبتم من رجل نصر الله ورسوله
 ثم ان الرجل برئ من جراحه فاسلم فكان يسمى الرحيل وقد ذكرنا
 ان ابن النضر امدوا به لقصدون من يسبه من الجحش الكفار فقتلوه
 قبل الهجرة وقبل الاذن في القتال له والاش قال سعيد بن الجهمي
 في مغازيه حدثني محمد بن سعد يعني عمته قال قال محمد بن ابي بكر
 انه ذكر له عن ابن عباس قال متفق ما تف من اجحش على انه قبيل فقال
 قبح الله رايكم الى قهر ما ادق العقول والاحلام
 حين يفضي لمن احب عليها دين ابائهم احماء الكرم
 في اباء اخرى فاصبح هذا الشعب حديثا لا مل صكة فقال رسول الله صلى

شيطانكم القاسم في الزمان
قال له مسعود بن عبد الله بن محمد
فلمّا ذكره في يوم فادّما في يوم

الله عليه وسلم هذا على الجبل يقول

نحن قتلنا في ثلاث مسعرا اذ سفه الحق وسن المنكر
فقتله سيفا حسا مبدرا بشمة نبت المظنرا
فقال النبي صلى الله عليه وسلم مذا عفرت من اجن اسمه شمع امن
وسميت عبد الله اخبرنا انه في طلبه منذ ثلاث ايام فقال على جواه
الله خير ايرسول الله انها فقد جرت او امر النبي صلى الله عليه وسلم
وسنته وسين على قتل السباي وكذلك سنة الله تعالى انه يملك
من سبه ولا يخرجه وهكذا عرف واشتهر في حصار القلاع انه متى وقع
منهم السب اخذوا عاجلا حتى صار ذلك معروفا بين المسلمين يعلمون
قرب النص اذا تعرض للكفر لذلك الدليل الثاني عشر العوالم
المفدمة في الباب الاول مثل حديث من سب نبيا فقتلوه واليه
والاحاديث الدالة على قتل من يذيه مطلقا من غير تفصيل بين المسلم
والكافر الدليل الثالث عشر في الذمحي الادلة الدالة على ان
لهم فالمسلمين وعليهم ما على المسلمين وان خض ذلك وسقى فيما عدا
محل التخصيص على مقتضى العموم ثم ان قلنا بعلم انقضاء العهد فالقتل
واجب كما هو على المسلم وان قلنا بانقضاء العهد فهو قد وجب في حاله
اللزام واستحق فلا يرتفع بالنقض كسائر الحدود والمختار انه ينقض

عمد لما سبق وقيل للاسحق الماسخي الدليل الرابع عشر اجماع
العلماء على ان ذلك موجب للعقوبة اما القتل عند جمهورهم وامّا
التعزير عند ائمة حنيفة ولم يقل احدان ذلك يجوز التعزير عليه
ولسكت لهم عنه وهذا امر معلوم من الذين بالضرورة وهذا قدح
في تمسك الحنفية بان ما هم عليه من الشر ابقه فلو كان كذلك لما تعرضت
لهم بسببه كما لا يتعرض لهم بسبب الشرك اذ ابدلوا الجزية وما بين
فساد قولهم في ذلك ان الشرك قبح لله تعالى والسب كفر
قبح للافتراء على الله تعالى ورسوله واللعن منهم فهو امر زايد على
الجهل فكان ابقه من الشرك المحذور فيكون موجبا للقتل ضرورا وانما
فانه كفر واسا على اهل الكمال فلو اوجب التعزير فقط لسلك
سب غير من الناس وهذا باطل بالضرورة وثبت انه موجب
للقتل وقد اعترض باصور اح رها قوله تعالى ولستم من
الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين اشركوا اذى كثيرا وان
تصبروا وتنتصروا فان ذلك من عنزم الاصول وجوابه بعد تسليم
ان ذلك في اصل الذمة وان الصديق في القتل بانه منسوخ بآية السيف
فقد ورد ان ذلك كان قبل بدر وكانت سين النبي صلى الله عليه
وسلم قبل بدر الامساك عن جمع الكفار وبعد بدر عز الاسلام فعاد

لا يمكّن عمن يؤذيه وغيرهم يقتل من يؤذيه ورتما عفى عن بعضهم
 الى ان نزلت براءة وفتحت مكة وكل الذين فلم يحسد احد من المنافقين
 بعد نبوك بربكلمه **الاعتراض الثاني** في ان اليهود كانوا يقولون
 السلام عليكم ولم يقتلهم وجوابه قيل ان ذلك في حال ضعف
 الاسلام وخشية الفتن من الانتقام وقتل لانهم اخفوا ولم
 يظهروا فكان كالاشياء التي تصدر من المنافقين وطلع النبي صلى الله
 عليه وسلم من غير ظهورها للصحابة وذلك لا يقتضي القتل كما سبق
 وان كانت عايشة تظنت لذلك فاكثرت الصحابة لم يفتنوا له حتى
 تقوم البينة بذلك وايضا فان الحق له عليه السلام فله ان يتركه
الاعتراض الثالث عدم قتل من تعرض للشيء من ذلك من
 الاعراب يوم حنين وغيره وقد تقدم شيء منه وجه وقائع كثير
 وان كان فيمن ظاهرا من الاسلام واذا جاز ترك المسلم فترك الذمحي
 اولى **جوابه** اما في الكافر فلان الحق للنبي صلى الله عليه وسلم
 فله ان يؤخر وان يعفو واما في المسلم فلما قدمناه في الباب
 الاول وجهل من يصدر منه وكما كان يعفو عن المنافقين الذين
 يحق نفائهم **الاعتراض الرابع** ان اهل الذمة اقرروا هم على
 دينهم ومن دينهم استحلال سب النبي صلى الله عليه وسلم وجوابه

ان من دينهم استحلال قتل المسلمين ولو فعلوا انقض العهد قطعاً
 ودعوى انا اقررناهم على دينهم مطلقاً ممنوعة لان من دينهم
 هدم المستأجر واحراق المصاحف وقتل العلماء والصالحين واخذ
 اموال المسلمين وانها رالطعن في الدين والمجارية ولا خلاف انهم
 لا يرون على شيء من ذلك ومن دينهم ان المجزية لا يجب عليهم ولا
 سائر ما فوجبه عليهم وانما اقررناهم على اعتقادهم ولا يعترض عليهم
 فيما يخفونه منه ولا فيما يظهر منه مما لا ضرر فيه على المسلمين او مخالفته
 لشرطهم فان الخطية اذا خفيت لم يضرب المصاحفها واذا اعلنت
 خربت العامة ودعوى ان من دينهم استحلال سب النبي صلى الله
 عليه وسلم مطلقاً ممنوعة انما ذلك قبل العهد اما بعد العهد فلا
 كما ان من ديننا استحلال اذ ائتم قبل العهد لا بعد لان الوفاء
 بالعهد واجب في جميع الملل فان قدر ان من دينهم ان الوفاء
 بالعهد لا يجب ولا يئتم الوفاء بالشرط فلا يصح عقد المدة معهم
 كما لا يوثق بها ونحن قد عاهدناهم على ان يكفوا عن اذانا بالسنة
 وايدريهم وان لا يظهروا شيئاً من اذى الله ورسوله وان يخفوا دينهم
 الذي هو باطل في حكم الله ورسوله واذا عاهدوا على هذا كانت مخالفة
 حراماً عليهم في كل الايمان لان الغدر واخيه حرام عند كل احد

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ونحن انما نتعرض لهم اذا استبوا ظاهراً بان ثبت ذلك عليهم فيكونوا قد خالفوا العهد انما اذا فرض سب في خفية لم يطلع عليه احد من المسلمين ولا اقترصاحبه به فلا نقول ان العهد ينقض به بل اذا استشعر الامام له سد العهد كالحيا نده اذا خفف كما تقدم عن الرواية وبهذا يظهر كذا انه لا فرق بين سب في العلانية ان يكون مما يعتقد الكافر اولاً وهو الصحيح من المذهب خلافاً لما قاله بعض اصحابنا وكذلك اظهار كلمة السلب فانما انما يعرفهم عليها اذا اخفوها والعهد والتشريط اقضى بتحريم اظهارها فكان اظهارها نقضاً على خلاف فيه بين العلماء ومن لا يقول بان نقض يفرق بينه وبين السب بان السب منقض بخلاف معتقد السلب فانه متدين به وان كان حقاً انه سب ايضاً لما في البخاري عن الله عز وجل كذب ابن آدم ولم يكن له ذلك وشتمني ولم يكن له ذلك اما تكذيبه آيى ففعله ان يعيد في كذبانه وليس اول الخلق بامون على الله من اعادته واما شتمه آيى ففعله اتخذ الله ولداً وانا اله احد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد ففروق بين هذا السب وذاك السب بما ذكرناه وايضاً فالسب طاعن في الدين وضرر لسرى لا غير فكان كالحرابه وضرر اعتقاد

السلب ونحوه فاصرح عليه ومن يفرق بين سب الله وسب الرسول يقول ان سب الله تعالى لا يدعو اليه طبع احد من العقلاء وسب الرسول طبع الكافر يدعوا اليه فناسا ان سب عليه زاجر على ان الذي يفرق انما يفرق في قبول التوبة واما اجاب القبل به فلا فرق بين سب الله وسب الرسول كل منهما موجب القتل ثم قول المحم ان ما تم عليه من الشرك ايقح لو سلم انما يلزم منه ان عقوبته في الآخرة تكون اعظم اما في الدنيا فحين نرى الكفار يعرون على الشرك ولا يقررون على الزنم وان كان الشرك ايقح ثم هذه الاعتراضات كلها مخالفة للسنة الصريحة التي بينناها في قتل السب وكل قياس في مقابلته النص باطل **تنبيه** ان احدهما كان المقصود قتل الذمى اذا سب وقد بين ان الذمى والمهادون والمشتامون والحرث في ذلك سواء **الش** اني ان الذي بلغ من اليهود والنصارى في هذه البلاد ولم يعقد لهم ذمة كما هو الواقع في الصحيح من مذهب الشافعي رحمه الله ان جريته حرمه الله وان العقد مع الله بحرق حكمه عليه ولا يحتاج الى استيناف عقد وقال ابو حامد الاسفرياني رحمه الله لست تأنف معه عقدها عن مرضاته وورقه عليه ذلك لانه لم يفعله احد من الامة في عصر من الاعصار وعلى

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

تقدير صحة قوله فلا شك انه لا يجوز ان يحكموا بل يكون حكمهم حكم من
دخل دار الاسلام بآمان وعلى كل تقدير فحكم من سب منهم القتل كما
تقرر **الفصل الخامس** في انه لا يصح توبته مع بقاء الكفر
لا علم في ذلك خلافا بين الفاضلين يقتله من المذاهب الثلاثة المالكية
والشافعية والحنبلية الا ما اشار اليه كلام الخلاصة وليس محققا
بل عاصه ان ثبت وجه ضعيف ومثله في مذهب احمد وجه
مضطرب غير محقق والمشهور الذي هو كالمقطوع به في المذاهب
ان توبته مع الكفر لا يفيد فان قلت ليس لو انقضى عهده بالامتناع
من الجحيم ثم انقضى اليها مع بقاءه على الكفر نحاح قلت الفرق بينهما
ان منفسد الامتناع عن اداء الجحيم زال باثباتها والامتناع اليها منفسد
السب لا يزول بقوله انه تائب مع كفر ولا يجوز احد من الكفار ان
يفعل ذلك في كل وقت وتجدد كفره وعلبه بالمسلمين وانما
لقد لوهم وللطعن في الدين واغراء غيب من الكفار ان يفعل كفعله
ولا رد هم عن ذلك الا التيسير فان قلت قال تعالى حتى يعطوا
الجحيم فمضى اعطى الجحيم حصلت الغاية قلت اعطاء الجحيم غاية
للمقاتلة لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم
الآخر لا يقاتل بل قال تعالى قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم ولم يقدروا

ونحن وان قلنا انها مقيدة فلا شك ان القتل مما يصدر عنهم من الجرائم
كالزنا والقتل والمجاربة لا يرتفع بالجحيم والسب مثله لما تقدم من الاول
ولانه لا بد له من عتوبة زاجرة عنه ولا يلحق بعقوبته غير القتل فان
قلت هل هذا على القول بانقضاء عهده او مطلقا قلت بل
مطلقا اما اذ لم يقل بانقضاء عهده فلا بد من الجحيم واتخذ لا يسقط
بالتوبة ومن قال من الفقهاء انه يسقط بالتوبة فذاك في حق المسلم
لانها التوبة الصحيحة اما الكافر فلا وايضا فان السب لا تكون توبته
بغير الاسلام لانه المصداق له وامر اذا قلنا بانقضاء عهده به
وهو الحق فقتل اتخذ على الجحيم المستابقة كما يرجح بالزنا السابق
واما كما يقتل الاسير الذي اقضت المصلحة قتله وعلى كلا التقديرين
لا يفيد التوبة مع الكفر فان قلت لم لا يلحق بما منه قلت
معاذ الله فان الاحتجاج بالماضي وان قال به بعض الفقهاء على
ضعفه اما محتمل فما اذا كان انقضاء العهد يشترط لا ضرر على المسلمين
فيه لوجوب قتله فانه حينئذ لصير كغيره من الكفار لا يجزى لا ضرر
للمسلمين ولا جريمة له غير الكفر والكفر الاصل لا لوجوب القتل
ولكن يجوز ولوجوب المقتل له للدخول في الاسلام من مصلحة من يقتله
وامر الانقضاء بما فيه ضرر عام كالسب والزنا بمسلمة ونحوه

من المفاسد العامة التي توغر صدور المؤمنين ويغري السفهاء والمجذرت
 وحصل الشبهة في القلوب الضعيفة فالقتل به من باب الزواجر المشروعة
 في الحدود لئلا يسرى ضررها وتنشبه غيها به فلا جزاء له إلا القتل سواء
 اكان في مأمنه ام في غير مأمنه فكيف يمكن الرجوع الى مأمنه مع ذلك
 وقد تعين علينا قتله وفارقت حالته حالة المحارب الذي لا ضرر
 علينا منه الا بامتناعه بشوكته فاذا حصل في ايدينا ضرره وهذا
 الكلي حصل ضرر علينا وهو في ايدينا واستقر احوال النبي صلى الله
 عليه وسلم في سيرة يدل على انه كان لا يعفو عن الكفار الذين حصل
 منهم ضرر وعاتم من سب او غير كقتله النضر بن الحارث واباعنق
 في المرتبة الثانية وغيرهما وانما كان يمن على من لا ذنب له غير الكفر
 الذي جزأه النار يوم القيامة فان الدنيا لم تجعل دار جزاء على الذنوب
 وانما شرع فيها زواجر عن الذنوب التي تحصل بها مفاسد عامة واستجاب
 الى مصالح واحزرت عقوبه الكفر الى الدار الآخرة فان قلت قد يطلق
 اصحابنا الخلاف في البلاغ الذمى اذا انقض عهده المأمن ولم يقيدوا
 بما قلته قلت نعموا لفضه لقيت ما تطلقه الاصحاب بحسب
 ما تقوم الدليل عليه وغاية الامر ان اسلم ان يكون فيه قول ضعيف
 بتبليغه المأمن والصحيح خلافه ولذا ذكره ما قاله الفقهاء فمن انقض

عهده وهو على قسمين احدهما ان يكون في قبضة الامم ولم ينصب
 لقتال ولا شوكه له فمثل هذا لا ينقض عهده عندنا الى حنيفه وفدايه
 الأئمة الثلاثة انه منقض اذا فعل شيئا مما قدمت انه ناقض فعل هذا
 قال اصحابنا مل يبلغه المأمن فيه قولان احدهما نعم لانه دخل دار
 الاسلام باذان قبيل المأمن كمن دخل باذان صبي واصححه المنع بل يخبر
 الامم فمن انقض عهده بن القتل والاسير قات والمز والفداء كالاسير
 المحرر ومذا هو المشهور ايضا عن احمد وعنه رواية اخرى انه
 يقتل واستدل بان عمر صلب رجلا من اليهود فخر بمسلمه قتل لاجد
 ترى ان عليه الصليب مع القتل قال ان ذنب رجل الى حديث عمر
 كانه لم يعب عليه وقال مهنى سالت احمد عن يهودي او نصراني
 فخر بمسلمه قال يقتل فاعدت عليه قال يقتل قلت الناس يقولون
 غير هذا قال كيف يقولون قلت يقولون عليه احد قال لا ولكن يقتل
 له في هذا شيء قال نعم عن عمر انه امر بقتله والمشهور عن احمد وغيره
 ما قدمت من التحريم واما الرد الى المأمن فضعيف لقوله تعالى اقتلوا
 المشركين حيث وجدتموهم وذلك ليعلم المأمن وغير المأمن وقوله وان
 نكثوا ايمانهم وغير ذلك من الآيات ولقول النبي صلى الله عليه وسلم
 صبيحة قتل كعب بن الاشرف من وجدتموه من رجال يهود فاقتلوه

ولانه احل النبي التضيير على ان لا ينقلوا الا ما حملته الابل الا احلفه
وابلاغ المأمن ان يؤمن على نفسه واهله وماله حتى يبلغ مأمنه ولا ان
عمر وابا عبيد ومعاذ وعوف بن مالك قتلوا النصراني الذي
اراد ان يخرجه بمسلمة وصلبوه ولم يردوه الى مأمنه ولم يكن منكرو
ولقول ابن عمر في الداء لم يسمعته لقتلته ولا ان مقتضى شروط
عمر رضي الله عنه حل دمهم اذا نقضوا وعن ابن بكر وابن عباس
وخالد انهم قتلوا ناقض العهد ولم يبلغوه مأمنه **القسم الثاني**
ان ينتصب ناض العهد للقتال قال اصحابنا فلا بد من دفعهم والسعي
في استيصالهم وهذه العيان يومهم انهم في دار الاسلام انما يقتلون
للدفع حتى لو اسروا لا يقتلون بل يبلغون المأمن على احد القولين
وهذا يخالف ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في بنه قريظة فانه
قتلهم بعد الاسر فاما ان يجعل هذا ليل على ضعف القول بالتحاقم
بالمأمن من اصله واما ان يكون هذا القول لاحرار له في هذا القسم
وحيث صاروا حروما اعا في دار الاسلام واما بالتحاقم بدار الحرب
فاذا اسروا فخير الامم فيهم كما يخير في غيرهم من الاسرار بن القتل
والمن والمفاداة والاسترقاق هذا مذموم جمهور العلماء واذا بدوا
الجزية جاز قبولها منهم وروون الى الذمة لان اصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم عقدوا الذمة لامل الكتاب من اهل الشام
من ثمانية وثلاثه بعد ان نقضوا العهد لكن هل نقول ان ذلك واجب
كما يجب ابتداء اذ ابدلوا الجزية على الاصح او جاز غير واجب لما حصل
من غدرهم فنه نظر قد تمسك للشاني باحلال النبي صلى الله عليه وسلم
بنه النصير وقتل بنه قريظة ولم يؤخذ منهم جزية وجوابه انهم لم يعطوها
ولا يجب علينا ارشادهم اليها والمشهور عند المالكية ان من نقض العهد
ولحق بدار الحرب ثم اسر كان فيا يسترق ولا يرد الى الذمة وعز احمد
روايه ان من نقض عهده وقدر عليه بعد ان لحق بدار الحرب يرد الى
الجزية والاسترقاق وعلى هذه الرواية يجب ردوم الى الذمة وهو
بعيد لان النبي صلى الله عليه وسلم قتل اسرى بنه قريظة واسرى
خير ولم يدعهم الى اعطاء الجزية والظاهر انه لو دعاهم اليها لاجابوا
فدل على التخيير وما يدل على جواز المن على الناكث ان النبي صلى الله
عليه وسلم ومهذب الزبير بن عاصم العرطي لثابت بن قيس بن ثمار بن
واحدة وماله على ان سكن الحجاز وكان من اسرى بنه قريظة الناكثين
وذلك قبل ان يحرم اسكانهم في الحجاز ويجب اخراجهم وقد خرجنا
عن المقصود في هذا المحل لتعلقه به والمقصود انه ما دام على الكفر لا يقبل
توبته وحكم القتل بالتبني جار عليه ولا يجوز المن عليه لان النبي صلى الله

كون طباع الكفر رتد عواليه فشرع له زاجر وهو القتل كالزنا
ولا يسقط بالاسلام ولا يعني الاول شخص بالمسلم والدراع مختص
بالكافر في حق النبي صلى الله عليه وسلم دون حق الله تعالى والثاني
موجود فيهما في الموضعين والثالث موجود فيهما في حق النبي صلى الله
عليه وسلم دون حق الله تعالى واذا فهمت هذا رلت الخلاف
في السقوط في سبب الله تعالى اذا اسلم على ذلك من علق بالظعن
في الدين قال لا يسقط ومن علق بحق الآدمي قال لا يسقط ومن
علق بالزندقة قال لا يسقط في الكافر دون المسلم ومن علق بان طبع الكافر
يدعوا له قال لا يسقط لان سبب الله لا يدعوا اليه طبع احد هذا
كله عند من يرى بالقتل بعد الاسلام واما نحن فلم نجسر على قتل
مسلم بدون الثلاثة المذكورة في الحديث ونصبر عليه الى ان
يلتق الله تعالى العالم بسريته فيفعل به ما شاء هدا فيمن حسنت
حاله ودلت قران الاحوال على صدق سريره وان الذي
صدر منه كان قلته واما من دلت قران حاله على خلاف
ذلك من سوء عقده ونقاؤه بكلمة الشهادة فلا اتكلم فيه بلية ان
شاء الله واري ان التوقف فيه فان تقلد حاكم كان حسابه عليه
اواجر له وان ارضى بالتسليم ولا القى الله تعالى بدم مسلم ولا

باسقاط حق الله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم اهل ان يتبين
في علم بعد ذلك يقتضي الجزم بقتله او عدم قتله فاني كل وقت اترقب
زيادة علم وانما كان مقصود هذا التصنيف قتله ما لم يسلم كافرا
كان او مسلما وابطال القول بابقائه اذا كان كافرا وما نبت عليه
ايضا ان القتل بالسبب وان قلنا موحده لله تعالى ينبغي ان يجري في
سقوطه بالاسلام ما جرى في حد الزنا وقد حكى عن الشافعي انه قال
اذا كان بالعراق الن الذمى اذا زنا ثم اسلم سقط الحد عنه وقال ابو
نور لا يسقط فنبغي ان يحى في سقوط القتل بالسبب عن الذمى اذا اسلم
هذا الخلاف وان قلنا انه حد لله تعالى فان قلنا هو حي آدمي
فالقتل اظلم اما اذا قلنا يقتل كفرا فظلم السقوط بالاسلام
وقد وقعت على تصنيف لاشع العباس احمد بن عبد الحكم بن عبد
السلام بن حميه سماه الصالح المسلول على شاتم الرسول استدل
على تعيين قتله بسبع وعشرين طريقة اطال فيها واحاد ووسع القول
في الاستدلال والاشارة وطرق النظر والاستنباط ومجموع الكتاب
مجلد ولكني لم نشرح صدق موافقه على القول بالقتل بعد الاسلام
ولكنه من مجال الاجتهاد فان انشروا له نفس عالم فلا حرج عليه
ومبني الاجتهاد والتقليد على انشراح الصدر ولقد استحسنيت فيها

من الشيخ انه الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري المعروف بابن
 رقيق العيد رايها بخطه سئل عن تقليد المذاهب هل يجوز وما ضابطه
 فكتب الضابط عند شيان احدهما ان لا يكون في المسئلة التي يريد
 ان يقلدها حديث صحيح يقتضي خلاف مذهب من يقلده والثاني
 ان ينشر صدره لذلك ولا يعتقد انه متساو في دينه وانما اعتبرت
 بهذا لقوله صلى الله عليه وسلم الاثم ما حاك في نفسك فاذا لم يكن في المسئلة
 نص وكان الشخص كما ذكرت منشرح الصدر جاز التقليد لمن شاء والله
 اعلم نقلت من خطه وقوله ان لا يكون في المسئلة نص يريد به او يخرج
 ويحرم ان لا يكون في المسئلة ما ينقص به قضاء القاضي من نص
 او اجماع او قياس جلبي وقد ثبت ابو محمد محمد بن علي ان كل ما ينقص
 قضاء القاضي فيه لا يجوز التقليد فيه وكذلك غيره فانما اذا كنت مقتضا
 بعد الحكم فتقبل الحكم اولى وانشرح الصدر لا بد منه لكون معتقدا فيعمل
 بما يعتقد اما من اقدم على فعل وهو يعلم اختلاف العلماء فيه ولم يعتقد
 جوان الاجتهاد ولا تقليدا بل مجتهد وعلمه ان بعض الناس قال
 تحريمه وبعضهم قال تحليله فالتذي اراه انه اثم لكونه اقدم مع
 الشك في حكم الله تعالى وان كان قد وقع في كلام الغزالي وغيره
 ما يقتضي عدم الاثم في ذلك وانه يصير كالخيار وانما توجه جعله كالخيار

على قول اذ السند عليه باب الترجيح لابلالاجتهاد ولا بالتقليد فخذ قال
 بعض العلماء بتحسين اما قبل ذلك وهو يمكنه ان يسأل ليظهر له
 الراجح فلا واذ اسأل وول على الراجح ولكن لم يترجح في نفسه فهذا ما هو
 الذي قصد به اولا وصيكت كلام ابن رقيق العيد فيه والذي يتجه
 فيه انه لا تقدم عليه ايضا حتى يترجح في نفسه وينشرح صدره له للحديث
 الذي ذكره الاثم ما حاك في نفسك **الفصل السابع** في انه مل يستتاب
 بالاسلام ويدعى اليه او يهجم على قتله ابتداء ان قلنا لا سقط القتل
 عنه بالاسلام فلا يستتاب وان قلنا سقط فقد ذهب بعض العلماء
 ايضا الى انه لا يستتاب ويكون كالاسير احرر يقتل قبل الاستتابة
 فان اسلم سقط عنه القتل وهذا وجه في مذهب احمد
 على الرواية بسقوط القتل بالاسلام وقرب منه في مذهب مالك
 وامت اصحابنا فلم يصرحوا بذلك وقد تقدم عنهم في المسلم
 انه يستتاب ويبحث فيه واما ما نوافر الاستتابة اقوى
 لان المسلم يظهر منه انه لا تقدم على ذلك الا عن شبهة او حرج
 والكافر بخلافه فالوجه القطع فيه بان الاستتابة لا تجب اما استحبابها
 فلا بعد القول به **الفصل الثامن** في انه مل يصح حكمه اكام بسقوط
 القتل عنه مع بقاءه على الكفر واجواب ان كان اكام مل فنجس

شبكة

او ملكيت او جنبت لم يصح حكمه بذلك لانه خلاف مذهبيه وفي هذا
الزمان احكام مقلدون والسلاطان يوليم على مذاهب معروفة
فكانه بلسان احوال نقول للسلافة اذنت لك ان تحكم بمذهب الشافعي
ولما كنت احكم بمذهب مالك وللحنفي احكم بمذهب الشافعي خيفة وللحنفي
احكم بمذهب احمد فلا يجوز لاحد منهم ان يتجاوز مذهبيه في الحكم
ولو فرضت ان واحدا منهم ظهر له في مسئلة بالدليل خلاف مذهبيه او قلده
غير امامه فيها لا يجوز له ان يحكم في تلك المسئلة بما اعتقده من اجتهاد
او يفتلده لانه غير ماذون له فيه ولا بمذهبيه لانه لا يعتقد وان كان
ما ذونا له فيه فطريقه ان راجع السلطان ان شاء حتى ياذن له ان يحكم
بما يعتقد وفيه ايضا خلاف في ان الشافعي هل له ان يولي غير شافعي
والمقتد بهذه المذاهب في هذا الزمان بحسب قوليه السلطان
لا بد منه الا ان يولي السلطان رجلا مجتهدا ويعلم منه ذلك فيكون
اذن له ان يحكم بما يراه وبدون ذلك لا يجوز ان يخرج عن مذهبيه
فان كان مقلدا كما هو غالبا في قضاء الزمان فليس له ان يخرج عن مشهور
مذهبيه الذي عليه الفتوى في ذلك المذهب وان كان مجتهدا في
المذهب فيجوز له ان يخالف ذلك اذ اراى غير اولى بمذهب الشافعي
واقصت عنده قواعد الشافعي ولا تفرق احوال عنده بين في اجاه

لا اله الا الله محمد واهله
عمر مذهب الشافعي
عمر مذهب الشافعي
عمر مذهب الشافعي

وغره

وغره والسلطان والزعيم فان حكم الله واحد في اجمع فاني حاكم
حكم من حكام الزمان غير الحفية ببقاء هذا الكافر نقض حكمه وابطل وحكم
بخلافه ثم ان كان اقدام احكام على ذلك لجهل منه بان اعتقاداته
مذهب امامه فسيبين له ذلك وستغفر الله تعالى من تقصير في
السؤال ممن هو اعلم منه وهو باق على ولايته وان كان اقدامه على
ذلك مع علمه بان مذهب امامه خلافه وقذفه ابا حنيفة للاعتقاد
توق مذهب فذلك بيتين له انه لم يكن يجوز له ان يحكم بغير مذهب
امامه وان اعتقد وستغفر الله تعالى من احكم بذلك وهو باق
على ولايته وان كان اقدامه على ذلك عالما بخلافه لمذهب امامه
او المشهور منه واحاط له على ذلك محاباة في جهاه او طمع في شئ من
الاور الذي يوتيه فقد خان الله تعالى ورسوله والمؤمنين والغزل
من جمع ما بين من المصاب الدين في القضا وغره وفسق ولم يحل
ولايته بعد ذلك حتى يتوب الى الله تعالى ونصل حاله ونخشى عليه
في دينه ان كان احاط له على ذلك التهاون بهذا الحق العظيم
لكن لا نزل بمسلم الوقوع في ذلك واما ان كان احكام الذي
حكم بسقوط القتل عنه حنفي وقد حكم بذلك مقلدا لا شافعي حنيفة
رضي الله عنه فحتمل ان نقال بعض حكمه بذلك لان الاول له

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

على وجوب قتله واضحة جليلة فهي مما ينقص قضاء الفاضل بخلافها
 ويحتمل ان يتوقف في ذلك لان احديث الوارد فيه ليس بذلك القوي
 ولا اجماع ومحل النظر في كون مجموع ما ذكرناه من الادلة واستقراء السير
 والاقضية يدل تنزله منزلة احديث الصحيح الصريح وفي كون الاقضية
 جليلة اولاً والاقراب عندي انها كذلك حتى ينقص قضاء الفاضل
 اخفى بخلافها عالم يقترب به حكم آخر يفسد فاذ ذاك يمنع نقضه لان
 جواز نقضه ليس بيقين عندنا بل هو في محل الاجتهاد فاذا قضى به قاض
 كان كالحكم بالمخلف فيه فلا ينقض هذا كله في حكم اخفى اما ان في
 والمالكي واخيه في فلا ريب في نقض حكمهم بذلك **هـ هـ هـ**
الباب الثالث في بيان ما هو مستبسر
 من المسلمين والكفار وفيه فصلان **الفصل الاول** في المسلمين اجمعت
 الامة على ان الاستخفاف بالنبي صلى الله عليه وسلم او بابي بنه كان
 من الانبياء او قتله او قتله كقتل سوا قال فاعل ذلك انه استحل
 ام فعله معتقدا تحريمه ليس بين العلماء خلافاً في ذلك والذين نقلوا
 الاجماع فيه وفي تفصيله اكثر ان يحصوا ومن نقل الاجماع في القتل اسحق
 بن راهويه ومن نقل الاجماع في الاستخفاف ونحو امام الحرميين
 وغيرهم وقال القاضي عياض اعلم ان جميع من سب النبي صلى الله

عليه وسلم او عابه او اخرج به نقصاً في نفسه او نسبه او رينه او خصله
 من خصله او عرض به او سبته بشئ على طريق السب له او الاضرار
 عليه او التصغير لثبته او الغضب منه او العيب له فهو سب له والحكم
 فيه حكم السب لقتل والاستثنى فصلاً من فصول هذا الباب على هذا
 القصد ولا يمتري فيه لغيره كما كان او تلويحاً وكذلك من لعنه او
 دعي عليه او متنى مخرجه له او نسب الله ماله يلق بمنصبه على طريق الذم
 او عيب في جهته العززين بسحق من الكلام ومجر ومنكر من القول
 وزور او عيّن بشئ مما جرى من المحنة والبلاء عليه او عصبه بعض العوارض
 البشرية ايجابين والمعهود له لديه وهذا كله اجماع من العلماء وايمته
 الفتوى من لدن الصحابة رضي الله عنهم والى مسلم جراً وروى ابن وهب
 عن مالك من قال ان رداء النبي صلى الله عليه وسلم ويروي زر النبي
 صلى الله عليه وسلم وسحق اراد بذلك عيبه قتل قال عياض
 وقال بعض علماء ائمة اجمع العلماء على ان من وعى على نية من الانبياء
 بالويل او بشئ من المكروه انه يقتل بلا استنابه وافق ابو الحسن القاسمي
 في من قال في النبي صلى الله عليه وسلم احوال يتيم انه طالب بالقتل وافق
 ابو محمد بن انه يريد بقتل رجل سمع قولاً يذكرون صفته النبي صلى الله عليه
 وسلم او مسترهم رجل فوج الوجه والحيه فقال يريدون تعريض صفته

من في صفه هذا المآلة في خلقه وحيته قال يقتل ولا يقبل توبته وقد
 كذب لعنه الله وليس يخرج من قلب سليم الايمان وقال احمد بن سليمان
 صاحب سخون من قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اسود يقتل
 وقال في رجل قيل له لا وحق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 فعل الله برسول الله كذا وكذا كلاً ما بقيما ففعل له ما يقول يا عبد الله
 فقال استر من كلامه الاول ثم قال انما اردت برسول الله العقب
 فقال ابن ابي سلمة الذي سأل الله عليه وانا شريك في قتله
 وثواب ذلك قال جدي بن البرقع لان له وعاه التاويل في لفظ صراح
 لا يقتل لانه امتهان وموغير معزز لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا موقر له فوجب اباحة دمهم وافق ابو عبد الله بن عتاب في عشاء
 قال لرجل اذ واسك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان سالت
 اوجهلت فقد جهل وسأل النبي وافق فقهاء الاندلس يقتل حاتم المتفقه
 الطليطلي واصله بما شهد عليه به من استخفافه فزحج النبي صلى الله عليه وسلم
 وتسميته اياه اثنا منا خطرة باليتيم وختن حيدون وزعمه ان زمدن
 لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات اكملها الى اسباب هذا وافق فقهاء
 الفير وان واصحاب سخون يقتل ابراهيم الفزاري وكان شاعرا مفتقا
 في كثير من العلوم وكان ممن تخلف مجلس الفاضل ابن طالب لنا ظر

فرفع عليه امور منكورة من هذا الباب فامر بقتله وصلبه فطعن بالسكين
 وصلب منكساً ثم انزل واحرق بالكتار وقال القاضي ابو عبد الله
 بن المدايط من قال ان النبي صلى الله عليه وسلم هزم ليستتاب فان
 تاب والاقتل وقال جدي بن ربيع القروي مذهب مالك
 واصحابه ان من قال فنه عليه الصلوة والسلام فانه نقص قتل دون
 استتابه وقال ابن عتاب الكتاب والسنة موجبان ان من
 قصد النبي صلى الله عليه وسلم باغى او نقص معرضا او مصرحا وان
 قل فقتله واجبت فخذ الباب كله مما عده العلماء سباً ونقصاً
 يجب قتل قائله لم يخل في ذلك متقدمهم ولا متأخروهم وان
 اختلفوا في حكم قتله كما اشرنا اليه وكذلك اتول من عصاه او عتق
 برعاية الغنم او السهو او النسيان او السحر وما اصابه من جرح او منزعة
 لبعض جيوشه او في من عرق او شدة من رمية او بالميل الى
 نسيانه فحكم هذا كله لمن قصده القتل هذا كلام القاضي عياض رحمه الله
 وقد تقدم كثر منه وكنت احببنا نجعله في هذا الباب فانه محله
 ونصوص الشافعية والحنفية والحنابلة متفقة موافقة على ان ذلك
 سب وردة موجب للقتل وان اختلفوا في قبول التوبة فان
 الاشكال في هذا اذا كان عن سوء عقد اما اذا صدر من مصدق بالله

ورسله فكيف يستقيم جعله كفراً ولا سيما عند من يقول الايمان التصديق
او المعرفة والكفر النكود او الجمل وهو المشهور وانما يستقيم ذلك عند
من يجعل الاعمال جزءاً من مسمى الايمان وبزوا لما ينزل قوله اورد
امام الحارثيين في الشامل هذا السؤال من جهة الخوارج فقال ومما كثر
تسعيب الخوارج به ان قالوا لو كان الايمان تصديقاً على زعم لوجب الحكم
بايمان من قتل نبياً او يستخف به او يسجد بين يدي ومن فان من
الاعمال لا يضاف اليه المعرفة والعقد فلما اجمعت على الحكم بتكفير من صدرت
منه هذه الافعال دل على ان الايمان لا يرجع الى تصديق القلب قالوا جواب
عن ذلك ان يقول الشننكري قصه العقل جماعة هذه الفواحش
للمعرفة على ما قلتم فان من هذه الافعال الخوارج لا يناقض عقدا القلوب ولكن
اجمع المسلمون على ان من يبدل منه شيء من ذلك فهو كافر فعلمنا بالاجماع
ان الله تعالى لا يقضي شيء بشئ مما وصفناه الا وقد قضى بانسزاع المعرفة
منه والدليل على ذلك ان من فارق معصية فاختار الخوارج لاسيما بونه
اسم العارف وان لم يتحقق بكونه مؤمناً ومن قتل نبياً واستخف
به فالامة مجمعة على انه لا يوصف بكونه عارفاً بالله تعالى وهذا كما جزم
على ان من محمد بنو محمد صلى الله عليه وسلم فهو غير عارف بالله
وليس ذلك لمضادة الجمل بالنبوة للمعرفة بالله تعالى ولكن الله تعالى

نقد
صدر

قضى بانسزاع معرفته من محمد بنو الانبياء ولم يؤمن بهم انما كلام الامام
هنا وذهب البخاري الى ان الايمان هو المعرفة بالقلب والاقترار باللسان
والزام للاركان الخاضوع لله تعالى وترك الاستكثار وزعم ان ابليس لعنه
الله انما كفر باستكثاره والا فقد كان عارفاً بقلبه مقراً بلسانه ومذنب
الاشعري واكثر اصحابه ان الايمان هو التصديق واختلف جوابه
في معنى التصديق هل هو المعرفة او هو قول النفس على تحقيق ومن
ضرورته المعرفة وهو الذي ارتضاه القاضي بن الباقلاني ومذهب
السلف ان الايمان معرفة باجنان واقترار باللسان وعمل بالاركان وانه
يزيد وينقص وانه لا ينفي بانفسه الاعمال ومذهب السلف في هذا
هو الحق وتفسيره مكان غير هذا وما ذكره الامام في جواب السؤال
من القضاء بانفسه المعرفة قد توقف فيه فانا اذا فرضنا المعرفة
موجودة حيث كيف بعضى بانفسها فان قال المراد انتفاؤها
شرعاً عاد الى تفسير الايمان بمعنى شرعي وبحسب الحاجة الى بيانه
والخاص ان التصديق لا بد ان يقترن به امر اخر حاله في القلب
وعمله وهو تعظيم الرسول واجلاله وتوقيره وحجته والطمانينة
لقبول الاوامر والنواهي والانقياد بالقلب لذلك فمن استكبر
او استخف او استهان فقد ضاد ذلك فانتهى التصديق لوجود ضد

اشن وان كانت صون التصديق موجودة لكن لما لم ترتب عليها اثرها
 ووجد المعارض لعملها صارت كالمعدومة فالكفر كفران كغير الجمل
 وانحصر مثل كفر النصارى وكفر مع المعرفة والتصديق ووجود ما يعارضهما
 وضادهما مثل كفر اليهود والبلطاس واذا بعنا المعرفة والتصديق
 في مثل هذا فامسأد المعصية من ذلك وكفر الساب الذي نزع من
 مصدق عارف من هذا القبيل فلا شك في كفره استحتم اولم يستحل
 جمل او عرف ومن توقف من الغمها فيما اذا لم يستحل فقد خفي عليه
 ما أخذ التكفير وان الاستخفاف بضاد التوقر الذي ماو شرط الايمان
 ولذلك ضرب عمر رضي الله عنه رقبة الذي لم يرض بحكم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وانما لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم الذي
 قال له ان كان ابن عمك واضربه من الاعراب لما قد مناه من
 المعاني التي ترك لاجلها قتل المنافقين وما روى من ان الذي
 قال ان كان بن عمك كان من البدرين ان صح فحمل انه كان بعد ذلك
 وان الواقعة كانت قبل بدر فان من شهد بدرًا مغفور لهم ومثل هذا
 كفر لا يغفر اللهم الا ان يقال معنى المغفرة له ان تختم له بالاسلام
 فيغفر له واعلم ان الالف الموحية للكفر منها ما هو سبب تخلف
 العلماء في قبول التوبة منه ومنها ما هو مودة محضة ليس بسبب

قبل التوبة منه عالم يكن زنديقًا يستسره في مختلفون في قبول توبته
 ايضًا والمراجع فيما يسمى سبًا وما لا يسمى سبًا الى العرف وما دل عليه
 كلام العلماء الذي حكيناه يستدل به على ما يشبهه **فزع** من قدف
 اثم النبي صلى الله عليه وسلم فهو سبب لانه طاعن في نفسه نفس الحنا بله
 على ذلك وانفقوا عليه وغرهم لا يخالفهم فيه ولو سبها بغير القدف
 فقد اطلق التحليل لانه من سبب ام النبي صلى الله عليه وسلم يقتل
 مسلمًا كان او كافرًا قال ابن عثيمين وينبغي ان يكون مرادهم بالسبب
 هذا القدف كما صرح به الجمهور لما فيه من سبب النبي صلى الله عليه وسلم
فزع في سبب عائشة رضي الله عنها قال مالك من سب عائشة
 قتل قيل له لم قال من رعاها فقد خالف القرآن وقال ابن شعبة
 عنه لان الله تعالى يقول يعظكم الله ان تعودوا لمثله ابدا ان كنتم
 مؤمنين فمن عاد لمثله فقد كفر وحكي ابو الجحش الضعفي ان ابا بكر
 بن الصديق قال ان الله تعالى اذا ذكر في القرآن ما يشبه اليه المشركون
 سبغ نفسه لقلوبه وقالوا اتخذ الله ولداً اسبحانه وذكر تعالى ما يشبه
 المنافقون الى عائشة فقال ولولا اذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا ان
 نتكلم بهذا سبحانك سبح نفسه في تنزيهاها من الشؤ، وهذا يشهد
 لقول مالك ومعنى هذا ان الله تعالى لما عظم سبها وكان سبها سبًا للنبية

وقرن سبب نبوته واذا به باذاه تعالى وكان حكم مؤذيه تعالى القتل كان
 مؤذيه نبوته كذلك وذكر ابو يعلى من الحنابلة وقال ابن تيمية انه
 حكى الاجماع منه غير واحد **فروع** اما غير عايشة من ازواج النبي صلى الله
 عليه وسلم فحكى القاضي عياض فيمن سبها قولن احدهما لقتل لانه سب النبي
 صلى الله عليه وسلم بسبب حليته والآخر انها كساها الصجابه بجلده حد المفتر
 قال وبالقول الاول اقول وقيل انه ورد معنى ذلك عن ابن عباس
 لان فيه عارا وغضاظة على النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو بكر بن زياد
 التيسابوري سمعت القاسم بن محمد يقول لا سمعنا من ابي يحيى انه المأمون
 بالرفقة برجلين شتم احدهما فاطمة والآخر عايشة فامر بقتل النبي شتم فاطمة
 وترك الآخر الذي شتم عايشة فقال اسمعنا ما حكمها الا ان يقتل الذي
 شتم عايشة رد القرآن وعلى هذا مضت سيرة اهل العلم والفقه من
 اهل البيت وغيرهم وقال ابو السائب كنيث يوما بحضرة الحسن بن زيد
 الداعي بطبرستان وكان يلبس الصوف ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر
 ويوجه في كل سنة بعشرين الف دينار الى مدينة السلام ليقرب على
 اولاد الصحابة فكان بحضرة رجل ذكر عايشة بفسح من الفا حشنة فقال
 يا غلام اضرب عنقه فقال له العلويون مذارجل من شبعنا فقال معاذا الله
 هذا رجل طعن على النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى انجذبت

للنجذبتين وانجذبتون للنجذبات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات
 اولئك مبررون مما يقولون فان كانت عايشة جديشة فالنبي صلى الله عليه
 وسلم جديش موكافر فاضربوا عنقه فاضربوا عنقه وانا حاضر رواه
 الدلائلي وعن محمد بن زيد اخي الحسن بن زيد انه قدم عليه رجل من العراق
 فذكر عايشة لسوء فقام اليه بعمود فاضرب به دماغه فقتله **فروع** اما
 سائر الصحابة فمن سبهم جلد باثنا عشر الفا قال احمد القل اجبن عنه
 ولكن اضربه ضربا نكالا ولا صاحب الشافعي خلاف في تكفير الرافضة
 الذين لسبتون ابا بكر وعمر وروى ابو مصعب عن مالك انه من سب
 من انتسب الى بنت النبي صلى الله عليه وسلم يضرب ضربا وجميعا
 ويشتم ويحبس طويلا حتى يظهر توبته لانه استخفاف بحق الرسول
 عليه الصلوة والسلام وافق ابوالمطرف السعبي فقه الفقه في رجل انكر
 خلف امراءه بالليل وقالوا كذا لو كانت بنت ابن بكر الصدوق ما خلفت
 الا بالنهار وصوب قوله بعض المنتسبين بالفقه فقال ابوالمطرف ذكر هذا
 لابنة ابن بكر في مثل هذا فوجب عليه الضرب الشديد والتجني الطويل
 والفقه الذي صوب قوله هو اخض باسم الفسق من اسم الفقه فيسقط
 اليه في ذلك ويذبح ولا يقبل فتواه ولا شهادته وسع حرمه تابعه فيه
 ويغض في الله ولا يجوز للسلطان ان يعفو عن احد وقع في احد من الصحابة

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بل يعاقبه ويستتيب به فان تاب قبل منه وان لم يتب اعاد عليه العقوبة
 وخلد عليه اربعين حتى يموت او يرجع واسد عمر بن عبد العزيز برب جل سبت
 عثمان فقال ما جعلك على ان سبتته قال البغضة قال وان البغضت
 رجلا سبتته فامربه فجلد ثلاثين سوطا وضرب انسا ناستم معاوية
 اسواطوا وقال ابن المنذر لا اعلم احدا لوجب القتل من سبت من بعد
 النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الاطلاق في كلام ابن المنذر ليشمل عايشه
 وغيرهما فيلنظر فيه فان كان الكلامان صحيحين فاجواب ان ذلك
 لاجل النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو يعلى اخنبل الذي عليه
 الفقهاء في سبت الصحابة ان كان مستحلا لذلك كفر وان لم يكن مستحلا فسق
 ولم يكفر قال وقد قطع طائفة من الفقهاء من اهل الكوفة وغيرهم من
 بقول من سبت الصحابة وكفر الرافضة وقال محمد بن يوسف الغزي اخذ
 وسئل عن سبت ابا بكر قال كافر قتل صلى الله عليه قال لا وممن كفر الرافضة
 احمد بن يونس و ابو بكر بن ماني وقال لا يוכל ذبا يحجم لانهم مرتدون
 وكذا قال عبد الله بن ادريس احدا يمه الكوفة ليس لرافضة شفعة لانه
 لا شفعة الا للمسلم وقال احمد في رواية انه طالب ستم عثمان
 زندقة واجمع القائلون بعلم تكفير الذين يسبتون الصحابة انهم فساق
 ومن محاسن ما لك رحمه الله انه استنبط انه لا حق لم في الف من قوله

تعالى والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين
 سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم
 وممن قال لوجب القتل على من سبت ابا بكر او عمر رضي الله عنهما عبد
 الرحمن بن ابراهيم الصخاني وروى ان عميد الله بن عمر وقع بئنه وبين المقداد
 كلام فشم عبد الله المقداد فقال عمر على باخلاد اقطع لسانه لا تحتر
 احد بعد يسلم احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتم عمر
 بقطع لسانه فحكمه فيه اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فقال ذرونا اقطع
 لسان ابنه حتى لا يجترى احد من بعلي يسبت احد من اصحاب محمد
 صلى الله عليه وسلم ولعله انا ترك ذلك لاجل شفاعة الصحابة ولعله
 المقداد عفا انا من اذعي في علي الائمة ونحو فلا شك في كفره
الفصل الثاني فيما هو سبت من الكافر ليس كل كفر سبنا فكل ذلك
 اللفظ التي تصدر من الذم اذ اكانت كفر غير سبت لا ينقض عهد
 ولا يوجب قتله لانا اقررناه عليها واذا كانت سبنا ينقض عهد ويوجب
 قتله لانا لم نقس عليها وقد تقدم ان هذا الفرق ايضا معبرة المسلم
 في قبول التوبة من الاول والاخلاق في قبولها من الثاني وقد من
 في الباب الثاني في الفصل الثاني منه اختلاف اصحابنا مثل نفر
 احوال بين ما عقودونه ويتدينون به وغيره اولافوق واخترااته

عليه وسلم اختلف قول
 كفرة ويجب قتله
 توبته وليس هذا مع
 الفصل الثاني

لا فروق وان كان الصيد لاني وغيره ربح الفروق وعلى كل حال لا شك ان
 الشتم سب موجب للقتل سواء تكرر ام لم يتكرر وكان في ملا من الناس
 او في خلوة اذ شهد به شاهدان او اقراران ولفظة محضه الشتم
 اظهار الا ان يفرض ان الشتم صدر من الكافر سترافه بدمه ومو يوس
 انه لا يسمي احد فسمعه حيرانه المسلمون او من استوفى التمتع منهم وشهدوا
 عليه فان في كلامه اتيان بلة اشارة الى انه لا يواخذ به ولم اجد ذلك في
 كلام غيرهم فلعل اطلاقهم محمول عليه قالت الحنابلة القاضي ابو يعلى
 وابن عقيل ما بطل الايمان فانه يبطل الايمان اذا اظهرت فان
 الاسلام كله من عقد الذمة فاذا كان من الكلام ما يبطل حق الاسلام
 فانه يبطل حق الذمة اولى مع الفروقات بينهما من وجه آخر فان المسلم
 اذا سب الرسول دل على سوء اعتقاده في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلذلك كفر والذمي قد علم ان اعتقاده ذلك واقرب رناه على اعتقاده وانما
 اخذنا عليه كتمه وان لا يظهر معنى تفاوت ما بين الاظهار والاضمار قال
 بن عقيل فكما اخذ على المسلم ان لا يعتقد ذلك اخذ على الذمي ان
 لا يظهر فاعلم ان هذا كاضمار ذاك واضماره لا ضرر على الاسلام ولا اضرار
 فيه وفي اظهاره ضرر وازراء على الاسلام ولهذا ما بطن من اجرام لا سمعها
 في حق المسلم ولو اظهرها اقمنا عليه حد الله وطرد القاضي وابن

عقيل هذا القياس في كل ما ينقض الايمان من الكلام كقول النصاري
 ان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك ان الذمي متى اظهر ما يعلم من دينه من
 الشرك ينقض العهد كما انه ان اظهر ما يعتقد في نبينا محمد صلى الله عليه
 وسلم بزعمة ينقض عهده وسئل احمد عن يهودي مرتكز يهودي وهو يودون
 فقال له كذبت فقال لقتل لانه ستم وهذا قول جمهور المالكيين انه يقتل
 بكل سب سواء استحل ام لم يستحل قال ابو مصعب في نصرائي قال والذي
 اصطفى عيسى على محمد اخلف على فنه فضرته حتى قتله او عاشره لو كان له
 وامر من جبر بجله وطرح على من بلة فاكلته الطلاب وقال ابو مصعب
 في نصرائي قال عيسى خلق محمد ا قال يقتل وافني بلف الاندلسيين يقتل
 نصرائيه اسبهمت بنفي الربوبية وينبوع عيسى لله وقال ابن القاسم
 فيمن سبه فقال ليس بنبي اولم يرسل اولم ينزل عليه قرآن وانما هو شاعر
 يقول ونحو هذا فيقتل وان قال ان محمدا لم يرسل اليه انما ارسل اليكم وانما
 نبينا صوته او عيسى ونحو هذا الاشياء عليهم لان الله اقرهم على مثله
 قال ابن القاسم واذا قال النصرائي ديننا خير من دينكم انما دينكم
 دين الحمار ونحو هذا من القبح او سمع المؤمن يقول اشهد ان محمدا رسول
 الله فقال لذلك يعطيك الله فني هذا الادب الموجه والتجن الطويل وهذا
 قول محمد بن سحنون وذكر عن ابيه ولهم قول آخر انه اذا سبه بالوجه

الذي كفر لا يقتل قال تحنون عن ابن القسم من شتم الانبياء من اليهود
والنصارى بغير الوجه الذي به كفر ضربت عنقه الا ان يسلم فمنه
نقول المذاهب الثلاثة والتخلاف فيها هل يفرق بين ما يتدينون
به وغيره اولا والصحيح المختار انه لا فرق وهو مذاهب جمهور العلماء
فان اكثر الذين كانوا يقولون في النبي صلى الله عليه وسلم انما يقولون ما
يعقدونه من قولهم ساحر وكاهن ونحو ذلك ولم ينقل عن احد منهم
انه طعن في نسبه ولا نسبه الى فاحشة ولا عيب وكان احد يعقد
فيه ذلك فالتدين وتوافقه واهدرت دماؤهم انما هم من القسم الاول
ولان السب بالقذف ونحوه انما اوجب القتل لكونه طعنا في النبوة ووسيلة
اليها واذا كانت الوسيلة لوجب انقضاء العهد فالمقصد اولى ولو لم
يقتلهم بما يعتقدونه لما امكن القتل بالسب اصلا لانهم يمكنهم دعواه
في كل سب انه معتقد به وما حظه الفرق بين ما يعتقدونه
وغيره مجردا الى موافقة اهل الراي في ان العهد لا ينقض بسب من السب
فالاولى موافقة الجمهور والتسوية بين ما يعتقدونه وغيره لكن بشرط
ان يسمى سببا وهو امر يرجع فيه الى العرف فان كل ما ليس له حد في الشرع
ولا في اللغة يرجع فيه الى العرف والعادة فاحده اهل العرف سببا قلت
موسيت وما لا فلا ولا بد من ذكر جرئيات بيتين للفقهاء ما يعتمد فيها

ونشأ له منها قاعدة كلية يحكم فيها وان الكلام في ذلك او اجراه على
اللسان على سبيل الحكاية او تصون بالقلب لسديد ولكن الضرورة
يلجى الى بيان الاحكام فمذكور لا يحمل خاص بل ينظم في السب مطلقا
من غير تعيين المسبوب والفقهاء يأخذون حظه منه فنقول السب
نوعان دعاء وخبر فالدعاء باللعن والحرى والبقع وعدم التهمة والرضوان
وقطع الدابر وعدم الصلوة والتسليم ورفع الذكر ونحو ذلك كله سب
سواء صدر من مسلم ام من كافر ولا فرق في المسلم بين ان يخفيه ويقوم
البتة عليه او يظهره فان اظهر الكافر الدعاء للنبي صلى الله عليه وسلم
وابطن فيه الدعاء عليه مثل التسماع عليكم اذا اخرجته مخرج التهمة اخلف
العلماء فيه منهم من قال يوسب يقتل به وانما عفى النبي صلى الله عليه
وسلم عن اليهود فيه في حال ضعف الاسلام اولانه كان له ان يعفو
ومنها من قال ليس من السب الذي ينقض العهد لانه لم يظهره
وانما تفتن له بعض الناس النوع الثاني انما يخرج التسمية
باسم قبيل والاختبار بما فيه نقص واستهزاء والوصف بالفسقة
والاخبار بانه في العذاب والاثم واظهار التكذيب على وجه الطعن
وصفه بالسحر والخذاع والاحتيال وان عاجا به زور وباطل ونحو ذلك
فان نظم ذلك شعرا كان ارفع فان الشعر يحفظ ويروى ولو ثبت في النفوس

فان غني به بين التماس فقد لعام امرج واما ان اخبر عن معتقد بغير
 طعن فيه مثل ان يقول انا لست متبعه اولست مصدقه او لاجبه ولا
 ارضه دينه ونحو فانما اخبر عن اعتقاده فلم يتضمن انقضا لان عدم
 التصديق والمحبة قد صدر عن الجهل والعناد والحيسد واذا قال
 لم يكن رسولا ولا نبيا ولم ينزل عليه شيء فهو تكذيب متضمن للتسبه
 الى الكذب بواسطه علمنا انه كان يقول انه رسول الله فاخلف العلماء
 في هذا فلم يحقق بقوله مو كذاب لان ذاك سب صريح وهذا بواسطه
فرع الكافر اذا سب الله تعالى ثم اسلم صحح اسلامه وسقط قتله
 واذا سب النبي صلى الله عليه وسلم ثم اسلم فعلى الخلاف السابق لكونه
 حقا آدمي والمسلم اذا سب الله تعالى ثم اسلم في قبول اسلامه وسقوط
 القتل عنه خلاف في مذموب مأكول وغيره لدلالة التلفظ بذلك بعد
 الاسلام على الزندقه **فرع** سب ساير الانبياء والملائكه كسب النبي
 صلى الله عليه وسلم بلا خلاف **فرع** في ميراث آتات اذا قبل او مات
 على سبته اقا المسلم اذا مات او قتل على سبته حكمه حكم ساير المرتدين
 وان تاب ورجع الى الاسلام فمن قبل توبته فحكمه عند حكم ساير المسلمين
 ومن لم يقبل توبته وقال ان قتله حد يقول ميراثه ميراث ساير
 المسلمين لو رثته كالزانية المحصن واخلف عن مأكول في ميراث

الزندقه بل ملو لورثته اذا انكر او تاب او لم يجره المسلمين لان
 ميراثه تبع لدمه واما الكافر اذا سب وقتل بذلك فقال ابن القسّم
 ان ميراثه للمسلمين ليس على جهة الميراث لانه لا تورث بن اهل
 ملتين ولكن لانه فيهم لنقض العهد وهذا يعني قوله واحتصان كذا
 حكاه القاضي عياض وهو مقتضى قول الشافعي انه ينقض عهد وقد
 قدمنا انه محتمل ان يقال يقتله مع بقا عهده حدا فعلى هذا يكون ميراثه
 لو رثته الكفار لكن الاول مقتضى قول الشافعي وبعض الدليل وهو
 الذي صرح به ابن القسّم فليكن هو الاصح **الباب الرابع**
 في شيء من شرف المصطفى صلى الله عليه وسلم وما يجب من حقه نختم
 به الكتاب وفيه اربعة فصول **الفصل الاول** في تعظيم الله تعالى له وشأنه
 عليه في القرآن قال تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه
 ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم وقال تعالى كما ارسلنا
 فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة
 ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون وقال تعالى لقد من الله على المؤمنين اذ بعث
 فيهم رسولا من انفسهم وقال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين
 وقال تعالى انا ارسلناك شاهدا ونبيا وادعيا الى الله
 باذنه وسراجا منيرا وقال تعالى الم نشرح لك صدرك ووضعنا

عنك وزرك الذي انقض ظمرك ورفعنا لك ذكرك قال قتله رفع الله
 ذكره في الدنيا والاخر فليس خطيب ولا مشهد ولا صاحب صلوة الا
 نقول اسهدان لا اله الا الله واشهدان محمد رسول الله وقال تعالى
 واطيعوا الله واطيعوا الرسول وامنوا بالله ورسوله ففقرن طاعته بطاعته
 وجمع بينهما بواو العطف ولا يجوز جمع هذا الكلام في حق غيره وقال تعالى
 ان الله وبلائكم تصلون على النبي يايتها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
 تسليما وقال تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله وقال تعالى قل
 ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقال تعالى قل اطيعوا الله والرسول
 وقال تعالى يايتها النبي انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا فلم يخاطبه
 باسمه في شيء من القرآن بل قال يايتها النبي يايتها الرسول وخاطبه غيره
 باسمه يا آدم يا نوح يا موسى يا عيسى وقال تعالى الذين يتبعون الرسول
 النبي الامي الهه وقال تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا
 شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وقال تعالى فكيف اذا
 جئنا من كل امة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا وقال تعالى
 وبشرا الذين آمنوا ان لهم قدما صدق عند ربهم قال قتله والجنس
 وزيد بن اسلم قدم صدق هو محمد صلى الله عليه وسلم لشفع لهم وقال
 تعالى لعمرك انهم لفى سكرتهم يعيون انفسهم انفسهم انفسهم انفسهم انفسهم

تعالى بمدح حيوة النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو الجوزا ما قسم الله
 بحيوة احد غير محمد صلى الله عليه وسلم لانه اكرم البرية عنده وعن
 كعب ليس قسم قسم الله تعالى به قبل ان يخلق السموات والارض بالفي
 عام وقال النقاش لم قسم الله تعالى لاحد من انبيائه بالرسالة
 في كتابه الا له وقتل معناه ياسيد ولا يخفى ما فيه من التعظيم ايضا
 وقد قال صلى الله عليه وسلم اناسيد ولد آدم وقال تعالى لا اقسم
 بهذا البلد وانت حل بهذا البلد وقال تعالى والضحى والتكوير
 اذا سمحي الى آخر السورة ولا يخفى ما فيها من السورة والتعظيم وقال تعالى
 والنجم اذا موى عن جعفر بن محمد انه محمد صلى الله عليه وسلم وقال
 هو قلب محمد ولا يخفى ما في هذه السورة من اولها الى آخرها من عجائب
 الملكوت لا يحيط به العبارات وتقدم على المسئلة وسائر الخلق
 وما حصل له من الخصائص وقال تعالى نون والقلم وما يسطرون
 وما فيها من النبوة عليه وعلى خلقه وبيان عظيم قدره وقال تعالى
 انما نحت لك في كتابنا آياتنا كلها وكذلك السورة التي يليها سورة
 الحجرات فينا كل النبوة ما فيها من التعظيم لهذا النبي الكريم مما لو بسط
 لكان مجلدات ولزوم الارب معه والتوفير والاجلال وقال تعالى
 طه ما انزلنا عليك القرآن لتشقى ولا تخفى ما فيه من الشفقة عليه

والاكرام له وكذلك قوله تعالى فلعنك باضع نفسك على اثارهم ان
لم يؤمنوا بهذا الحديث اسفا وقوله تعالى لعنك باضع نفسك ان لا
تكونوا مؤمنين وقوله تعالى ولقد علم انك لصيق صدر لى بما يقولون
وقوله فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون اى لست عندهم
ممن يكذب لانهم يعلمون صدقك وامانتك وانما يحمدكم بآيات الله
حلمهم على التكذيب وقال تعالى ولقد استمري برسل من قبلك فصدروا
على ما كذبوا واذوا حتى استمصرنا قال مكي سلاه تعالى وموتون
عليه واعلمه ان من تهاج على ذلك يحل به فاحل من قبله والقد ان
محسوس ذلك طاف به وقال تعالى واذا اخذ الله ميثاق النبيين
لما انبئكم من كتاب وحكمة ثم جاكم رسول بصدق لما معكم لتؤمنن
به ولننصرنه الآية قال ابو الحسن القاسمي اختص الله محمدا
صلى الله عليه وسلم بفضل لم يؤت غيره وهو ما ذكر في هذه الآية
قال المفسرون اخذ الله تعالى الميثاق بالوحى فلم يبعث نبيا
الا ذكر محمدا وبعث واخذ عليه ميثاقه ان ادركه ليؤمنن به وان
بينه لقومه وياخذ ميثاقهم ان يتنوه لمن بعدهم قال علي
بن ابي طالب رضي الله عنه لم يبعث الله نبيا من آدم فمن بعد
الا اخذ عليه العهد في محمد صلى الله عليه وسلم ليؤمنن به وبعث وهو حي

ليؤمنن به ولننصرنه وياخذ العهد بذلك على قومه ونحو عن السدي
وقوله وقال تعالى واذا اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن
نوح وقال تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح الآية عن عمر
بن الخطاب رضي الله عنه قال بانى انت وامى يا رسول الله لقد بلغ من
فضيلتك عن الله ان بعثك آخر الانبياء وذكرك في اولهم لقد بلغ من
فضيلتك عنك ان اهل النار يورون ان يكونوا اطاعوك ومنهم من اطاعها
يعذبون يقولون راييت الله واطعنا الرسول وعن الطبراني
في قوله تعالى وان من شيعته لابراهيم ان الهاء عايدة الى محمد صلى
الله عليه وسلم وقال تعالى وما كان الله ليعذبهم وانهم فيهم وقال
صلى الله عليه وسلم انزل الله امانين لامتي فاذا امضيت تركت
فيكم الميثاق فغفار وقال بعضهم الرسول صلى الله عليه وسلم هو الامان
الا عظم ما عاشر وما رامت سنته باقية فهو باق واذا اميتت سنته
فانظر البلا والفتن وقال تعالى سبحان الذي اسرى بعبدك ليلا
من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا
انه هو السميع البصير وما تضمنت هذه القصة من العجايب وقال
تعالى والله يعصمك من الناس وقال تعالى الا نصوره فقد نصره الله
وقال تعالى فانزل الله سكينته عليه وقال تعالى انا اعطيناك الكوثر

شبكة

فصل لربك وانحر ان شانك هو الابرار وقال تعالى ولقد اتيناك سبعاً
من المثاني والقرآن العظيم وقال تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم
وقال تعالى عفى الله عنك لم اذن لهم وفي هذه الآية من الملاحظة
والادب ما يظهر لاولي البصائر فانه كان محيراً صلى الله عليه وسلم
فاختار احدى الخصلتين الجائزتين ومنه الاذن فانت الآية الكريميه
ببيان ما كان يظهر من حاله لو لم يأذن لهم وصدرت بالعفو لان
لا يحمل صلى الله عليه وسلم على اقلية من ذلك وفي ذلك ما لا يخفى
من الملاحظة والادب وكما في القرآن من آية لا يستطيع حصرها
حماضه تصريح واثارة الى علو قدان صلى الله عليه وسلم اكثر مما ذكرنا
تكبير فبجنان من شرفه وكرمه وعظمه على شايخ الخلق وصلى الله
وسلم على هذا النبي الكريم وحشدرنا في زمرة ومن نخبته وكرمه
الفصل الثالث في انه صلى الله عليه وسلم جمع المحاسن كلها
خلقاً وخلقت الله تعالى صوة ومعنى وما من خصلة من خصال
الخير يتفاضل اخلاق بها وتفخرون بشي منها الا قد جمعها الله له
في كمال خلقته وجل صورته وقوة عقله وصحة فهمه وفصاحة لسانه
وقوة جنانه وجواسمه واعضائه واعتدال حركاته وشرف نسبه
وعزق قومه وكرم ارضه واحوال بدنه في غذائه ونومه ولباسه

ومنكحه ومسكنه وماله وجماله واخلاقه العلية وآدابه الشريفة في دينه
وعلمه وحلمه وصبره وشكره وعدله وزمكه وتواضعه وعفوه وعفته
وجوده وشجاعته وحيايه ومروفته وصمته ولوده ووفائه وصله
لبخته ورجته وحسن ادبه ومعاشرته وغير ذلك مما لا يحصى من
صفات الكمال التي اذا وجدت واحدة منها في واحد في عصر من الاعصار
ضرب به المثل وصار يعظم بها على ممر الدهور والاعصار فكيف بمن
اجتمعت فيه كلها على اقصى درجات الكمال هذا مع الخصال التي
لا يمكن للبشر في شئ منها من فضيلة النبوة والرسالة والمحبة
والحكمة والاصطفاء والاسراء والروية والقرب والدنو والوجع والشفاعة
والوسيلة والفضيلة والدرجة الرفعة والمقام المحمود والبراق والمعراج
والبعث الى الملاحة والاسود والصلوة بالانبياء والشهادة بنبي الانبياء
والاعم وسيادة ولد آدم ولواء الحمد والبشارة والتذان والمكانة
عند العرش والطاعة ثم الامة والمداية ورحمة للعالمين
واعطاء الرضى والسؤل والكلوثر وسماع القول واتمام النعمة والمغفرة
وشرح الصدر ووضع الوزر ورفع الذكر وعن النصر ونزول السكينة
والتأييد بالملائكة واما الكتاب والحكمة والسبع المثاني
والقرآن العظيم وتزكية الامة والدعاء الى الله تعالى وصلوة الله

والملائكة والحكماء والناس بما اراه الله ووضع الاصر والاغلال
عنهم والقسم باسمه وعلى رساله واجابة دعوتهم وتكلمهم بالحق
والعزم واحياء الموت واسماع الصم ونزع الماء من بين اصابجه وتكثير
القليل والشقاق القمور وروث الشمس وقلب الاعيان والنصر بالعرب
ولما طالع على الغيب وظل الغمام وتسبح الحصى وابدا الاكمة والعصية
من الناس ورويته من خلفه كما يرى امامه وانه لا نام قلبه وحل
الغنائم لاقتة وجعل الارض كلها لهم مسجدا وطهورا الى غير ذلك
من صفات الكمال التي لا يحيط بها الا الله تعالى الذي اتاه اياما وفضله
بها لا لاغير مع ما عد له في الدار الآخرة من منازل الكرامة
ودرجات القدس ومراتب السعادة والتحسين والزيادة التي
تقف دونها العقول وحار دون ادائها الهمم وهذا الذي
اجلناه واشهدنا له مفضل مشروح كله في التيسير والشمائل
ودلائل النبوة والشفاعة للفاضل عياض شكر الله سبحانه وغيرها
ولنشر الى شيء منها **اما صفته** صلى الله عليه وسلم فكان ازمار
اللون ابض مسر باحمر عظيم الهامة اغتر رجل الشعر انفرج
عصاة فرفق والافلايح اوز شعاع شحمة اذنيه اذامو ورفق واسع
الجبين ازج الحواجب سوانح في غير قرن بينهما عروق يدرك الغضب

وقالت ام معبد اقرن فلعله قرن خفي ادبح عظيم العينين اشكل وهو
حمر في باض العين امدب الاشفا سهل الخد مستدير الوجه فخا
منحيا يتلا لآ وجهه تلا لآ القمر ليلة البدر ليس بالمظلم ولا المكلّم
احسن الناس لونا وجهه مثل الشمس والقمر بل احسن منهما كان الشمس
تجري في وجهه كت الحية ملا صدق تام الاذنين صلب الفم حسنه اقنى
العرنين له نور يعلو بحسنة من لم يتاقله اسم مفلح الاسنان اشذب
كان عروقه في وجهه اللؤلؤا كان عرقه جيد دمه في صفاء الفتة
طويل المسرة رومها وهو شعر من لينة الى سرة بحرى كالقصيد
للس في بطنه ولا صدره شعر غين واسع الصدر سوا البطن والصدر
عظيم المنكبين صمما بعيد ما بينهما عظيم الست عدين صم العضدين
اشعر الذراعين والمنكبين طويل الذندين رحب الداحقين سبط
القصب شثن الكفين والقدمين سابل الاطراف ضخ العظام ابور
المتجرد معتدل الخلق بادن متماسك ابض الكشحين شثن الاطراف
جليل المسائر والكبد حصان الانخص من مسيح القدمين ينبوعهما الماء
اذ ارال زال فلعا وقتل ليس بانخص وهو محمول على انه ليس بسديد
انخص بل معتدله نخطو كعصا ويمشي مونا وربع المشية اذامشي كائن
نخط من جذب واذا التفت التفت جميعا خافض الطرف نظرت

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

الارض اطول من نطق الى السماء جل نطق الملاحة حفظه ليس بالتويل الباتين
ولا بالقصير واذا امشي صلى الله عليه وسلم مع طويل طاله ظاهر
الوضاء ابلغ الوجه حسن الخلق لم تعب تجله ولم تزر به صعله وسيم
قسم في صوته صحل شديد سواد الشعر ان صمت فعليه الوقار وان
تكلم سما وعيلاه البها اجمال الناس وابهاه من بعيد واحسنه واحلاه
من قرب جعلوا المنطق فصل لا يدر ولا هذر كان منطقة خروا ت نظم
لا شئ من طول ولا العجدة عين من قصر غصن من غصصان فمر الصر
الثلاثة منظر او احسنهم قدرا له رفا يحون به اذا قال استمعوا
لقوله وان امر ابندروا امن محفود محشود لا عباس ولا مفند لسوق
اصحابه بدر من لقي بالتسليم متواصل الاحزان داعم الفكي ليست له
راحة لا تنكلم في غير حاجة طويل السك نصح الكلام وختمه باشداقة
ويتكلم بجوامع الكلم صلى الله عليه وسلم صلوة اهل السموات والارضين
ليس بالجاني ولا المدين لا يضحك الا بشئ من كفه خاتم النبوة وهو
خاتم النبيين اجود الناس كف واحرا الناس صدرا واصد الناس
لمحة واوفى الناس بذمة والينهم عريكة واكرمهم عشيقة من رآه
بدية هابه ومن خالطة معزفة احيته لم يكن فاحشا ولا متفحشا
ولا صحابا في الاسواق بعظم النعمة وان دمت لا يذم منها شيئا لا يذم

ذو اقا ولا يدعه ان اشتهاه اكله ولا تركه لا بعصه الدنيا وما كان لها
فاذ العوطى الحق لم يعرفه احد ولم يلم لغضبه شئ حتى تنصر لا بغضه لنفسه
ولا ينتصر لها وانما انتصر لله واذا اشار اشار بكفه كلها واذا تعجب قلبها
واذا تحدث فصل بها لضرب براحة اليمنى باطن ابهامه اليسرى واذا
غضب اعرض واشاح واذا فرح غصن طرفه لغضه عن مثل حبت التمام
اذا اوى الى منزله جزاء حوله ثلثة اجزاء جزاء الله تعالى وجزء الاهل
وجزء النفس ثم جزاء جزاءه بدنه وبين الناس فرد ذلك على العامة
بالخاصة ولا مدخول عنهم شيئا فكان من سيرته في حلاله اشار اهل الفضل
باده وقسمه على قدر فضلهم في الدين فمنهم ذوو الحاجة وذووا حاجتين
وذووا حاجتين فيلن غلهم ويغسلهم فيما يصلحهم والامة من مسئلة عنهم
واختارهم بالذي ينبغي لهم ويقول يبلغ الشئ بالغايب وابلغوني
حاجة من لا يتطوع ابلاغى حاجته فانه من ابلغ سلطانا حاجة لا يستطيع
ابلاغها اياه ثبت الله قدميه يوم القصاص لا ذكر عندك الا ذلك ولا
يقبل من احد غيرة يدخلون روادا ولا يفرقون الا عن ذواتهم وخروج
ادله مخزن لسانه الاتما يعينهم ويؤلفهم ولا يفرقهم ولا يفرقهم بكم
كريم كل قوم ويوليهم عليهم ويحذر الناس ويحذر من منهم من غير ان يطوى
عن احد يفسد ولا خلقه تنفق اصحابه سأل الناس عنك في الناس بحسن

الحسن ويقويه وبقبح القبح ويوهيه معتدل الامر غير مخلف لا يعمل
مخافة ان يعملوا كل حال عند عباد لا يقصر عن الحق ولا يحزن الذين
يكونون من الناس خيارهم افضلهم عند اعمهم لصحة واعظمهم عند منزلة
احسنهم مواساة وموازاة لا يجلس ولا يقوم الا على ذكر لا يوطن الا ما كان
وينبئ عن اربابها واذ انتهى الى قوم جلس حيث ينتهي به المجلس وياكر
بذلك يعطى كل جلساؤه نصيبه لا يحسب جلسيه ان احدا اكرم عليه
منه من جالسه او قامه في حاجه صابرة حتى يكون هو المتصرف
ومن سأل له حاجة لم يرد له الا بها او بميسور من القول قد وسع الناس
بسطه وخلفه فصار لهم اباء وصاروا عند في الحق سواء مجلسه مجلس
علم وحياة وصبر وامانة لا ترفع فيه الاصوات ولا توبن فيه الحرم
ولا تلتفت فلتاته متعادلين يتفاضلون فيه بالقوى متواضعين
لو قروا فيه الكبر ويرحمون فيه الصغير ولو ثرون ذاك الحاجة
وحفظون العزيب وكان صلى الله عليه وسلم دأيم البشر سهل الخلق
لين الجانب ليس بفظ ولا غليظ ولا صخاب ولا فحاش ولا عابس
ولا عتاب ولا تداح يتعافى على عياله يثني ولا يؤليس منه ولا يخيب
فيه قد نزل نفسه من ثلاث المراء والاكثار وما لا يعنيه ونزل الناس
من ثلاث لا يذم احدا ولا يعير ولا يطلب عورته ولا تنكح فيهما

رجا ثوابه اذ انكلم اطراف جلسائه كما نأ على رؤسهم الطير واذ اسكت
نكلوا لا يثمنون عند الحديث من انكلم انصتوا له حتى يفرغ حديثهم
عند حديث اولهم يضحك مما يضحكون به ويعجب مما تعجبون منه ويصبر
للغريب على الجفوة في منطقه ومسئلة حتى ان كان اصحابه للسهل يوم
ويقول اذ اراهم طالب حاجة يطلبها فارفدوه ولا يقبل الشئ الا
من مكاني ولا يقطع على احد حديثه حتى يكون هو الذي يقطع بانتهاء اوقيام
وكان سكوتة صلى الله عليه وسلم على اربع على الحكم والحدز والتدبر
والفكر فامات تدبر فني تسوية النظر والاستماع من الناس
وامت التفكر ففينا فني وبقي وجمع له الحكم في الصبر فكان لا يغضبه
شئ ولا يستفزع وجمع له الحدز في اربع اخذ الحسن لنفسه به وتركه
القبح لينتهي عنه واجتهاده الراي فيما اصبح امته والقيام فيما جمع
لهم من امر الدنيا والآخرة لا يأخذ احدا بقول احد ولا يصدق احدا
على احد وكان اقر الناس في مجلسه لا يكاد يخرج شئيا من اطرافه كان
اكثر جلوسه جثثيا وربما برع وربما جلس القصر لا يتكلم في غير حاجه
وعرض عن انكلم بغير جميل في كلامه ترسل او ترسل يقول ما عتبه
لم اقبله ولا بعد مثله صلى الله عليه وسلم والاحاديث في بسط
صفته مشهورة كثير فلا تطول بذكرها وقد اتفق الحكماء على ان الصفات

التي نقلت في خلقه صلى الله عليه وسلم يقضي ان يكون اعدل الناس
 منزجا واكملهم اعتدالا وقال ويبين منبه قرات في احد
 وسبعين كتبا ان النبي صلى الله عليه وسلم ارحم الناس عقلا
 وافضلهم رايًا وفي رواية اخرى فوجدت في جميعها ان الله
 تعالى لم يعط جمع الناس من بدو الدنيا الى انقضاءها من العقل في جنه
 عقله الا بحجة رجل من بن رمال الدنيا انهما وهذا نكتة
 ذكرناها لتدل بها على كمال خلقته صوره ومعنى وان لسويته
 زايده على من سواه من البشر معازاده الله على ذلك من خواص النبوة
 والرسالة والمعارف الربانية والانوار الالهية وما خصه الله به
 قوة حواسه حتى قيل انه كان يرى في الدنيا احد عشر نجا واخلف
 في ولادته مخنونا فمن الناس من انكس ومنهم من قال ولد مخنونا مقطوع
 السرة وكانت راحته وعروقه اطيب من المسك يضع يده على راس
 الصبي فيعرف من بن الصبيان بريحتها ولم يمر في طريقه فبنته احد
 الا عرف انه سلكه من طيبه وكان اذا اراد ان يغوط انشقت الارض
 فابتلعت غيظه وبوله وفاحت لذلك راحته طيبه وهذا يؤيد قول
 ابن جعفر الترمذي من اصحابنا بطهارة فضله صلى الله عليه وسلم
 وورود حديث مرفوع ان الارض تبلع ما يخرج من الانبياء فلا يرى منه

شيء وانا اختار في هذه المسئلة قول ابن جعفر الترمذي في بطهارة
 وان كان المشهور عند اصحابنا خلافة الحديث التي شربت بوله وهو صحيح
 الزم الدارقطني الشيخين اخراجه ولم يأمر بما يغسل فيها فدل على طهارته
 وكان صلى الله عليه وسلم تنام عيناه ولا ينام قلبه فلا ينقص وضوءه بالنوم
 وكذلك الانبياء وقيل انه كان يرى في الظلمة كما يرى في الضوء وكان
 بالحل الاقصى في فصاحة اللسان وجزالة القول وصحة المعاني وقلة
 التكلف مخصوصا ببدايع الحكم وعلم السنة العرب مخاطب كل امه بلسانها
 قال له اصحابه ما رايت افصح منك قال ما يمنعني وانزل القرآن بلساني
 وفي رواية بيده من قريرش ونشأت في بني سعد فجمع له بذلك قوة
 عارضة البادية وجزالة لسانه وصاعه الفاظ الحاضرة ورونق كلامها
 ومنه احدي الحكم والفوايد في رصاعته صلى الله عليه وسلم في البليار
 ومن فوايدها ايضا محل المولود وتقويته وقد كان صلى الله عليه وسلم
 اوتي قوة اربعين رجلا صارح ركانة فصرعه النبي صلى الله عليه وسلم
 ثلث مرات في وقت واحد وكان ركانة من اشد الناس قوة ولاجل
 قوته صلى الله عليه وسلم طاف على نسيانه في ليلة واحدة وجمع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بن تسع لسوء مات عنهم واللائة دخل بهم غير من
 واللائة عقد عليهم ولم يدخل بهم اكثر من ذلك وفي كثر تزوجه

حكم وفوائد منها معرفته كماله في طور البشرية كما هو كامل في خصائص
الرسالة ومنها انه صلى الله عليه وسلم شديد التعلق بجانب الربوبية
والمملوكات الاعلى وكل وقت يترقى في ذلك ومحاطة للبشر يقضي لاجل
المناسبة التفاتاً اليهم وفي معاشرة النساء جذب الى ذلك ومنها
انه صلى الله عليه وسلم كامل في ظاهره وباطنه وخلوته وجلوته والرجال
علموا ذلك ونقلوه في اوقات الجاهلية فادركهم نسائه ليعلمن
وينقلن كماله واحواله في الخلق آتباطه وما يحصل فيها من الاحكام
ومنها ان في النسوة من قبل اباهن او اخاهن وعاتهن اهلها والطباع
البشرية يقضي ميل المرأة الى اهلها واطلاعم على احوال زوجها
ومع ذلك كانت الواحدة منهم لا يعدل برسول الله احداً حتى طوت ام
حبيبته فراش رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلس عليه ابوها وهذا
انما صدر عن اطلاع على كمال عظيم لا يقدر قدره فبما كان من كماله ظاهراً
وباطناً صلى الله عليه وسلم وما خصه الله تعالى به شرف نسبة فلم يزل
ينقلب من آدم الى عبد الله الى بطن امه في نكاح صحيح كنكاح الاسلام
لم يشبهه شيء من سفاح ولا من انكحة اجماعه بل منتقلاً من الصلاب
الكريمة الى الارحام الطاهرة وما اشرف الخلق فانه خيار بني هاشم
وبنو ميثم خيار قريش وقريش خيار مكة وكثيرة خيار العرب والعرب

خيار بني آدم وجميع الانبياء كالمون في انسابهم وصفاتهم وانما بعث الله
نبياً في ذوق قومه وامته اذ مده صلى الله عليه وسلم واجتماعه في العباد
وخشيته من الله تعالى وتوكله عليه وصبره ورضاه وشغفه على الخلق
وساير صفاته القلبية التي ما اطلع الناس الا على بعضها وحسن ثنائهم وبديع
سيرة وحكم حديثه وعلمه بما في التورية والانجيل والكتب المنزلة وحكم
الحكام وسير الامم الخالصة واياها وضرب الامثال وسياسات الانام وتقرير
الشرائع وتاصيل الآداب النفيسة والتشجيع الحميد وفنون العلم التي
اتخذ اهلها كلامه عليه السلام قدوة واشاراته حجة كالعبان والقطب
والحساب والفرائض والنسب وغير ذلك فذلك قد علما الدواوين
والدفاتر واستفرغ الاقلام والمحابر ولم يبلغ الناس منه معشاة وعشرون
على كثر ما اغترفوه من دلائل من ذاع كونه صلى الله عليه وسلم قبل النبوة
ما طالع كتاباً ولا جالس عالماً بل بين امة لم تعرف بشيء من ذلك حتى شرع الله
صده بالقرآن وآتاه الوحي والنبوة بقاطع البسيمان ومنذ انجى لاساحل
له فلنقصه منه على هذا القدر اليسير **الفصل الثالث** فيما ورد في
الحجاء حديث من تعظيم الله تعالى له وثنائه عليه والآيات والمعجزات الظاهرة
على يديه روى الحاكم في المستدرک والبيهقي في دلائل النبوة ان آدم
عليه السلام قال يا رب اسألك بحق محمد لما غفرت لي قال الله عز وجل

يا آدم وكيف عرفت محمدًا ولم اخلقه قال يارب لا نك لما خلقتني بيدك
ونفخت في من روحك رفعت راسي فرايت على قوائم العرش مكتوبًا
لا اله الا الله محمد رسول الله فعلمت انك لم تضيف الى اسمك الا احب
الخلق اليك فقال الله عز وجل صدقت يا آدم انه لا احب الا خلقت الخ
واذ سالتني بحقه فقد غفرت لك ولولا محمد ما خلقتك قال احكام
مذا حديث صحيح الاسناد وهو اول حديث ذكرته لعبد الرحمن بن زيد
بن اسلم في هذا الكتاب وفي المستدرک ايضا عن ابن عباس قال اوحى
الله تعالى الى عيسى عليه السلام يا عيسى آمن ب محمد وامر من ادركه من امتك
ان يؤمنوا به فلو لا محمد ما خلقت آدم ولولا محمد ما خلقت الجنة والنار
ولقد خلقت العرش على الماء فاضطرب فكتب عليه لا اله الا الله فسكن
قال احكام مذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه والاثار التي وردت
في فضل التسمية ب محمد اكثر من ان يحصى وعن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قيل له متى وجبت لك النبوة قال وآدم بين الروح والجسد رواه
الترمذي في المناقب من حديث ابى سلمة عن ابى هريرة وقال حسن
غريب وعنه صلى الله عليه وسلم قال انا اكرم ولد آدم على رزقي والا فخر
وانا اكرم الاولين والاخرين والا فخر وانا سيد ولد آدم يوم القيامة والا فخر
وعنه صلى الله عليه وسلم قال انا في جبرئيل فقال قلت مشارف

الارض ومغاربها فلم ارجل افضل من محمد ولم ارضاب افضل
من بنى مائثم ولما اتى النبي صلى الله عليه وسلم بالبراق ليلة اسرى به
فاستصعب عليه فقال له جبرئيل لمحمد تفعل هذا فماربك احد اكرم
على الله منه فاروض عرفا وعنه صلى الله عليه وسلم قال قال الله
تعالى سل يا محمد قلت ما اسئال يارب اتخذت ابراهيم خليلا
وكلمت موسى تكليما واصطيفيت نوحا واعطيت سليمان ملكا
لا ينبغي لاحد من بعدي فقال الله تعالى اعطيتك خيرا من ذلك
اعطيتك الكوثر وجعلت اسمك مع اسمي يا حي به في جوف السماء
وجعلت الارض ظهورا لك ولا تمك وغفرت لك ما تقدم من
ذنوبك وما تاخر فانت لمشي في النار مغفورا لك ولم اصنع ذلك
لاحد قبلك وجعلت قلوب امتك مصاحفها وخبأت لك شفاعتك
ولم اخب ما لنبي غيرك وفي حديث آخر بشرني بعني ربه ان اول
من يدخل الجنة من امتي سبعون الف مع كل الف سبعون الف
ليس عليهم حساب واعطاني ان لا تجوع امتي ولا تغلب واعطاني
النصر والعز والزعيم يسعي بين يدي امتي شهرا وطيب لي
ولا امتي الغنائم واحل لنا كثيرا مما سدر على من كان قبلنا ولم يجعل
علينا في الدين من حرج وعنه صلى الله عليه وسلم قال

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

الارض

ما من نبى من الانبياء الا وقد اعطى من الآيات ما مله امن
 عليه البشر وانما كان النبي اوتيت وحيا اوحى الله الي فارحوا ان
 اكون اكثرهم تابع يوم القيامة معناه بقاء معجزته ما بقيت
 الدنيا ومعجزات الانبياء ذهبت ومعجزة القرآن باقية يقف عليها كل
 من يات قرنا بعد قرن عيانا لا خبرا الى يوم القيامة . وعنه صلى
 الله عليه وسلم اني عبد الله وخاتم النبيين وان آدم لم يخل في طينته
 وعنه اي ابراهيم ولسان عيسى بن مريم . وعن عباس ان الله فضل
 محمد صلى الله عليه وسلم على اهل السماء وعلى الانبياء صلوات الله عليهم
 وعنه صلى الله عليه وسلم انا دعوت ابي ابراهيم يعني قوله ربنا وابعث
 فيهم رسولا منهم وبشر عيسى ورات امي حنين حملت في ارضه فخرج
 منها نور اضاه قصور مصرى من ارض الشام واسترضعت في بني سعد
 فبينما انا مع اخ لي اذ جاءني رجلان عليهما ثياب بيض وفي حديث آخر
 ثلثة رجال بطشت من ذنوب مملوءة ثلجا فاخذوا فشقوا بطني
 من نخري الى مراق بطني ثم استخرجوا منه قلبه فشقوا فاستخرجوا منه
 علقة سوداء فطرحوها ثم غسلوا بطني وقلبه بذلك الثلج حتى انقاه
 قال في حديث آخر ثم تناول احدنا شيئا فاذا نحن في زياد من
 نور يحار التناظر وانه فتمت به قلبه فامثلا اياتا وحكمة ثم اعاده مكانه

وامر الاخيرين على مفارقة صديقي فالتكلم وفي رواية اخرى ان
 جبريل قال قلب وكع اي شديد عينا ان يبصران واذا ان يميغان
 ثم قال احدهما لصاحبه زنه بعش من امي فوزنته فزجهم ثم قال
 زنه بمائة من امة فوزنته بهم فوزنتهم ثم قال زنه بالف من امة
 فوزنته بهم فوزنتهم ثم قال وعنه عنك فلو وزنته بامة لوزنها قال
 في الحديث الآخر ثم صموا الى صدرهم وقبلوا راسه وما بين عيني
 ثم قالوا يا جدي لم نرج انك لو تدري ما يراؤك من الخير لقوت عيناك
 ما كرمك على الله عز وجل ان الله معك وتلايكه فاما والله ان وليا
 عنه فكانا اري الامر معاينة قال على السبكي غفر الله له
 ولوالديه ولست اير المسلمين ينبغي للعقل ان يناضل هذه الخلقة الشريفة
 ثم تطهير القلب ثم ابداعه ذلك النور العظيم كيف يكون صفا ووعا
 واحواله والواحد متا مع دنته اذا صفا له وقت يسير نفتح لقلبه
 فيه بارقة بدرى الاكوان وونه فكيف بهذا القلب النقي المستلي نورا
 من غير دلت يعديه في شدة من الاوقات وقد جاء ان شق الصدر
 كان ليلة الاسراء وذلك تخليط من شريك راوى الحديث وانما كان
 شق الصدر وهو صبي عند حليمه ومن معجزاته صلى الله عليه وسلم
 وما اكتمه الله به الاسراء وقد نطق القرآن به واجمع المسلمون على

شبكة

صحة ورواه ورواه في الصحيحين الذي عليه جمهور المسلمين من السلف والخلف
انه اسرى بالجسد والروح في القفلة وهو قول ابن عباس وجابر وانس
وحذيفة وعمر واني هربق ومالك بن صعصعة وانه حبه البدر
وابن مسعود وضحاك وسعيد بن حماد وقلاه وابن المسيب وابن
شهاب وابن زبير واخبرني واخبرني ومسروق ومجاهد وعكرمة
وابن جريح وهو دليل قول عائشة وهو قول الطبري وابن حنبل وجماعة
عظيمة وهو قول اكثر الفقهاء والمحدثين والمتكلمين والمفسرين وعن
معاوية انه اسرى بالروح وانه رؤيا منام ورؤيا الانبياء حق وأشار
الى هذا محمد بن اسحق ونقل عن الحسن ولكن المشهور عنه خلافه وقالت
طائفة ثالثة كان الاسراء الى بيت المقدس بالجسد والروح
والصحيح المشهور الاول واما الثاني فيقطع ببطلانه لانه لو كان كذلك
لما امكنه قرين وعجب ان صح ذلك عن معاوية وكذا من قال اسرى
بجسده نايما وقلبه حاضر قول باطل لما ورد من صلواته بالانبياء ونحو
ذلك وقد تضمن الاسراء انواعا من الكرامات والاسراء المعراج
كانا في ليلة واحدة واختلف في تاريخه مع الاجتماع على انه كان
في مكة والذي كان هناك شيخنا ابو محمد الدمشقي انه قبل الهجرة
بسنة وهو في ربيع الاول ولا احتمال بما تضمنته التذكرة الحمدونية

انه في رجب واحدا المصيرين ليلة التاسع والعشرين منه لذلك فان
ذلك بدعة منقمة الى جهل ولنذكر حديث الاسراء عن انس ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال آتيت بالبراق وهو دابة ابض طويل
فوق الحمار وورون البغل يضع حافض عند منتهى طرفه قال فركبته حتى
آتيت بيت المقدس فربطته بالحلقه التي ربط بها الانبياء ثم دخلت
المسجد فضليت فيه ركعتين ثم خرجت فجاءني جبريل بآية من خبر
وانت من لبن فاحترت اللبن فقال جبريل احترت الفطنة ثم عرج بنا
الى السماء فاستفتح فقبل من انت قال جبريل قبل من معك قال محمد
قبل وقد بعث اليه قال قد بعث اليه ففتح لنا فاذا بآدم صلى الله عليه
وسلم فرحبت به ودعاني بخير ثم عرج بنا الى السماء الثالثة فاستفتح
جبريل فقبل من انت قال جبريل قبل ومن معك قال محمد فقبل وقد
بعث اليه قال بعث اليه قال مرحبا به ونعم المحجج جاء ففتح لنا فاذا
انا بابني احماد عيسى ابن مريم وحبي بن زكريا صلى الله عليهما فرحبا
بنا ودعوا الى خير ثم عرج بنا الى السماء الثالثة فذكر مثل الاول
ففتح لنا فاذا باليوسف عليه السلام واذا هو قد اعطى شطر الحسن
فرحبت به ودعاني بخير ثم عرج بنا الى الرابعة وذكر مثله فاذا
انا بابو ريس فرحبت به ودعاني بخير قال الله تعالى ورفعهاه مكانا

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

عليك ثم عرج بنا الى السماء الخامسة فذكر مثله فاذا انابهم فوجبت
 ودعالي بخير ثم عرج بنا الى السماء السادسة فذكر مثله فاذا انابهم
 فوجبت ودعالي بخير ثم عرج بنا الى السماء السابعة فذكر مثله فاذا
 انابهم مسنداً اظهرهم الى البلد المعهود واذا اموي دخله كل يوم سبعون
 الف ملك لا يعودون اليه ثم ذهب الى سدرة المنتهى فاذا ورعها
 كما كان الفيلك ونمرها كالغلال فلما غشيها من امر الله ما غشيها
 تغيرت فما احدها من خلق الله يستطيع ان سعهما من حسنهما فاوحى الله
 الى ما اوحى ففرض على خمسين صلوة في كل يوم وليلة فزلت الى
 موسى فقال ما فرض ربك علي امتك قلت خمسين صلوة قال ارجع
 الى ربك فاسأله التخفيف فان امتك لا يطيقون ذلك بلوت بن اسرائيل
 وخبرهم قال فرجعت الى ربك فقلت يا رب خفف عن امتي فخطعتني
 خمسين فرجعت الى موسى فقلت خطعتني خمسين قال ان امتك لا يطيقون
 ذلك فارجع الى ربك فاسأله التخفيف قال فلم ازل ارجع بن رثي تعالى
 وموسى حتى قال يا محمد هن خمس صلوات في كل يوم وليلة بكل صلوة عشر
 فلك خمسون صلاة ومن تم بحسنة فلم يعلمها كتبت له حسنة فان
 عملها كتبت له عشراً ومن تم بستة فلم يعلمها لم يكتب شيئاً فان عملها
 كتبت سبعة واحد قال فزلت حتى انتهيت الى موسى فاجبرته فقال

ارجع الى ربك فاسأله التخفيف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدت
 قد رجعت حتى استجيت منه هذا حديث صحيح متفق عليه وفي رواية
 فيه قول كل ليلة مرجباً بالثني الصالح والاخ الصالح الى آدم وابراهيم فقال
 ابن الصالح وفي رواية ابن عباس ثم عرج بن حتى طهرت لمسوى
 اسمع فيه صريف الاقلام وفي رواية انه ما رجع وقد رايتني في جماعة
 من الانبياء فحانت الصلوة فامتهم فقال قائل يا محمد هذا ملك خازن
 النار فسلم عليه فالتفت فبدأني بالسلم وفي رواية فسلمت بالسلم مع
 بداهه مولفين لطيفة واشان الى سلامته وسلامة امته من النار
 واختلف السلف في رؤيته صلى الله عليه وسلم لربه في تلك الليلة
 بعين راسه فذهب الى ذلك ابن عباس وجماعة من الصحابة ومن بعدهم
 وابو الحسن الاشعري واحمد بن حنبل وممن حكى ذلك عنه ابن مسعود
 وابو هريرة وابو ذر والحسن وقال سعيد بن جبير لا اقول رآه
 ولا لم يره وعن احمد بن حنبل انه قال رآه بقلبه وجبن عن القول
 برؤيته في الدنيا بالابصار وتابعه ما ولا على التوقف في ذلك طائفة
 قال القاضي عياض واحسن الذي لا امتراء فيه ان رؤيته تعالى
 في الدنيا جازين عقلاً ولكن وموعها من الغيب الذي لا يعلمه الا من علمه
 الله ووجوبه للنبينا والقول بان رآه بعينه ليس فيه قاطع ولا نص

اذ المعلوم فيه على اسي النجم والسا والسارح فيما ماثور والاحتمال لما كان
 ولا اثر قاطع متواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فان ورد حديث نص
 بين في الباب اعتقد ووجب المصير اليه قلت وليس من شرطه
 ان يكون قاطعا او متواترا بل منه كان حديث صحيح ولو ظاهرا وهو
 من رواية الاحاد جاز ان يعتمد عليه في ذلك لان ذلك ليس من مسائل
 الاعصاف التي تشترط فيها القطع على اناسنا مقلدين بذلك وانجزم
 فيه باحد الطرفين لاعلام ولاظن واما المناجاة وقوله تعالى فاوحى
 الى عبدك ما اوحى فقال العاضى عياض اكثر المفسرين على ان الموحى
 الله تعالى الى جبرئيل وجبرئيل الى محمد الاشد ذوا منهم فذكر عن
 جعفر الصادق قال اوحى اليه بلا واسطة ونحو عن الواسطي والى
 هذا ذهب بعض المتكلمين ان محمد اكلم ربه في الاسرى وحكي عن
 الاشعري وحكي عن ابن شعور وابن عباس وانكر آخرون قلت
 وهذا الانكار غير متجه ولا دليل يعضده والمختار انه كليم بلا واسطة
 كما حكى عن الاشعري وغيره فان ذلك ظاهر المراجعة التي جرت بينه
 وبين موسى وغير ذلك مما تضمنه الاسناد نعم لا بد ان يكون من وراء
 حجاب امت على القول بعدم الرؤية واما على القول بالرؤية في غير
 وقتها او في وقتها كما يشاء الله تعالى مع المحافظة على قوله تعالى

وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا
 فوحي باذنه ما يشاء واما الدنو والتدلى فعبان عن نهاية القرب
 ولطف المحل وايضا المعرفة وشيخيل الدنو والتدلى حسا من الله تعالى
 ومن تفضيله صلى الله عليه وسلم في القصة ما دل عليه قوله انا اول الناس
 خروجا اذ بعثوا وخطيبهم اذ اوفدوا ومبشرهم اذ ابسوا لو انا
 بيدى وانا اكرم ولد آدم على ربي ولا فخر وفي رواية وقايديم اذ ا
 وفدوا وخطيبهم اذ انصتوا وشفيهم اذ احببوا ومبشرهم اذ ا
 ابلسوا لو انا اكرم بيدى وفي حديث آخر اناسيد ولد آدم يوم القيمة
 وبيدي لو انا اجد ولا فخر وما من بنى يومئذ آدم فمن سواه الا تحت
 لوى وانا اول من ينشق عنه الارض واول شافع واول مشفع وانا اول
 من يحرك خلق الجنة فنفع لي هو صلى الله عليه وسلم سيدهم في الدنيا
 والاخرى واما قال يوم القيمة اسأله الى تفرد به بالسود وظهور ذلك
 الفضل العظيم والمقام المحمود وانه لا يدنو للشفاعة غير كقوله تعالى
 لمن الملك اليوم وحديث الشفاعة مشهور لا يحتاج الى ذكر وفيه
 لطيفة نبه عليها الفاضل عياض رحمه الله في عصمة الانبياء فانهم
 اعتذروا باشياء وعدو ما ذنوبا وليس منها الا ما له مخرج فلو كان
 شيء غير ما لذكروا ونحن نوافق الفاضل عياض على اختيار ان الانبياء

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

معصومون من الكليبات والتغايير عمدًا أو سهوًا ومما أكرمه الله به المحبة
 وأتحلة أتمًا تحلة فقله ولكن صاحبكم خليل الله وأتم المحبة فمزرواة
 ابن عباس أنا جديب الله ومما أكرمه الله به الوسيلة والدرجة
 الرفيعة وهي إعلاء درجة في الجنة لا ينبغي لغيره والكوثر وهو نهر
 من الجنة يسيل في حوضه صلى الله عليه وسلم وقد أورد القاضى عياض
 هنا أنه إذا تقرر من دليل القرآن وصححه الأثر وإجماع الأمة كونه أكرم
 البشر وأفضل الأنبياء فما معنى الأحاديث الواردة منهم عن التفضيل
 كقوله ما ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن مته وقوله لا تفضلوا بين
 الأنبياء وقوله لا تختاروني على موسى وقوله ولا أقول إن أحدًا أفضل من
 يونس بن مته وقوله من قال أنا خير من يونس بن مته فقد كذب ولما قيل
 له يا خير البرية قال ذاك ابراهيم واجاب بأن للعلماء فيها تأويلات
 أحدها أن نبيه عن التفضيل كان قبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم قلت
 وهذا ضعيف لأن النبي مزرواه إلى مريم وموسى وآخر النبي صلى الله
 عليه وسلم علم فضله على غيره قبل ذلك ألا ترى إلى حديث الاسترا
 فان فيه جملة مد على ذلك الثاني أنه على طرق التواضع قال وهذا
 لا يسلم عن الاعتراض الثالث لا تفضل بينهم تفضيلًا نوعيًا حتى
 ينقص بعضهم الرابع منع التفضيل في حق النبوة والرسالة فان

الأنبياء فيها على حد واحد أذ من شئ واحد لا تفضل وإنما التفاضل في زيادة
 الأحوال والخصوص والكرامات والرتب والألطف امت النبوة نفسها
 فلا تفضل فيها وإنما التفاضل بأبواب أخرى وكذلك منهم أولوا العزم
 ومنهم من رفع مكانا عليًا ومن أوتى الحكم صبيًا ومنهم من كلم الله
 ورفع بعضهم درجات الخامس أن يكون أنا راجعًا إلى القابل نفسه
 أي لا يظن أحد وإن بلغ من الذكاء والعصمة والطهارة ما بلغ أنه خير من
 يونس بن مته لأجل ما صلى الله عليه فان درجته أفضل وأعلى وتلك
 الأشياء لم تحط عنها حجة خردية ولا أدنى وأقول في قوله لا تفضلوا
 بين الأنبياء جوارب سادس وهو في ضمن كلام عياض ولكن البسطه
 وأقول ألمعني لا تفضلوا أنتم وإن كان الله ورسله العالمون بحقايق
 الأحوال يفضلون لأن التفضيل يحتاج إلى توقف ومن فضل بلا علم فقد
 كذب أوزل فالنبى للمخاطبين على سبيل التاديب لما هو الغالب من حالهم
 من الجهل بمقدار الأنبياء ولا دخل في ذلك من فضل بعلم أو أخذ التفضيل
 من الكتاب أو السنة ومن فضل الله صلى الله عليه وسلم أسماؤه وقد جاء
 في الصحيح أنه قال في خمسة أسماء ولم يجعل العلماء ذلك للحصر بل ذكروا غير ما
 فمن أسماه صلى الله عليه وسلم التي ذكرها وقد صنف فيها أبو الخطاب عمر
 بن حسن بن علي بن زحويه مجلدين فمنها محمد وأحمد والرسول

النبى الامنى الاول والاخر الامين الذى لا يلقى الا علم الله امام البتئين
 اكثر الامناء تابعاً ارحم الناس بالعيال ارحم الناس عقلاً الاحد
 بالحجرات احسن الناس اجود الناس اشجع الناس الذى لا يخطئ منه من
 الله البشير برهان بمان باطن بليغ البر قليطس النبى التالى
 التهامى ثمانى اثنى اثنى المبين الحاشى حامل لواء الحمد الحكيم حم
 حكيم حميد حافظ محبة حميد حم عسق حفيظ حبيب حطام
 حام حامد خاتم النبئين الحاتم الخبير خليل الله داعى الله ذو الوكيله
 ذو المعجزات الذكر رؤوف رحيم الرسول رحمة للعالمين رحمه مهاده
 راكب الجمل الداضى الرفيع الذكر الزكى زين من وفى القيمة طه اللسان
 الملكى مرعمه المدين المقدس المهيمن المشفع المرتل محمود المسلم المرسل
 المنير المتوكل المبشر المزقل المدبر مشفع بالشين المعجى والفاء والحاء
 المهملة الماحى المقفى مقم السنه مطهر المص المرمي المنجى الماحون المذكر
 المبين المولى محلل محترم مؤتمن مجاز مجاهد مؤمن معقب المنصف
 المكرم المهدى المصطفى المطاع المنذر المرفع الدرجات المعزز الموقر
 المبلغ النذير نعمه الله النور النبى بنى الله بنى المحمديه النجم الثاقب النبى
 الصالح الصادق المصدوق الصفوح صاحب القضب صاحب التاج
 صاحب الكون صاحب المداون الصاحب صاحب المنبر صاحب الوكيله

صاحب قول لا اله الا الله الضحك عبد الله العاقب العظيم العفو العروة
 الوثقى العفيف العدل العزى العالم الغالب الغنى الغيث الفار قلدط
 الحرف الفاتح الصراط فضل الله قتم القتال قدم صدق قاسم القايم القرشى
 السراج سيف الله المسلول الشاهد الشافع الشكور المهادى
 الواعظ الولى يس **وكُنَيْتُهُ** صلى الله عليه وسلم المشهور ابو القسم
 وقد كنى ايضا بانه الامير اعل وقيل كنىته ابو القسم لانه يقسم بجنبه من الخلق
 يوم القصاص فان قلدت **الكثير من صفات الاسماء قلدت** المراد بالاسماء
 ما شمل النوعين الا ترى الى الاسماء الحسنى ومضى مشتملة على الصفات
 فان قلدت **من هذه الاسماء ما هو اسماء الله تعالى قلدت** من اسماء الله
 تعالى ما يسمى به الخالق والمخلوق وذلك من باب الاشتراك اللفظى وليس بينهما
 قدر مشترك فكما ان ذاته تعالى لا يشبه الذوات كذلك صفاته لا تشبه
 الصفات وتركنا شرح هذه الاسماء اختصاراً ولا نهالاً خفى ومن المعلوم
 ان محمد امب الغه فى كونه مجزاً واشتماله على صفات الخير واحمد مبالغه
 فى كونه حامداً لله تعالى فلا احمد لله تعالى منه ومن مجزاته صلى الله عليه
 وسلم القدران وما عظم المعجزات وهو مشتمل على اكثر من سبعين
 الف معجزه لان النبى صلى الله عليه وسلم حدى بسورة منه واقصر السور
 انا اعطى نساك الكون فكل آية او آيات منه معدة لها معجزة ثم فيها نفسها

الشهد

معجزات من جهات حسن تأليفه والتيام كلمة وفصاحته ووجوه
إيجانه وبلاغته الخارقة عادة العرب الفصحاء وصون نظم الجيب
والأسلوب الغريب الذي فيه عقولهم وديارهم وبنوهم اخلاصهم وما
انطوى من الاخبار بالمخبرات واقااساده من اخبار القرون السالفة
والشرايع القديمة مما كان لا يعلم منه القصة الواحدة الا الفذ من
احاد الكتاب الذي قطع عن في تعلم ذلك فنورده النبي صلى الله عليه
علي وجهه ويأتي به على نصه فمذه اربعة انواع من الاعجاز في ذلك العود
الكثير فلا يعلم قدر ما في القرآن من المعجزات الا الله تعالى مع بقاياه
على حمزة الدرر يسلمه ويسمعه المتأخرون كما ساءلوه وسمعه الاولون
لا ينقص عجائبه ولا ينقص عن كثرة الرد وهو متواتر مقطوع به في قضى
درجات التواتر ما من بلد من البلاد الا وفيها من شيوخها وكهولها وصبيانها
من جملته عدد لا يعلمهم الا الله وما فيه مما تحدى به من الامور الخاصة
فبجز عنه المخاطبون وما حصل في قلوب سامعيه من اليقينة والروع
والخشية وتيسير حفظه والامن من بعده ولو شربنا هذه المعاني
لجأت مجلدات **ومن معجزاته** صلى الله عليه وسلم الشقاق القدر
طلب منه امل مكة آية فارامهم القدر فرقتين فرقة فوق الجبل وفرقة
تحت وجرى بينهما **ومنها** انه كان يوحى اليه ورأسه في حجر علي

منه

اسل

حتى غربت الشمس فقال اصليت يا علي قال لا فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسوك فارود عليه
الشمس قالت اسماء بنت عميس فرأيتها غربت ثم راعها طلعت بعد ما غربت
ووقعت على الجبال والارض وذلك بالصهبا في خيبر رواه الطحاوي
وقال القاضي عياض ان رواة ثقات وان احمد بن صالح المصري
لا ينبغي لمن سبيله العلم التخلف عن حفظ حديث اسماء لانه من علامات
النبوة وقال ابو الخطاب ابن وحيه انه موضوع وهو من رواية
فضيل بن مرزوق عن ابراهيم بن الحسن عن فاطمة بنت حسين عن اسماء
وابراهيم بن الحسن هذا الا يعرف والتخلط من فضيل بن مرزوق **ومنها**
منها منع الماء من بين اصابعه وذلك صحيح لا شك فيه **ومنها**
تكثير القليل ببركة صلى الله عليه وسلم وذلك في وقائع كثيرة
في عين تبوك وفي بئر الخديسة وفي الميضا وفي مزاوي السراة
والادواق ولما ضرب بقدره الارض فخرج الماء وتكثير الطعام ببركة
ودعائه في حديث جابر بن عبد الله انهم اطعم الف رجل من اقراص شعير
وعناق واطعم سبعين او ثمانين من اقراص جاء انس تحت ابطه
وصنع ابوابا طعنا كما كفى النبي صلى الله عليه وسلم واما بكر فاطمته
مائة وثمانين رجلا واتي بقصعة فيها لحم فتعابوها من غدوة حتى الليل

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ولما دعي بقية الازواد، وحديث انه هدير في شرب اهل الصفة
 وورس ام سلمة وغير ذلك من الوقائع الكثيرة المنتشرة ومنها
 كلام الشجر وشهائها له بالنبوة واجابتهاد عاه لما طلبها وصين الجبع
 وتسليم الحصار في كفة وتسليم الاحجاز عليه وقولها انت رسول الله
 وتكلم الحيوانات له الغضب والغزال والذئب والجمل وتخير الاسد
 لسفنه مولاة ومنها احياء الشاة الميته المسومة حتى كلمته
 وقيل ان الكلام وجد منها من غير حياء ومذان قولان للمتكلمين
 بل الحيوة شرط لوجود الحروف والاصوات اولا، ومنها ابرأ
 المرضى وفي العمامات ورده عين قتاره بعد ان وقعت على وجهه
 فكانت احسن عينية والاعمى الذي توسل به فكشف الله عن بصره
 والذئب نفث في عنده فابصر فكان يدخل الخيط في الابرة وماواين
 ثمانين ورمى كلثوم في حجر فبصق رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيه برا ونفل على سح عبد الله بن النسي فلم يمد ونفل في عيني على
 يوم خيبر وكان رمدا فاصبح باريا ونفث على ضربه لساق سلمة
 يوم خيبر فبرأت ووقائع كثيرة غير مذكورة ومنها اجابة دعائه
 ومذا اباث واسع لا يتحصر وكان اذا دعي لرجل ادركت الدعوة
 ولك وولد ولدك، ومنها انقلاب الاعيان له ونزكه فيما

لمسه بين او غرسته او ركب، ومنها برله في درود الشاة
 والحوائل باللبن الكثير كشاه ام معبد وغنم حلمه وشاة النر وغيرهما
 ومنها ما اطلع عليه من الغيوب وموابث واسع جدا تحمل مجلدات
 ومنها عصمة الله له من الناس وكفاسه من اذاه ومنها معارفه
 وعلومه الباهرة ومنها اخبار مع الملائكة والجن وامداد الله
 له بالملائكة وطاعة الخوارج، ومنها اخبار الرهبان والكهان والاحبار
 وعلماء اهل الكتاب عن نعتهم وصفته واسمه وعلاماته وذكر انحاء
 النبي بن كنفية وتظليل الغمام له، ومنها ما ظهر من الآيات عند
 مولد واخبار موافق ايجان بكه، ومنها حراسة السماء بالشهب
 وقطع رصد الشياطين ومنعهم استراق السمع ومانسا عليه من بعض الاصنام
 والعفة عن امور الجاهلية وما خضت الله به من ذلك وحماه واختار في
 وفاته، واعلم ان محمدا صلى الله عليه وسلم صنف الناس في
 كتب مطولة كان في نعيم والبقي وغيرهما ولم يسأعو عبوا ونحوه
 انما قصدنا الاشارة الى شئ منها مما يزيد المؤمن محبة واعترفا
الفصل الرابع فيما يجب على الامام من حقوقه صلى الله عليه
 وسلم فوجب الايمان به والاعتراون بنبوته ورسالته بالقلب واللسان
 لا يصح اسلام ولا ايمان الا بذلك واجمع العلماء على ان من وجد الله تعالى ولم

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

يعترف بالرسول فهو كما فر غير عارف بالله تعالى فيجب تصديق النبي
صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به بالقلب ونطق اللسان بذلك واختلف
العلماء لم يتمكن من النطق ولكن امن بقلبه واحرمه المسه قبل السماع وقت
الشهادة بلسانه فمنهم من قال لا يتم الايمان ومنهم من قال يتم ولو وجب
الاجتهاد وهو الصحيح امت القادر على النطق فلا بد منه ونقل القاض
عاض خلافا غير با في انه كافر او عاص وهذا غير المحل الذي نقلناه
الاجماع اولا فان ذاك فيمن وحد ولم يعترف بالرسول لا بقلبه ولا بلسانه
وقد بلغت دعوتهم فلا شك انه كافر بالاجماع وهذا فيمن اعترف بالله
ورسله بقلبه ولم يترك التلفظ عن ريب ولا عنادا ولكن اعمالا والفتح
انه كافر ويجب طاعته صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به واتباعه
وامثال سنته والاقتداء بهديه والالتفات لحكمه والتسليم ظاهرا
وباطنا حتى لا يكون في القلب حرج من قضائه وترك مخالفته في قول او
فعل ومجته ولزوم سنته لا تجاوزها الى بدعة وان يكون اجبت
الينا من انفسنا والصادق في حبه من نظائر علامة ذلك عليه
واولها الاقتداء به واستعمال سنته واتباع اقواله وافعاله وامثال
او امن واجتناب نواهيه والتأدب بادبه في نفسه وليس ومنشطه
ومكرهه وايا ما شرعه وحط عليه على هوى نفسه وموافقة

شهوته واسخاط العباد في رضى الله فمن اتصف بهذه الصفه فهو كامل
المحبة ومن خالفها في بعض هذه الامور فهو ناقص المحبة ولا يخرج عن
اسمها ودليله قوله عليه السلام الذي جده في البحر انه يحب الله ورسوله
ومن علامات محبة كثر ذكره وكثرة شوقه الى لقاءه وتعظمه وتوقفه
عند ذكره واظهار الخشوع والانكماش مع سماع اسمه ومحبة لمن احبته
ولمن يهون من آل بيته وصحابته من المهاجرين والانصار وعداوة من
عاداهم وبغض من بغضهم وسبهم فمن احب شيئا احب من يحب
جديد الى قلبي جديد جليلي ومحبة القرآن الذي آت به
ومحبة سنته والوقوف عند حدودها والزهد في الدنيا واسرار
الفقر والصفاء به وحقيقة المحبة الميل الى ما يوافق اقا لجمالك
صون اقامات حسن سيره واتا لوصول احسان والنتى صلى الله
عليه وسلم جامع لذلك كله لما عرف من جمال صورته وحسن سيرته
ولا اعظم من احبته البين ومنه علينا لاحد من الخلق ومحب
منا صحة صلى الله عليه وسلم فالدين النصيحة لله بصحة الاعتقاد
والرغبة في محبته والبعد من مساخطه والاضلاص في عبادته
والنصيحة لكتابه بالايمان به والعمل بما فيه وتحسين تلاوته والتشبع عند
والعظم له وتفهمه والنفقة فيه والذب عنه من اويل الغالين وطعن

والمجدين والتصحح لرسوله بالتصديق بنبوته وبذل الطاعة له فيما امر
به ونها عنه وصوارته ونصرته وحمايته حيا وميتا واحياؤه
سنته بالطلب والذب عنها ونشرها والتخلف باخلافة الكريمة
وآدابها الجملة والدعوى الى الله والى كتابه والى رسوله والعمل بها
وبذل النفوس والاصوال دونه ومجانبة من رغب عن سنته وبغضه
والتحذير منه والشفقة على امتيه والبحث عن تعرف اخلاقه
وسين وآدابه والصبر على ذلك ومما يجب له صلى الله عليه وسلم
توقير ومن وان لا تقدم بين يديه ولا يرفع الاصوات فوق صوته
ونغض الصوت عندك ولا يجعل دعاءه كدعاء بعضنا بعضا وتعزير بالمبالغة
في تعظيمه ونصرته وإعجابه وعادة الصحابة في ذلك المبالغة ولو
استقصينا ما ورد عنهم في ذلك فلم يبلغوا ما هو حقه صلى الله عليه
وسلم وما احسن البشر بطريق القيام بحقه على التمام لكن بحسب
طاقته وحرمة صلى الله عليه وسلم بعد موته وتوقيره وتعظيمه
لانهم كما كان في حيوته وذلك عند ذكرك وذكر حديثه وسنته وسماحه
اسمه وسيرته ومعاملة آله وعترته فواجب على كل مؤمن متى ذكر
او ذكر عندك ان يخضع وخشع ويوقر ويسكن من حركته وياخذ في
هيبته واجلاله كما كان ياخذ به نفسه لو كان بين يديه ويتأدب

اطال وهم وان بالغوا
في ذلك

بما ادبنا الله به وهذه كانت سيرة السلف الصالح والايمه الماضين
رضي الله عنهم وكان صفوان بن سليم اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم على
فلا يزال يبكي حتى يقوم الناس عنه ويتركوه وكان مالك بن انس
لا يحدث بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو على وضوء
لاجلاله وروى انه كان يغسل ويتطيب ويلبس ثيابا جادا
وساحدا ويتعمم ويضع على راسه رداؤه ويلقى له منقصة فيخرج
ويجلس عليها واعليه الخشوع ولا يزال يخبر بالحوادث حتى يفرغ من
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن يجلس على تلك
المنقصة الا اذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن
توقر صلى الله عليه وسلم توقير اصحابه والامساك عما يشجر بينهم
وتوقير مشايخه من صكه والمدينه ومعامدته ومالمسه او عرف
به وافنى مالك فيمن قال تربة المدينه رويته لضرب ثلثين
دقة وامر بحبسه وكان له قدر وقال ما اوجه الى ضرب عنقه
تربة دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم يزعم انها غير طيبة ومما
يجب له صلى الله عليه وسلم الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم
نقل القاضي عياض الاجماع على وجوبها واختلفوا هل يكفي في العزم
منه او كلما ذكر او في كل صلوة على ما عرف بن العلماء وقول الطبري

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ان محل الآية على الذب بالاجماع محمول على ما زاد على ذلك وقد جعلنا
 الفاظ الصلوة في كتابنا المستفي شفاء السقام في زياره خير الانام
 ومن حقه صلى الله عليه وسلم زياره قبره وقد جعلنا في ذلك الكتاب
 ما يتعلق بالزياره وبلوغ السلام للنبي صلى الله عليه وسلم وسماحه
 واعلم ان حقوق النبي صلى الله عليه وسلم لا تنتهي وليس هذا الكتاب
 مصنفاً لذلك حتى يستوعب كثيراً منها وانما ذكرنا هذه الفصول
 فيها نبذ يسيرة من شرفه وحقه ليكون خاتمة الكتاب ختم الله لنا
 فلنقتصر على ذلك ويكون هذا آخر كلامنا في هذا الكتاب والله
 اسأل ان ينفع من كتبه او سمعه او نظره
 فيه بمئه وكرمه ٩



ملع مائة وحقاً
 كره الله ومنه
 له محمد بن
 ومصلحاً و...